

## القسم الثاني

## الحدود المتفق عليها

## حد الزنا - تعريفه

## الحدود

الحد لغة: المنع - ولهذا يقال للبوابة حداد، لمنعه الناس عن الدخول. قال في النهاية: الحد يطلق على الذنب، ومنه قوله تعالى ﴿يَلَاكُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] ويطلق على العقوبة التي قرنها الشارع بالذنب ومنه قولهم: أقمت عليه الحد. وأصل الحد: المنع والفصل بين الشيعين. قال في المصباح: ومنه الحدود المقدره في الشرع؛ لأنها تمنع من الإقدام على الذنب، اهـ.

وشرعاً: هو العقوبة المقدره حقاً لله تعالى كما ذكر في القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١] وقال تعالى: ﴿وَالْحَنِيفُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢]. وثمرته: رفع الفساد الواقع في المجتمع، وحفظ النفوس من الهلاك، وحفظ الأعراض، والأنساب من الاختلاط، وحفظ الأموال سالمة عن الابتذال والانتهاك.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦] معناه: ولا تفسدوا شيئاً في الأرض فيدخل فيه المنع عن إفساد العقول بسبب شرب المسكرات، والنهي عن إفساد النفوس بالقتل، وقطع الأعضاء، والنهي عن إفساد الأنساب بسبب الزنا، واللواط، والقذف. والنهي عن إفساد الأموال، بالغصب، والسرقه، ووجوه الخيل في المعاملات.

والنهي عن إفساد الدين بالكفر، والبدعة، وذلك لأن المصالح المعتره في الدنيا هي هذه الخمسة:

[١] النفوس. [٢] العقول. [٣] الأعراض. [٤] الأديان. [٥] الأموال.]

وفائدته: الامتناع عن الأفعال الموجبة للفساد في العالم. ففي حد الزنا منع ضياع الذرية وإماتتها معنوياً بسبب اشتباه النسب، ولذا ندب الشارع عموم الناس إلى حضور حده، ورجمه، فقال تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَافِعَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

وفي باقي الحدود، زوال العقل في الخمر، وإفساد الأعراض في القذف، وأخذ أموال الناس في السرقة. وقبح هذه الأمور مركز في العقول، وثابت في الغرائز عند الجميع.

ولذا لم تبح الأموال ولا الأعراض، ولا الزنا، ولا السكر، في ملة من الملل السابقة.

ولما كان فساد هذه الأمور عامّاً في الإنسانية كلها، وخطراً من أشد الأخطار عليها لما ينجم منها. كانت الحدود التي تمنع منها حقوق الله على الخصوص. فإن حقوقه سبحانه وتعالى دائماً تفيد مصالح عامة للمجتمع كله.

## مبحث حكمة مشروعية الحدود

وحكمة مشروعيتها هو الزجر عما يتضرر به العباد. من إفساد القرش، وإضاعة الأنساب، وهتك الأعراض، وإتلاف الأموال، وإزهاق الأنفس، واضطراب الأمن.

والحدود دواء شاف وعلاج ناجح، لما يصيب المجتمع من الأمراض الأخلاقية الخطيرة، والأمراض النفسية الفتاكة. التي تهلك المجتمع وتنخر في جسده، وتمزق أوصاله، وتودي به إلى الهاوية. إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فان همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا فالإسلام ينظر إلى الانحراف على أنه خروج عن الفطرة السليمة التي فطر الله الإنسان عليها. وعصيان على الطبيعة، وتمرد عليها، ويحاول العلاج لمن انحرف عن طبعه، وإذا تعذر العلاج، ولم يفد الإصلاح كان موقف الإسلام أشد صلابة في ردع المجرم، والقسوة في الحكم عليه حتى لا يكون بقاء الفساد قضاء على المجتمع كله. وبهذه الطريقة يحارب الإسلام الانحرافات، ويضع لها الحدود الرادعة، التي تناسب خطورة الذنب، وقاية للجماعة الإنسانية من الضياع والفساد. كالعضو الذي أصيب بمرض فتاك. فإذا لم يمكن علاجه اضطر إلى بتره حماية للجسد كله.

### حد الزنا

الزنا عبارة عن وطء مكلف في فرج امرأة مشتبهة، خال عن الملك وشبهته، ويثبت به حرمة المصاهرة، نسبًا ورضاعة.

ولما كانت جريمة الزنا من أبشع الجرائم التي ترتكب ضد الشرف والأخلاق، والفضيلة، والكرامة، وتؤدي إلى تقويض بناء المجتمع، وتفتيت الأسر، واختلاط الأنساب، وقطع العلاقات الزوجية، وسوء تربية الأولاد، بل تقضي إلى ضياع الطفل الذي هو قتل له معنى. فإن ولد الزنا، ليس له من يريه، والأم بمفردها لا تستطيع تربيته والقيام بشئونه، لقصور يدها. فيشب على أسوأ الأحوال، ويصير عضوًا فاسدًا في جسد المجتمع الإنساني، ينشر الحقد، والبغضاء. ويث الفساد والإجرام، لأنه ثمرة الجريمة البشعة المنكرة. فجريمة الزنا من أخطر أمور الحياة كلها، بل أشدها تعلقًا بنظامها، ودوام سعادتها، وهنائها. وتماسكها، وترابطها، ولذلك اهتم الشارع الحكيم بهذا الحد أكبر اهتمام، صونًا للحياة المنزلية من الانهيار، وحفظًا للروابط الأسرية مما يهددها من بلاء وأخطار، فذكر عقاب من لا يحفظ فرجه وبينه أعظم بيان، وجعله من أشد العقوبات وأفظعها، وأوجب أن لا تأخذنا شفقة، ولا رحمة، بالجناة. وأن يشهد إقامة الحد جماعة من المؤمنين فقال تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

ثم بين ما يجب علينا أن نراعيه في حفظ الفروج، وما نحتاج إليه لصيانتها من الضياع، وما يجب لأبضاع من الحرمة والصون، والاحتياط والحفاظة. فأمرنا بغض النظر إلى الأجنبية، لأن النظر يبريد الزنا. وأمرنا بصون أجساد النساء من التبذل، والظهور أمام الأجانب، وحث المرأة على حفظ جسدها بالاحتشام والتستر، والبعد عن مواطن الريبة، وبؤر الفساد، وعن الاختلاط بالرجل الأجنبي حتى لا تقع في محرم، ولا يجرها الاختلاط والتبذل إلى الوقوع في الذنب، وتستوجب إقامة الحد عليها. قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣] فقد خاطب الله تعالى أمهات المؤمنين ونساء النبي ﷺ وهن الصالحات القانتات، اللائي تربيين في مدرسة النبوة، ونشأن في أعظم جامعة إسلامية. وتأدين بأداب النبوة، وتخلقن بأخلاق الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وقد كن لا يخرجن من بيوتهن إلا لعذر شرعي، كحج أو عمرة، أو زيارة أبوين، أو صلة أرحام، أو عيادة مريض، أو نحو ذلك. وإذا خرجن لا يبدن زينتهن، ولا يظهرن شيئًا من محاسنهن، ولا يلبسن ثيابًا براقه، فإذا كان الله تعالى

قد أمرهن هذا الأمر، وهن على هذا الحال، ففيرهن من سائر النساء أولى أن يخشى عليهن، لو خرجن ومشين في الطرقات على أعين الناس، وفيهم من في قلبه مرض من العصاة الفجرة، والمجرمين الفسقة، الذين لا يخشون الله، ولا يخافونه، عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن المرأة عورة. فإذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان وإن أقرب ما تكون من رحمة ربها وهي في عقر بيتها» (1). واتفقت كلمة الفقهاء على أن خروج المرأة من بيتها قد يكون كبيرة. إذا تحققت منه المفسدة كخروجها متعطرة متزينة. سافرة عارية. مبدية محاسنها للرجال الأجانب، كما هو حاصل في هذا الزمان، مما يوجب الفتنة ويكون الخروج من المنزل حراماً، وليس كبيرة إذا ظنت الفتنة، ولم تتحقق.

وقال الفقهاء- يجوز خروج المرأة لعذر وبشروط- أهمها: وجود المحرم، والاحتشام، وترك التعطر والزينة، وإخفاء المحاسن، والسير بعيداً عن زحمة الرجال، مما يمنع من وقوع الفتنة، ويصد عنها المفسدين المعتدين.

وتبرج الجاهلية الأولى- وهي التي كانت قبل الإسلام، التبخرت في تشن مع إظهار المحاسن، والزينة، وما يجب ستره من العنق، والصدر، والشعر، والقفا والظهر، والذراعين، والساقين.

ومما يدمي قلب الحر المؤمن الغيور، ما نشاهده في هذا الزمان من تبرج النساء، والفتيات، وخروجهن متبذلات، كاسيات عاريات. مائلات ميلات. عاريات الشعور والظهور، من غير حياء ولا مبالاة. حتى صرن أكثر تبذلاً، وانحلالاً من أهل الجاهلية التي كانت قبل الإسلام. وإثم ذلك راجع إليهن أولاً وإلى أولياء أمورهن ثانياً، من الأزواج والآباء، والإخوة. لعنهن الله، ولعن من يرضى بذلك منهن، ولعن من ينظر إليهن، ومن يوافقهن من الرجال. وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مميلات مائلات، رءوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها لتوجد من مسيرة كذا وكذا» (2) وهذا الحديث من دلائل النبوة حيث إن الرسول قد حدث عما يحدث في المستقبل، وأخبر عن المغيبات. التي حصلت بعد حياته صلوات الله وسلامه عليه بتسعين وثلاثمائة وألف عام.

فتشريع حد الزنا من أهم الحدود التي تعالج مرضاً قوياً الاستحكام في النفوس، قوي التأثير فيها، والتمكن منها، وهو سلطان الشهوة في الإنسان، وقوة طغيانها على العقل، لأنه تعالى ركبها في البشرية بهذه القوة الجامحة لعمارة الكون، ودوام الجنس البشري، ولكنها قد تخرج بصاحبها عن حدود الفضيلة. فسن الشارع لها الحد حتى يردعها عن غيها، ويرجعها إلى طريق الصواب.

### مضار الزنا

أما مضار الزنا الشنيعة، وآثاره الممقوتة، فهي أكثر من أن تحصى، لأنها مضار أخلاقية، ودينية، وجسمانية، واجتماعية، وأسرية، وناهيك بجريمة يرتكبها صاحبها وهو جزلان مسرور، بينما يجني على نفسه ياغضاب ربه، وتعرضه لمقتة وغضبه، وشديد عقابه. بل يتعرض لانتزاع الإيمان من قلبه، كما يخلع الإنسان قميصه من عنقه. فان مات وهو متلبس بجنايته، مات على ملة غير ملة الإسلام. قال رسول الله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (3) رواه البخاري وغيره.

أما الأضرار التي تعود على المرأة من جراء هذه الفاحشة. فهو هتك عرضها وسلب شرفها، وضياع

حياتها، وذهاب دينها، وسقوطها من المجتمع، وتعرضها لارتكاب كبيرة من أعظم الكبائر، واقرار جريمة من أفظع جرائم المجتمع، وهي لاهية مسرورة، بلحظات قليلة، وشهوة حقيرة.

ولا ننسى تدنس شرف أسرتها، وإلحاق العار بأهلها الأبرياء، نساء ورجالاً، بلا ذنب ولا جريمة ثم الجناية على الجنين الذي قد يولد من طريق الزنا، ويأتي ثمرة هذه الجريمة، فيتعرض للقتل وهو الغالب، وإن عاش فالضياح، والفساد، والعار الملازم له طول حياته. واحتقار المجتمع له، ونفورهم منه، حتى يصبح الموت أفضل عنده من هذه الحياة. فإن من لم يثبت نسبه ميت حكماً.

والجنابة على زوجها إن كان لها زوج، وهتك عرضه، وضياح شرفه وسمته، وسقوطه بين أصحابه، وجيرانه ومعارفه، وملاحقة العار له مدة حياته، وبعد وفاته.

والجنابة على الأولاد والذرية من ذكور وإناث، جنابة تعدل القتل، وسلب الروح من الجسد، فهذه الجريمة البشعة لا تنسى مع الزمن، ولا تخفى على أحد، لأن راثحتها الكريهة، تزكم النفوس، وتنتشر انتشار الريح العاصف وقد قيل: إن الجريمة لها أجنحة تطير بها.

وإذا تصورت ما يترتب على هذه الجريمة حينما تدخل الزوجة على أولادها، وأسرة زوجها مولوداً ليس منهم، وتقحم عليهم شخصاً غريباً عنهم، يشاركهم بلا حق، في معيشتهم وشرفهم، واسمهم وميراثهم. وكل خواصهم، وما يتبع ذلك من أضرار جسيمة لا يعلمها إلا علام الغيوب. علمت فظاعة هذه الجريمة. ثم إذا نظرت إلى الأضرار الصحية التي تترتب على فاحشة الزنا من أمراض الزهري، والسيلان، وغيرهما مما أثبتته الطب من مضار الزنا، وأفردت له كتباً مؤلفة في هذا الشأن، أدركت حكمة تشديد الشرع في تحريمه.

وبعد فإن هذا البلاء الخطير متى وقع فيه الشخص مرة استمرأه، وتلذذ به، ولا يستطيع الإقلاع عنه. وأحب التنقل فيه، بعد أن ذاق لذته، فيتفاقم شره، ويتزايد ضرره، ويصبح وباء في المجتمع الإنساني. فلا غرابة إذن في أن يكون الأسلوب الذي يعالج به مرتكب هذه الجريمة، أن يضرب بالسوط مائة جلدة إن كان بكرّاً، ويفتضح أمره على مرأى من أصحابه وجيرانه، حتى يحترق في نفوسهم، وتسقط منزلته بينهم، ويأخذوا منه حذرهم، ويتعدوا عن مصاحبتة، لأنه أصبح كالمرضى الأجرب، لخبث نفسه، وسوء سريرته، وشناعة فعله، وشدة خطره، على الأفراد الذين يتصلون به. وهذه عقوبته الدنيوية، ولعذاب الآخرة إن لم يتب، أشد وأبقى.

أما عقوبة الرجم بالحجارة للزاني المحصن، ففيه معنى إسقاط منزلة الزاني والزانية وتجريدتهما من الإنسانية الكاملة الفاضلة، وإلحاقهما بالعجموات التي لا تفهم التأدب والزجر إلا بالضرب الشديد المؤلم. أو الموت الشنيع، حيث لا ينفع معهما ردع، ولا نصيح، ولم يبق له وسيلة تؤدبه إلا الضرب المبرح، فجعل الشارع الحكيم الجلد، أو الرجم، أمام طائفة، من المؤمنين ليكون الخزي والعار أبلغ وأكمل في حقهما، وليرتدع من تسول له نفسه الوقوع في ذلك الذنب بعد أن رأى عاقبته ونهايته.

فالشارع الحكيم قصد من تشريع عقوبة الزنا، الردع للمجتمع، والزجر والتخويف للغير أكثر من التنفيذ على الجاني، فإن العبد حينما يقارن بين ما سيحصله من اللذة العارضة بالزنا. وبين ما سيتبع هذه اللذة من العقوبات الشديدة، والخزي، والعار، والفضيحة أمام المجتمع في حياته أو بعد مماته امتنع عن الوقوع فيها،

وفضل بعقله البعد عنها والفرار منها صوتاً لنفسه، وعرضه، وشرفه وكرامته. وزيادة من الشارع في الاحتياط عن الوقوع في هذه الجريمة، وحفظ المجتمع منها. حتى يعيش في سلام ومحبة. فليس هنا من يقطع أوصال المجتمع، وينشر العداوة بين أفرادها وجماعته مثل جريمة الزنا. من أجل ذلك كله نهى الشارع المؤمنين من الاقتراب من الزنا. والوقوع في مقدماته، وأسبابه، خوفاً من أن يقعوا في شركه، كما ينهى المهندس المواطنين عن الاقتراب من مواقع الخطر كتجمع الكهرباء، وحقول الألغام، ومخازن المفرعات، حتى لا يدهمهم خطرهم، وهم لا يشعرون.

فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] أي ولا تقتربوا من الزنا مباشرة أسبابه القريبة أو البعيدة، فضلاً عن مباشرته، وإنما نهى الشرع عن قربانه؛ لأن قربانه داع إلى مباشرته ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ لأن فعله ظاهر القبح، متجاوز عن الحد ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أي بشس طريقاً طريقه فإنه غصب الأضباع، المؤدي إلى اختلال أمر الأنساب، وهيجان الفتن، وفساد المجتمع، كيف لا وقد عده الله تعالى بعد الشرك والقتل فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْكُذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخَلَّدُ فِيهِمْ مُهْتَكِئًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] وبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه بعض أضراره ومساوئه فقال: «إياكم والزنا فإن فيه ست خصال، ثلاث في الدنيا، وثلاث في الآخرة: فأما التي في الدنيا فذهاب البهاء ودوام الفقر وقصر العمر وأما التي في الآخرة فسخط الله تعالى، وسوء الحساب، والخلود في النار» (١) رواه حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنه.

وقال ﷺ: «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان، فكان على رأسه كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه» (٢). وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي وردت في النهي عن الزنا والأسباب التي تقرب منه.

### عورة المرأة

اختلف العلماء فيما يباح للمرأة كشفه من أعضائها أمام الرجال الأجانب، وما لا يباح كشفه تبعاً لاختلافهم في فهم المراد من قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] الآية. والمراد بغض البصر كف النظر إلى المحرم، والمراد بحفظ الفروج حفظها من النظر إليها، ومن لمسها، ومن وطئها إلا على زوج، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥-٦] - ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] أي لا يظهرن محل زينتهن ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، وقد اختلف العلماء في تحديد العورة على مذاهب.

الشافعية في إحدى روايتهم والحنابلة قالوا: جميع بدن المرأة الحرة عورة، ولا يصح لها أن تكشف أي جزء من جسدها أمام الرجال الأجانب إلا إذا دعت لذلك ضرورة، كالطبيب للعلاج، والخطاب للزواج، والشهادة أمام القضاء، والمعاملة في حالة البيع والشراء، واستثنوا من ذلك الوجه والكفين لأن ظهورهما للضرورة، أما القدم فليس ظهوره بضروري فلا جرم اختلفوا فيه هل هو عورة أم لا فيه وجهان، والأصح أنه عورة.

الحنفية والرأي الثاني للشافعية والمفتي به عند المالكية، قالوا: جميع بدن المرأة الحرة عورة إلا الوجه

والكفين فيباح للمرأة كشف وجهها وكفيها في الطرقات، وأمام الرجال الأجانب، ولكنهم قيدوا هذه الإباحة بشرط أمن الفتنة، أما إذا كان كشف الوجه واليدين يثير الفتنة لجمالها الطبيعي أو لما فيها من الزينة وأنواع الحللي، فإنه يجب عليها سترها ويصيران عورة كبقية أعضاء جسدها، وذلك من باب سد الذرائع وقطع دابر الفتنة وصيانة الآداب وحفظ الأعراض والأنساب، فإن النظرة رسول الشهوة ويريد الزنا ورائدة الفجور، وسهم مسموم يصيب القلوب، ورب نظرة كانت بذرة لأخيث شجرة.

وقيل: مكتوب في التوراة: النظرة تزرع في القلب الشهوة ورب شهوة أورثت حزناً طويلاً. وروي عن أم سلمة. أنها كانت عند النبي ﷺ وميمونة، إذ أقبل ابن مكتوم فدخل عليهما، فقال عليه الصلاة والسلام احتجبا منه. فقلت يا رسول الله ﷺ أليس هو أعمى لا يبصرنا؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «أفعميا وان أتما ألتما تبصرانه؟» (1).

### حكم صوت المرأة

اختلف العلماء في صوت المرأة فقال بعضهم: إنه ليس بعورة؛ لأن نساء النبي ﷺ كن يروين الأخبار للرجال، وقال بعضهم: إن صوتها عورة، وهي منهية عن رفعه بالكلام بحيث يسمع ذلك الأجانب إذا كان صوتها أقرب إلى الفتنة من صوت خلخالها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَصْرِيحَنَّ بِأَزْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] فقد نهى الله تعالى عن استماع صوت خلخالها لأنه يدل على زينتها، فحرمة رفع صوتها أولى من ذلك، ولذلك كره الفقهاء أذان المرأة لأنه يحتاج فيه إلى رفع الصوت، والمرأة منهية عن ذلك، وعلى هذا فيحرم رفع صوت المرأة بالغناء إذا سمعها الأجانب سواء أكان الغناء على آلة لهو أو كان بغيرها، وتزيد الحرمة إذا كان الغناء مشتتلاً على أوصاف مهيجة للشهوة كذكر الحب والغرام وأوصاف النساء والدعوة إلى الفجور وغير ذلك.

### مبحث حكم الغناء

اختلف العلماء في حكم الغناء، واستماعه.

**الحنفية- قالوا:** الغناء إما أن يكون من امرأة أو رجل، فإن كان من امرأة وكان بصوت غير مرتفع بحيث لا يسمعه الناس فلا مانع منه، أما إذا كان الغناء بصوت مرتفع يسمعه الأجانب فهو حرام، وخصوصاً إذا كان مشتتلاً على كلام مهيج للشهوة، مثير للفتنة كتحمسين الخمر وأوصاف النساء أو دعوة إلى الحب والغرام إلى غير ذلك.

أما الرجل فإن كان غناؤه لدفع الوحشة عن نفسه، أو كان لحماس الجند أو الحث على العمل والجهاد فهو جائز، أما إذا كان الغناء مشتتلاً على ذكر الحب والغرام، ويخشى أن تفتن به امرأة أجنبية تسمعه فيكون في هذه الحالة حراماً، كما هو حاصل من المطربات في الإذاعة والسينمات ودور الملاهي والتمثيل. وكذلك غناؤه في حادث سرور مباح إذا كان بغير آلة ولم تكن فيه عبارات مهيجة ولم تحصل منه فتنة، وكان الاجتماع غير محذور لا تختلط فيه النساء مع الرجال وكان الغناء على غير آلة لهو، ولم يكن سبباً محرماً، أما إذا لم يستوف هذه الشروط فغناؤه حرام، كما هو الحال في الأغاني التي يذيعها المطربون والمغنون.

**المالكية- قالوا:** الغناء حرام على النساء وسماعه حرام. إلا إذا كانت الأغاني من الرجال بعبارات

حماسية في الحرب أو تسلية للإبل على السير في الصحراء ولم تصحبه آلة لهو وطرب.  
وقد سئل الإمام مالك - رضي الله عنه - عما ترخص فيه أهل المدينة من الغناء، فقال: إنما يفعله عندنا الفساق، فقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الغناء ينبت النفاق في القلب، كما ينبت الماء البقل» (1) وعن يزيد بن الوليد أنه قال: يا بني أمة إياكم والغناء فإنه ينقص الحياء، ويزيد في الشهوة، ويهدم المروءة، وإنه لينوب عن الخمر ويفعل ما يفعله السكر (2).  
الشافعية قالوا: إن الغناء الماجن مع آلات الطرب واللهو حرام على النساء والرجال، وسماعه حرام، فقد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: الغناء لهو مكروه يشبه الباطل، من استكثر منه فهو سفیه وترد شهادته.

الحنابلة - قالوا: الغناء حرام سواء أكان من النساء أم من الرجال إذا كان القول يشير الشهوة، لمن استمع إليه، أو أدى إلى اختلاط الرجال بالنساء، أو خروج عن حشمة ووقار.  
والاستماع يأخذ حكمه، فإن الشخص إذا سمع وصف الخمر والصدر والحد والثدي وذكر الشوق والوصال حرك شهوته، ونفخ الشيطان في قلبه، وصور له صورة الفاحشة، فتشتعل فيه نار الشهوة وتحتد بواعث الشر، وتستيقظ دوافع الفتنة، وتنبه الأعضاء إلى لذة الفاحشة، وذلك نصر لحزب الشيطان، وتخذيل للعقل المانع منه، الذي هو حزب الرحمن، فهو يؤدي إلى حرام وما أدى إلى الحرام فهو حرام، كالنظر إلى الأجنبية بشهوة أو لمسها أو الخلوة بها.

### الزنا معطل للنسل الصالح

إن الإسلام بتشريعه حد للزنا، وعنايته التامة بإقامته واهتمامه الزائد بتنفيذه أمام طائفة من عباد الله المؤمنين، ونزول الآيات الكثيرة بشأنه والنهي عن اقتراف مقدماته وأسبابه والاقتراب منه، وتحريم الأشياء المقربة منه، كالاختلاط والغناء والرقص وخلافه، واعتباره من أعظم الفواحش ومن أكبر الذنوب ومقارنته بالشرك بالله تعالى وقتل الأنفس، ووصفه في القرآن الكريم بأنه يكون سبباً في مضاعفة العذاب يوم القيامة والخلود في نار جهنم، وأنه يسبب المقت والمهانة، ويجلب على صاحبه العار والفضيحة ويجرفه إلى أسوأ سبيل، وقول النبي ﷺ «بأنه يخلع الإيمان من قلب الزاني والزانية كما يخلع الرجل قميصه من عنقه» (1)، وتشريع ضرب الزاني المحصن بالحجارة حتى يموت، هو أشنع عقاب وأشد عذاب في التشريع.  
فالإسلام يقصد من وراء ذلك كله إلى صيانة الأعراض أي صيانة وحفظها من التلوث والدخالة؛ لأن الأعراض الطاهرة تستوجب الطمأنينة السعيدة في الأسرة، وتنبت ذرية قوية صالحة، وأفراد شرفاء فضلاء، وأشباهاً أشداء أقوياء، ترفع الإنسانية وتسمو بها، وتعلي من قدرها، وما من شك في أن الأسرة المتهدمة والعائلة المتفرقة، لا تكون أمة نبيلة ولا شعباً كريماً، لأن بناء المجتمع الصالح إنما يكون من لبنات متينة قوية متماسكة. والشعوب التي يفشو فيها الزنا وتظهر فيها الفاحشة وتنتشر بينها المفاسد يسارع إليها الخراب المادي والأدبي وينتشر فيها الفساد الخلقي انتشار النار في الهشيم، وينخر فيها المنكر كنخر السوس في الخشب، ويستحيل أهلها إلى شرادم متهدمة لا تناصر بينهم ولا تعارف ولا محبة، ولا تألف لعدم وجود عاطفة القرابة ورابطة الأخوة والدم فتتافر وتتشاحن وتتفرق، وتذهب قوتها وهيبتها وتضيع كرامتها.  
وقد أشار إلى ذلك الرسول صلوات الله وسلامه عليه حيث قال: «لا تزال أمتي بخير ما لم يفش فيهم

## مبحث حد المحصن

أما حد الزنا فقد فرقت الشريعة فيه بين الذي تزوج والذي لم يتزوج، فشدت العقوبة على

ولد الزنا فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعمهم الله بعقابه (1) فالزنا من الأسباب التي تقوض دعائم الأم وتهدم مجدها وتجلب لها الذل والاستعمار لأنه معطل للنسل القوي الصالح المتناصر، وقاتل للنخوة والشهامة ويميت للجرأة والشجاعة، وقاطع للرحم التي تربط بين الناس، والتي على نظامها وتقديرها تبني كافة الروابط الإنسانية، من الأبوة والبنوة والأخوة وسائر القرابات.

ولهذا كان النبي ﷺ يفتخر بحسبه ونسبه وأن الله حفظ أصله وآبائه من هذا الوباء، فقال: «ولدت من نكاح، ولم أولد من سفاح» (2) وولد الزنا لا يفار على وطن ولا على أهل، وكان من قول الخنساء رضى الله عنها وهي تنصح أولادها الأربعة في حرب القادسية وتحرضهم على الثبات والجلد والقتال «أي بني إنكم أسلمتم طائعين، وهاجرتم مختارين، والذي لا إله إلا هو إنكم لبنور رجل واحد، كما إنكم بنو امرأة واحدة، ما خنت أباكم ولا فضحت خالكم ولا هجنت حسبكم ولا غيرت نسبكم» فهي تشير إلى أمر مهم في القتال وهو أنهم قد ولدوا من بطن طاهر ومن أصل طاهر ومن حسب نقي ومن أبوين عفيفين غير ملوثين.

## تعريف المحصن

اتفق الأئمة على أن من شرائط الإحصان:

١- الحرية.

٢- البلوغ.

٣- العقل.

٤- أن يكون متزوجا بامرأة محصنة مثل حاله بعقد صحيح.

٥- وأن يكون دخل بها ووطئها في حالة جاز فيها الوطء، وهما على صفة الإحصان.

فلا يقام الحد على عبد، ولا صبي، ولا مجنون، ولا غير متزوج زواجا صحيحا كما وصفنا، ولو وطئ زوجته في الدبر فليس بمحصن أو وطئ جارته في القبل فليس بمحصن، أو وطئ في نكاح فاسد كان تزوجها بلا ولي أو بلا شهود فليس بمحصن، أو وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق، أو كان صبيا ثم بلغ، أو كان مجنونا ثم أفاق.

وأما اشترط الوطء في نكاح صحيح لأنه به قضى الواطئ والموطوء شهوتهما فحقه أن يتمتع عن الحرام - واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بأهل الحالات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرجم من وطئ وهو ناقص ثم زنا وهو كامل، بل يرجم من كان كاملا في الحالتين.

واختلف الفقهاء في شرط الإسلام في الإحصان.

الحنفية والمالكية - قالوا: إن الإسلام من شروط الإحصان؛ لأن الإحصان فضيلة ولا فضيلة مع عدم الإسلام، ولقول الرسول ﷺ: «من أشرك بالله فليس بمحصن» (3)؛ ولأن إقامة الحد طهارة من الذنب والمشرک لا يطهر إلا بنار جهنم - والعياذ بالله تعالى.

الشافعية والحنابلة - قالوا: إن الإسلام ليس بشرط في الإحصان؛ لأن الرسول ﷺ رجم اليهودية واليهودي اللذين زنيا في عهده حينما رفع اليهود أمرهما إليه (4) كما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر،

الأول؛ لأنه عرف معنى الزوجية، وقدر قيمة العدوان على العرض حق قدره، فكان جزاؤه الإعدام<sup>(١)</sup>. ولا ريب أنه جزاء يناسب هذه الجريمة مناسبة تامة؛ لأن العدوان على العرض بهذه الصورة الشنيعة كالعدوان على النفس، بل ربما فضل الغيور على عرضه، قتله على الزنا بحليلة أو محرمة<sup>(٢)</sup>.

وهو حديث متفق عليه.

اتفق الفقهاء على وجوب شروط الإحصان في المرأة المزني بها مثل الرجل في الاتفاق، والخلاف، فإذا توفرت شروط الإحصان في أحد الزوجين دون الآخر ففيه خلاف.

**الحنفية والحنابلة** - قالوا: لا يثبت الإحصان لواحد منهما فلا يرجمان بل يجلدان.

**الشافعية والمالكية** - قالوا: يثبت الإحصان لمن تتوافر فيه الشروط فيرجم ويسقط الإحصان عن من لا تتوافر فيه الشروط، فإن زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الإحصان والرجم على من يثبت له الإحصان منهما واستدلوا على مذهبه بما خرج به أهل الصحاح عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما قالا: «إن رجلا من أهل الأعراب أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم، وهو أقره منه: نعم أقض بيننا بكتاب الله وإذن لي أن أتكلم فقال النبي ﷺ: «قل، فقال إن ابني كان عسيفا عند هذا فرنا بامرأته وإني أخبرت أن على ابني الرجم فافتدته بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فأخبروني إنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغدا يا أنيس - تصغير أنس - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فغدا عليها أنيس فاعترفت فأمر النبي ﷺ بها فرجمت»(1).

### إقامة الحد على المحصن

(١) اتفق الأئمة على أن من كملت فيه شروط الإحصان ثم زنا بامرأة قد كملت فيها شروط الإحصان بأن كانت بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة - فهما زانيان محصنان على كل واحد منهما الرجم حتى يموت لقول الرسول ﷺ: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آتية نكالا من الله»(2) حديث متفق عليه. وقول النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»(3) كما ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها وأبي هريرة وابن مسعود رضي الله عنهما.

ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الرجم حق في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحمل، أو الاعتراف»(4) حديث متفق عليه.

ولأن النبي ﷺ رجم ماعزا، ورجم الغامدية وغيرها(5)، ولأن الخلفاء الراشدين أقاموا حد الرجم بالإجماع من غير تكثير من واحد منهم، فحد الرجم ثابت بالأحاديث المتوافرة، وفعل رسول الله ﷺ وإجماع الأمة. وثابت بالكتاب على رأى من يقول إن حديث الرجم كان آية من القرآن ثم نسخت ثم بقي حكمها.

### كيفية إقامة حد الرجم

(٢) وإذا وجب إقامة حد الرجم على الزاني أو الزانية بإقرار، أو شهادة شهود، أو بينة فيرجم بحجارة

## مبحث حد غير المحصن

أما غير المتزوج فقد قدرت له مائة جلدة، لما عرفت من أنه لم يعرف معنى الغيرة على الزوجة، فكان له حق في التخفيف<sup>(١)</sup>.

معتدلة، لا بحصيات خفيفة لثلاث يطول تعذيبه، ولا بصخرات مذففة، لثلاث يفوت التنكيل المقصود من إقامة الحد، بل يضرب بحجر ملء الكف، ويتقي ضرب الوجه لما روى مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال «نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الرسم فيه» (1) وهو الكي بالنار ولأن النبي ﷺ لما أمر برجم الغامدية أخذ حصاة كالحمص ورمها بها ثم قال للناس «ارموا واتقوا الوجه» (2). والرجل الزاني وقت الحد لا يربط، ولا يقيد، ولا يحفر له حفرة، أما المرأة فيجوز أن يحفر لها حفرة عند رجمها إلى صدرها حتى لا تنكشف عورتها وتشد عليها ثيابها وقت إقامة الحد عليها، حتى لا يظهر جسدها للناس لأنه عورة وحرام كشف عورتها ولو وقت إقامة الحد عليها كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم أيام رسول الله ﷺ.

واتفق الفقهاء على أن حد الرجم يقام على الزاني في الحر أو البرد الشديدين ويقام على المريض؛ لأن النفس مستوفاة به فلا يؤخر حده إلى البرء بخلاف الجلد.

واتفقوا على أن الرجم لا يقام على المرأة الزانية إذا كانت حبلية ويؤخر إلى أن تلد وترضع الطفل حتى يأكل، كما فعل النبي ﷺ في حد الغامدية (3). ولأن إقامة الحد على الحامل فيه قتل للجنين الذي في بطنها وهو قتل لنفس بريئة من غير وجه حق - واتفقوا: على أنه إذا مات الزاني في الحد يغسل ويكفن ويصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين. كما فعل الرسول ﷺ فيمن مات بالحد.

## زنا العاقل بالجنون

إذا مكنت امرأة مسلمة بالغة عاقلة مجنوناً أجنبيّاً عنها من نفسها فزنا بها، أو زنا عاقل بالغ بمجنونة اختلف الفقهاء في حكمها.

المالكية والشافعية، والحنابلة - قالوا: يجب إقامة الحد على العاقل منهما ويسقط عن المجنون لأنه غير مكلف، والحكم دائر مع العقل مطلقاً.

الحنفية - قالوا: لو زنا الرجل العاقل البالغ بصبيبة لا تعقل أو مجنونة مسلوبة العقل يقام الحد عليه، وهو خاص بالرجل.

وإذا أطاعت المرأة العاقلة البالغة صبيّاً غير بالغ، أو مجنوناً ومكنته من نفسها فلا يجب عليها إقامة الحد ولا على من واقعها؛ لأن الحد يجب على الرجل بفعل الزنا ويجب على المرأة بالتمكين من الزنا والمأخوذ في حد الزنا الحرمة المحضة وذلك غير موجود في فعل الصبي لعدم التكليف من الزنا فلا يكون معها تمكيناً من الزنا فلا يجب عليها الحد وفعل العاقل البالغ تمحص حراماً فوجب الحد.

أبو يوسف، ومحمد، وزفر - قالوا: يجب الحد على المرأة العاقلة التي مكنت منها صبيّاً أو مجنوناً وزنت به لأنها عاقلة مكلفة فتسأل عن أفعالها وذلك هو الراجح.

## جلد غير المحصن

(١) اتفق الفقهاء على أن البكرين الحرين العاقلين البالغين المسلمين إذا زنيا فعلى كل واحد منهما الجلد مائة

جلدة، وذلك ثابت في كتاب الله تعالى حيث قال الله عز وجل ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهَادَةُ عِدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

قال المفسرون: خصصت هذه الآية بالأحاديث الواردة في رجم المحصن وبقية في حكم غير المحصن.

### كيفية قانون حد الجلد

قال الفقهاء: ضرب التعزير أشد من ضرب الزنا، وضرب الزنا أشد من ضرب شارب الخمر وفي حالة الجلد لا يضرب بسوط جديد حتى لا يزيد الألم، ولا بسوط قديم بال حتى لا يؤلمه الضرب، وإنما يضرب بسوط وسط مصنوع من الجلد، قالوا: ولا يمد المضروب ولا يشد ولا يبالغ الجلاد في الضرب ولا يجرد من جميع ثيابه فيترك عليه قميص يستر عورته ويرفع عنه الفرو وثياب الجلد ويفرق الضرب على جميع الأعضاء حتى يعطى كل عضو حظه من الضرب لأنه قد ذاق اللذة في كل عضو، ولأن جمع الجلادات في عضو واحد ربما يؤدي إلى الإلتلاف، والإلتلاف غير مستحق فيفرق الضرب على الأعضاء كي لا يؤدي إلى الإلتلاف المنهى عنه بقول النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، زنا بعد إحصان، وارتداد بعد إسلام، وقتل نفس بغير نفس» (1) رواه الترمذي عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ويتقي في الضرب المقاتل، كشفرة النحر والفرج والوجه لأنه يجمع بين المحاسن ولقول النبي ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه» (2) وما روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال للجلاد في الحد إياك أن تضرب الرأس والفرج.

وقال بعضهم يجوز الضرب على الرأس لما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال للجلاد دق الرأس فإن فيه شيطاناً، ويضرب الرجل قائماً.

أما المرأة فتضرب جالسة مستورة ولا تجرد من ثيابها لأنها عورة مستورة وكشف العورة حرام، إلا أنه ينزع عنها الحشو والفرو، والجلد، ليخلص الألم إلى جسدها حتى يحصل المطلوب من إقامة الحد وهو الشعور بالألم لتنتزج وتقلع عن الذنب، وإنما تضرب وهي قاعده. لقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يضرب الرجل قائماً والمرأة قاعده، ولأن مبنى حال الرجل على الإنكشاف والظهور حتى يعتبر به غيره، ومبنى حال المرأة على الستر والحفاء.

### جلد المريض

إذا كان المطلوب جلده نحيفاً، أو هزيلاً شديد الهزال، أو مريضاً مرضاً خبيثاً لا يرجى برؤه، كالسلول والمجدوم، والمصاب بالسرطان، وغير ذلك من الأمراض الفتاكة الخطيرة، يجلد بمكتال النخل، أي «عرجون عليه غضن» وبه مائة غصن أو خمسون ففي المائة يضرب به مرة واحدة، وفي الخمسين يضرب به مرتين مع ملاحظة مس الأعصاب لجميع جسمه، أو يضرب بطرف ثوب مفتول أو يضرب بالنعال، كما حدث أيام الرسول ﷺ فقد روى البخاري رحمه الله تعالى وأبو داود، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ برجل قد شرب فقال: «اضربوه»، فمنا الضارب بيده، والضارب بنعله، والضارب بشبهه فلما انصرف قال بعض القوم: أخزك الله فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان» (3).

فيفهم من الحديث جواز الضرب في حالة الحد بكل شيء يؤلم، فيستعمل هذا في حالة المرض الشديد

تيسيراً من الله على المرضى.

أما في حالة الصحة فلا يجوز استعمال هذه الآلات، حيث إنه لا يؤدي الغرض المطلوب، من إقامة الحد، وهو التألم والانتزاع عن الوقوع في الذنب، فيتعين الضرب بسوط الجلد حتى يحصل المقصود. واتفق الفقهاء على أنه لا يجوز جلد الزاني في حالة الحر الشديد، ولا في حالة البرد الشديد، بل يجب تأخيره إلى اعتدال الجو.

واتفق الأئمة على أن الزاني غير المحصن إذا كان مريضاً بمرض يرجى برؤه لا يقام عليه الحد، بل يؤخر ويسجن حتى يبرأ منه، كي لا يهلك باجتماع الضرب مع المرض.

#### حد النفساء والحامل

اتفق الفقهاء على أن المرأة لا تجلد في حال الحمل بل تؤخر حتى تضع الجنين، ويؤول ألم الولادة وتبرأ من النفاس حفظاً للجنين والمرأة لتلا يهلكا باجتماع الجلد وألم الولادة ومرض النفاس، لما روي عن الإمام علي كرم الله وجهه أنه خطب المسلمين فقال: أيها الناس أقيموا على أرفاقكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن، فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجدها، فإذا هي حديثة عهد بالنفاس، فخشيت إن جلدتها قتلتها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «أحسن» (1). وروى الخمسة غير البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنه: أن امرأة من جهينة أتت رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا. فقالت: يا نبي الله أصبت حدًا فأقمه علي، فدعا نبي الله ﷺ وليها فقال: «أحسن إليها فإذا وضعت فأنتي بها» ففعل، فأمر بها نبي الله ﷺ، فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها، فقال عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟ فقال: «لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟» (2).

فيؤخذ من الحديث إقامة الحد على العبد والأمة، من كان محصناً أو غير محصن، كما يؤخذ من الحديث تأخير الحد عن النفساء حتى تصح ويتم نفاسها وترضع طفلها، حتى يستغنى عنها رحمة بالجنين وهذا من يسر الاسلام.

#### الجمع بين الجلد والرجم

المالكية، والشافعية، والحنفية - قالوا: لا يجوز الجمع بين الجلد والرجم على المحصن؛ لأن حد الرجم نسخ حد الجلد ورفع، ولأن الحد الأصغر ينطوي تحت الحد الأكبر، ولا تحصل منه الفائدة المرجوة، وهو الرجم والإقلاع عن الذنب حيث إن الجانب سيموت.

الحنابلة - قالوا: إن المحصن يجلد في اليوم الأول ثم يحد بالرجم في اليوم الثاني (لما روي عن النبي ﷺ أنه جلد رجلاً يوم الخميس ورجمه يوم الجمعة) (3).

ولكن الراجح هو قول الجمهور؛ لأن النبي ﷺ رجم ماعزاً، ورجم امرأة من جهينة، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أنه جلد واحداً منهما قبل رجمه.

قال الامام الشافعي رحمه الله فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب. وكل الأئمة عندهم رجم بلا جلد.

## مبحث من قتل الرجل الذي زنى بامرأته

وكثيرا ما نرى الناس يقتل بعضهم بعضاً من جراء الزنا، ولذلك نجد القوانين في كل الشرائع قد رفعت القصاص عن قاتل الزاني بامرأته؛ لأنها ترى أن هذه الخيانة تستوجب قتل مرتكبها<sup>(١)</sup>.

### الجمع بين الجلد والتغريب

اختلف الفقهاء في ذلك.

**المالكية قالوا:** يجب تغريب البكر الحر الزاني غير المحصن، بعد إقامة حد الجلد عليه، بعيداً عن موطنه الذي يقيم فيه مسافة قصر، ولدة عام، لتقبيح الزنا في عين الزاني، ورحمة به لبعده عن المكان الذي حصل فيه الزنا، لأنه يحصل له أذى وخزي كلما رآه أهل بلده وجيرانه ويحتقرونه في المساجد والمجمعات، ويحصل لهم الإثم من تعبيره، فتغريبه أفضل له ولهم.

وأما المرأة الزانية فلا تغرب عن بلدها خوفاً من شيوع الفتنة وانتشار الفساد، ولأنها عورة وفي تغريبها تضييع لها، وقد نهى الشارع أن تسافر المرأة بغير ذي رحم محرم معها، والواجب عليها الجلوس في عقر بيتها والبعد عن المجتمع، وهو الإمساك في البيوت.

**الحنفية - قالوا:** لا يجوز الجمع بين الجلد والتغريب، لأن التغريب لم يذكر في آية النور، فهو زيادة على النص، والتغريب ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به، ولا يكون من تمام الحد، وإنما يترك الرأي للإمام، ويكون من باب التعزير فإن رأى الإمام فيه فائدة غربه، وإن لم ير فيه فائدة فلا يبعده عن وطنه، وقال الإمام أبو حنيفة في هذا المقام حكمته المشهورة: «كفى بالنفى فتنه». وما فعله بعض الصحابة كان باجتهاده.

**الشافعية، والحنابلة - قالوا:** أنه يجمع في حق الزانين البكرين الحرين العاقلين، بين الجلد والتغريب إلى حد تقصر فيه الصلاة حتى يحصل لهما الوحشة بالبعد عن الأهل والوطن، فيحصل فيه زجر عن الوقوع في الخطيئة. وبه حكم أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، والإمام علي رضي الله عنهم حتى قال بعضهم: وأرى فيه الإجماع لما ثبت أن عمر غرب إلى الشام وعثمان غرب إلى مصر، وعلى غرب إلى البصرة.

وما روى أن النبي ﷺ قال: «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ في حديث العسيف: «على ابنك جلد مائة وتغريب عام»<sup>(٢)</sup> ويغرب الذكر والأنثى على السواء مع ملاحظة أن يكون مع الزاني ذو رحم محرم على نفقتها في حالة غربتها، يرافقتها ويقيم معها.

(١) اختلف العلماء في حكم من وجد مع امرأته رجلاً، وتحقق وجود الفاحشة منهما. فقتله هل يقتل أم لا؟ الجمهور - قالوا: لا يصح أن يقدم الرجل على قتل رجل وجدته عند زوجته، وتحقق من ارتكابه الفاحشة لما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «أن سعد بن عبادة رضي الله عنه قال: يا رسول الله ﷺ أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله ﷺ: «نعم»<sup>(٣)</sup> فإن قتله يقتص منه، إلا أن يأتي بينه على ارتكابه جريمة الزنا وهو محصن أو يعترف المقتول بذلك، أما إذا قتلها، أو أحدهما، ولم يستطع أن يأتي بالبينة، وإحضار الشهداء على الزنا، أو الاعتراف. فإنه يطالب

بالقود، والقصاص أو الدية، لأنه يجوز لرجل أن يدعو رجلاً آخر لدخول بيته لعمل شيء ثم يقتله لضغن في نفسه، ويقول: وجدته مع امرأتي كذباً.

ويجوز أن يقتل الرجل زوجته ليتخلص منها لشيء في نفسه، ثم يدعي عليها زوراً، أنه وجد معها رجلاً يزني بها، لذلك احتاط الشارع في هذا الأمر حفظاً للأرواح بأنه يجب على القاتل إقامة البينة على دعواه، فإن استطاع إقامة البينة فلا شيء عليه.

وذهب بعض السلف: إلى أنه لا يقتل أصلاً، ويعذر فيما فعله، إذا ظهرت أمارات صدقه، بكشف الطبيب الصادق عليهما، أو وجود شبهات سابقة على سوء سلوك الزوجة، أو اشتها المقتول بالزنا أو غير ذلك.

**الحنابلة، والمالكية-** قالوا: إن أتى بشاهدين على أنه قتل بسبب الزنا، وكان المقتول محصناً فلا شيء عليه.

**الهادوية-** قالوا: يجوز للرجل أن يقتل من وجده مع زوجته، أو أمته، أو ولده حال الفعل، ولا شيء عليه، وأما بعد انتهاء الفعل فيأتي ببينة أو يقتص منه إن كان بكراً.

**الشافعية-** قالوا: إذا وجد الرجل مع امرأته رجلاً فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد، وهما ثيبان فقتلها. أو أحدهما، ولم يأت بالبينة كان عليه القود أيهما قتل، إلا أن يشاء أولياء الدم أخذ الدية، أو العفو.

ولو ادعى على أولياء المقتول منهما أنهم علموه قد نال منها ما يوجب عليه القتل إن كان الرجل، أو ميلاً من المرأة إن كانت المرأة المقتولة، كان على أيهما ادعى ذلك عليه أن يحلف أنه ما علم. وهكذا لو وجد رجلاً يتلوط بابنه، أو يزني بجاريته، لا يختلف الحكم. ولا يسقط عنه القود، والقتل إلا إذا أتى ببينة على الفعل.

ولو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ينال منها ما يوجب به حد الزاني فقتلها والرجل محصن والمرأة غير محصنة بأن كانت غير مسلمة، أو أن العقد بغير شهود فلا شيء في الرجل، وعليه القود في المرأة، وإذا كان الرجل غير محصن والمرأة محصنة كان عليه القود في الرجل، ولا شيء عليه في المرأة، إذا استطاع أن يأتي بالبينة على ارتكابهما الزنا.

فقد روي عن ابن المسيب أن رجلاً بالشام وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقتلها، فكتب معاوية إلى أنبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك علياً رضي الله عنه، فسأله فقال على كرم الله وجهه: «أنا أبو الحسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته» (1) أي يقتل.

وروي عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه أهدر دم المقتول، وقال: «هذا قتل الله، والله لا يؤدي أبداً» (2).

وهذا الذي صدر عن سيدنا عمر؛ لأن البينة قامت عنده على أن المقتول ارتكب الزنا وهو محصن، أو على أن ولي المقتول أقر عنده بما وجب به أن يقتل المقتول.

وقد قال: إن كان القاتل معروفاً بالقتل فاقتلوه، وإن كان غير معروف بالقتل فذروه ولا تقتلوه. وأما الأديان السابقة، فقد أجمعت على تحريم الزنا، كما ثبت ذلك في الكتب المنزلة من السماء.

### موقف القوانين الوضعية من هذه الجريمة

- لقد انقسمت القوانين الوضعية في معالجتها لهذه الجريمة البشعة إلى ثلاثة أقسام: ١- قوانين لا تعاقب على جريمة الزنا إطلاقاً، بل تبيحها كالقانون الانجليزي.
- ٢- قانون يعاقب على الجريمة بالتساوي دون التفرقة بين الزوج والزوجة، كالقانون الألماني.
- ٣- قانون يعاقب على الجريمة، ولكنه يفرق بين الزوج والزوجة، كالقانون الفرنسي، وهو الذي تسيّر عليه القوانين الحالية في محاكم الجمهورية العربية.

### مقارنة بين القانون السماوي والقانون الوضعي

- إن الدين الإسلامي يعتبر كل اتصال جنسي محرم بين رجل وامرأة. أو بين رجل ورجل جريمة زنا، سواء أكان الرجل محصناً، أم غير محصن إذا كان مميزاً، بالغاً، عاقلًا، غير مكره، ولا دخل للمكان فيه.
- أما القانون الوضعي: فلا يعتبر هذه الجريمة زنا إلا إذا كان الفعل بين رجل متزوج، وامرأة متزوجة، أو كان أحدهما متزوجاً، ووقعت الجريمة بالشروط، والأوضاع التي بينها القانون.
- فبالنسبة للرجل، لا تتحقق الجريمة إلا في منزل الزوجية، فلو وقعت في غير هذا المكان لا تعد جنائية، ولا يعاقب عليها، وبالنسبة للمرأة، فإن الجريمة تقع منها متى ارتكبتها في أي مكان، ما دامت مقترنة بزواج.
- ويتضح الفرق في القانون الوضعي بين الزوج، والزوجة فيما يأتي:
- ١- يثبت الزنا على الزوجة إذا ارتكبت في أي مكان، أما الزوج فلا يثبت عليه الزنا إلا إذا ارتكبه في منزله- المادة (٢٧٤- ٢٧٧) من القانون.
  - ٢- تعاقب الزوجة بالحبس إذا ضبطت متلبسة بالجريمة، مدة لا تزيد عن سنتين أما الزوج فيحبس لمدة ستة أشهر.
  - ٣- لا يجوز للزوجة إن تسامح زوجها بعد الحكم النهائي عليه، وإن كانت تستطيع أن تسامحه قبل صدور الحكم عليه. أما الزوج فيستطيع أن يعفو عن زوجته حتى بعد صدور الحكم النهائي عليها؛ لأنه تنازل عن حقه- المادة (٢٧٤).
  - ٤- يخفف القانون عقوبة الزوج الذي تعفو عنه زوجته، إذا ضبط متلبساً بجريمة الزنا، بينما هي لا تستفيد من هذا التخفيف.
  - ٥- من فاجأ زوجته حال تلبسها بجريمة الزنا فقتلها، وقتل من يزني بها يعاقب بالحبس مدة متناسبة بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين (٢٣٤- ٢٣٦) في شأن من قتله رجل آخر.
- وقد جرى قانون النقض في المحاكم المصرية على أن القتل في هذه الحالة يعتبر جريمة جنحة، فلا يعاقب على الشروع فيه لعدم النص.

### مبحث دفاع الرجل من ماله وحريمه

اتفق الفقهاء على أن الرجل إذا هجم عليه رجل يريد أخذ ماله، أو قتله، في مصر فيه غوث، أو كان في صحراء لا غوث فيها، أو أريد هتك حريمه في واحد منهما، فالاختيار له، أن يكلم المجرم الذي يريده

## مبحث رأي المعتزلة والخوارج

ولم يخالف في هذا الحد إلا بعض المعتزلة، والخوارج، فإنهم قالوا: إن عقوبة الرجم كانت موجودة في صدر الإسلام، ثم نسخت بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] فالزانيان يستحقان الجلد سواء كانا محصنين أو لا. ولكن دليلهم هذا لا يتم إلا إذا ثبت أن النبي ﷺ لم يرمجم أحدًا بعد نزول هذه الآية.

ولكن الجمهور قالوا: إن رسول الله ﷺ قد رجم بعد نزول هذه الآية، بدليل أن أبا هريرة

ويستغيب بالمسلمين، أو الجند، فإن منع أو امتنع وتركه ورجع عنه لم يكن له قتاله، وإن أبي أن يمتنع وهجم عليه يطلب ماله، أو يريد قتله، أو قتل بعض أهله، أو دخول على حريمه، زوجة، أو بنت، أو أخت، أو أم أو إحدى المحارم، أو خادمة، أو أمة، أو صبي. أو قتل اللص الحامية التي من خارج الدار، حتى يتمكن من الدخول على النساء لارتكاب الفاحشة، أو اغتصاب إحداهن كرها، فيجب على رب الأسرة أن يدافع عنها بكل ما أوتي من قوة، وسلاح، فإذا لم يستطع رده إلا بالضرب، باليد، أو العصا، أو السلاح، أو غيره، فلو ضربه في هذه الحالة ولكن ليس له تعمد قتله من أول وهلة، بل يضربه في غير مقتل. فإن ضربه دفاعًا عن نفسه، أو ماله، أو عرضه، ومات المعتدي، فلا عقل عليه، ولا قود، ولا دية، ولا كفارة، ولا إثم يوم القيامة، ولا تعزير من الحاكم ويكون دمه هدرًا وإن قتل الرجل المدافع بسلاح اللص الظالم فهو شهيد، وله أجر المجاهد في سبيل الله عزوجل.

روى الترمذي وغيره عن سعيد بن زيد رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد» (1) قال: وهو حديث حسن.

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي، قال: لا تعطه مالك، قال أرأيت إن قاتلني قال: قتله، قال: أرأيت إن قاتلني قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته قال: هو في النار» (2). ويقاس عليه من دافع عن نفسه، وعرضه، ودينه كما سبق في الحديث الشريف.

## ضرب المرأة لتأديبها

اتفقت كلمة فقهاء المسلمين على جواز ضرب الزوجة إذا نشزت، أو خالفت أمره، أو ارتكبت فاحشة. لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي نَفْسُكَ نَسُوبُهُمْ فَطُورُهُمْ وَأَفْجُرُونَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤] أي ضربًا مؤلمًا غير مبرح فلا يكسر عَضْوًا، ولا يسيل دماء، ولقوله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرًا، فإنهن عوان عندكم لستم تملكون منهن شيئًا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربًا غير مبرح، فإن أظعنكم، فلا تبغوا عليهن سبيلا، ألا إن لكم على نساءكم حقًا، ولنساءكم عليكم حقًا، فحقوقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن، وكسوتهن وطعامهن» (3) رواه الترمذي رحمه الله.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُشأل الرجل فيم ضرب امرأته» (4).

حضر الرجم، وهو لم يسلم إلا بعد سنة سبع، وسورة النور نزلت سنة ست أو خمس، وقد رجم الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ، وصرحوا بأن الرجم حد، وقد نازع هؤلاء بأن الكتاب لا يصح نسخه بالسنة.

وأجيب بأن السنة المشهورة تخصص الكتاب بلا خلاف، وهنا خصصت السنة الزاني، بغير المحصن، وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة كبيرة عملية<sup>(١)</sup>.

### مبحث الشهادة في الزنا

لأن حد الزنا منوط في الوقع بإقرار الزاني، فإذا لم يقر الزاني، فإنه لا يمكن إثباته عليه بالبينة؛ لأنه لا يثبت إلا بأربعة شهود عدول، يرون الإيلاج بالفعل، وذلك إن لم يكن محالاً، فهو متعذر<sup>(٢)</sup>.

(١) حكى في البحر عن الخوارج أن الرجم واجب عندهم، وكذلك حكاه عنهم أيضاً ابن العربي رحمه الله تعالى، وحكاه أيضاً عن بعض المعتزلة، كالنظام وأصحابه، ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن الكريم، وهذا باطل، فإن الرجم قد ثبت بالسنة المتواترة المجمع عليها، وأيضاً هو ثابت بنص القرآن لحديث عمر بن الخطاب عند الجماعة أنه قال: «كان مما أنزل على رسول الله ﷺ آية الرجم، فقرأناها، وحفظناها، ووعيناها، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده» (١) ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم، كما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته العجماء: أن فيما أنزل الله من القرآن: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة» (٢).

وعن أبي هريرة، وزيد بن خالد رضي الله عنهما أنهما قالوا: «أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، وقال الخصم الآخر، وهو أقره منه نعم، فاقض بيننا بكتاب الله واثدن لي، فقال رسول الله ﷺ قل، قال: إن ابني كان عسيفاً عند هذا فزني بامرأته - وإني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فاخبروني أن على ابني جلد مائة، وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها قال فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت» (٣) رواه الجماعة.

وعن عبادة بن الصامت قال: «قال رسول الله ﷺ خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (٤) رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي، وعن جابر بن عبد الله «أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد، ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم» (٥) رواه أبو داود وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه. «أن رسول الله ﷺ رجم ماعز بن مالك» (٦) رواه أحمد. وقد أجمعت الأمة على وجوب حد الرجم على الزاني المحصن.

(٢) اتفقت كلمة الفقهاء على أن جريمة الزنا تثبت بالشهادة، أو الإقرار، واتفقوا على أن عدد الشهود في هذا الجريمة المنكرة، أربعة، بخلاف سائر الحقوق، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَازِبَتَاهُنَّ يَازَيْعَةَ شُهَبَةَ﴾ [النور: ٤] وقوله

تعالى: ﴿وَأَلَّتِي يَأْتِيكِ الْفَدْحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥] وقوله ﷺ للذي قذف امرأته: اثت بأربعة يشهدون على صدق مقاتلك - وإلا فحد في ظهرك، (1) وإجماع الأمة على ذلك.

واتفق الأئمة على أن صفة الشهود أن يكونوا عدولاً، وأن يكونوا ذكوراً، غير محدودين. واتفقوا على أن من شروط هذه الشهادة أن تكون بمعاينة فرجه في فرجها، وأن تكون الشهادة بالتصريح، لا بالكناية؛ لأن في اشتراط العدد بالأربعة يتحقق معنى الستر على عباد الله تعالى، الذي دعا إليه الشارع؛ ولأن الشيء كلما كثرت شروطه قل وجوده، وذلك قصد الشارع. واختلف الفقهاء في اشتراط عدم تعدد المجلس.

الحنفية، والمالكية، والحنابلة - قالوا: إنه يشترط في أداء الشهادة أن يشهدوا بالزنا في مجلس واحد، وإلا فهم فسقة، ويقام عليهم حد القذف، وذلك؛ لأن الشارع طلب التحقق في إقامة الحدود، وأداء الشهادة في مجالس متفرقة شبيهة تمنع قبول شهادة الشهود في الزنا. والحدود تدرأ بالشبهات.

الشافعية - قالوا: إنه لا بأس بتفرق المجالس في أداء شهادة الشهود وتقبل شهادتهم إذا أدوها في مجالس متفرقة، وذلك للمبادرة إلى تطهير المسلم من الذنوب إذا كمل النصاب في الشهود بحسب اجتهاد الحاكم، وما يراه من المصلحة للمسلمين في دينهم ودنياهم.

#### اتحاد المكان والزمان

واختلف الفقهاء في اشتراط أن تكون الشهادة من الأربعة في مكان واحد، وفي زمان واحد. الحنفية، والمالكية - قالوا: يشترط أن تكون شهادة الأربعة في مجلس واحد، واشتراطوا كذلك أن يحضر الشهود الأربعة مجتمعين في زمان واحد، فإن جاءوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد، لا تقبل شهادتهم، ويقام عليهم حد القذف لوجود شبهة في أداء الشهادة. وهي عدم اتحادهم في الحضور، لأن الشاهد الأول لما شهد فقد قذفه ولم يأت بأربعة من الشهداء فوجب عليه الحد.

الشافعية - قالوا: لا يشترط اتحاد الشهود في الزمان، ولا في المكان، بل متى شهدوا بالزنا، ولو كانوا متفرقين واحداً بعد واحد، قبلت شهادتهم، ويقام الحد عليهما لهذه الشهادة.

وذلك لأن الإتيان بأربعة شهداء قدر مشترك بين الإتيان بهم مجتمعين أو متفرقين، فالآتي بهم متفرقين يكون عاملاً بالنص. ولأن كل حكم يثبت بشهادة الشهود إذا جاءوا مجتمعين، يثبت إذا جاءوا متفرقين كسائر الأحكام، بل هذا أولى؛ لأنهم إذا جاءوا متفرقين كان أبعد عن التهمة، وعن أن يتلقن بعضهم من بعض؛ ولأنه لا يشترط أن يشهدوا معاً في حالة واحدة.

الحنابلة - قالوا: المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود، وفي أداء الشهادة. فإذا جمعهم مجلس واحد، وأدوا الشهادة سمعت شهادتهم، وإن جاءوا متفرقين، قبل أداء الشهادة، لأن الشبهة إنما تظهر في اختلاف المكان فقط.

#### اختلاف الشهود في مكان الحادث

واختلف الفقهاء في اشتراط عدم اختلاف الشهود في تحديد المكان الذي وقعت فيه الفاحشة. كأن

شهد اثنان من الشهود أنه زنا بها في هذه الزاوية من المنزل. وشهد اثنان آخران أنه زنا بها في زاوية أخرى من نفس المنزل.

**الحنفية- والحنابلة- قالوا:** إن هذا الخلاف لا يضر في أداء الشهادة. بل تقبل ويقام الحد. **المالكية، والشافعية- قالوا:** لا تقبل الشهادة في هذه المسألة، ولا تجب إقامة الحد؛ لأن اختلاف الشهود في تحديد المكان شبيهة تدرأ الحد عن الزنا، فيشترط أن يأتي الأربعة في وقت واحد، يشهدون على وطء واحد، في موضع واحد، بصفة واحدة، بهذا تتم الشهادة. **اختلافهم في البلد**

وإن شهد اثنان على رجل بأنه زنا بها في الكوفة، وشهد آخران بأنه زنا بها في البصرة مثلاً، فلا تقبل الشهادة، ولا يقام عليهما الحد بالإجماع. ويحد الشهود حد القذف. **إذا ظهر أن الزانية بكر**

وإن شهد أربعة من الرجال العدول على امرأة بالزنا بآخر ثم وجدت بعد ذلك بكراً فإن الشهادة ترد ولا تقبل بالإجماع، ويدرأ الحد عنها لوجود الشبهة، ولا يحد الشهود فإن وجود البكارة دليل على عدم وقوع الزنا.

### عدم التقادم في أداء الشهادة

وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم من إقامته بعدهم عن الإمام الحاكم اختلف فيه الفقهاء. **الحنفية- قالوا:** إنه لا تقبل شهادتهم في هذه الحالة لوجود شبهة التقادم في أداء الشهادة لأن الأصل عندهم أن الحدود الخالصة لله تعالى تبطل بالتقادم، لأن الشاهد مخير بين حسبتين إحداها أداء الشهادة، وثانيتهما: الستر على المسلم، فالتأخير في أداء الشهادة لاختيار الستر، فالإقدام على الأداء بعد ذلك لوجود ضغينة هيجتهم، أو لعداوة حركتهم بعد السكوت. فيتهمون في شهادتهم- إلا إذا وجد عذر لهم. أما إذا كان التأخير لغير سبب يصير الشاهد فاسقاً، فترد شهادته لتيقننا بالمنع.

**المالكية، والشافعية، والحنابلة- قالوا:** إن الشهادة في الزنا، وفي حد القذف، وشرب الخمر، تسمع بعد مضي زمان طويل من الواقعة. وذلك لأن الحد بعد الشهادة أصبح حقاً، ولم يثبت لنا ما يطله، وقد يكون عندهم عذر، منعهم من أداء الشهادة في وقت وقوع الفاحشة. بأن الفتنة قائمة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه، فيعذرون في تأخيرهم. **اختلاف الشهود في الاستكراه**

إذا شهد اثنان على رجل بالزنا، وقالا: استكراهًا، وقال آخران: بل كان الزنا طواعية. فقد اختلف الفقهاء في ذلك.

الإمام أبو حنيفة، والمالكية، والشافعية، والحنابلة- قالوا: لا حد عليهما في هذه الحالة وترد شهادة الشهود لوجود شبهة تدرأ الحد، وهي تضارب الشهود في أقوالهم. وقال الصحابيان رحمهما الله تعالى: يحد الرجل خاصة، لأن الأربعة شهدوا، واتفقوا على أنه زنا، ولكنهم اختلفوا في هل هو مكره، أم لا؟ فيقام الحد عليه. أما المرأة فلا يقام عليها الحد لأنها في هذه الحالة

مكرهة، بشهادة الشهود، والمكرهة على الزنا لا تحمّد إجماعًا. ويجب على الزاني دفع صداقتها، ويلحق به ولدها إن حملت منه.

### شهادة الزوج

وهل يجوز أن يكون الزوج من الشهود الأربعة في شهادة الزنا على زوجته؟ المالكية - قالوا: يجوز كون الزوج من الشهود على زوجته بالزنا، لأن الزوج يلحقه العار من هذا الأمر، خصوصًا إذا كان له منها أولاد، فلا يكون متهمًا في أداء الشهادة. فتقبل شهادته وتحمّد الزوجة.

الحنفية، والشافعية والحنابلة - قالوا: لا يجوز شهادة الزوج مع شهود الزنا على زوجته؛ لأنه متهم في أداء الشهادة، فلا تقبل شهادته.

### سؤال الشهود

وإذا حضر الشهود الأربعة في مجلس الحاكم لأداء الشهادة على حصول الزنا، سألهم الحاكم عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟، وأين زني؟ ومتى زني؟ وبمن زني؟ وكيف زنا؟، فإن اتفقوا جميعًا في هذه الأمور وقالوا: رأينا إيلاج الذكر في الفرج، كالميل في المكحلة، بالتفصيل لأنه لا يكفي الإجمال في هذه الحالة فيجب على الحاكم إقامة الحد على الزانيين، فرمًا يكون لمسها، أو يكون الزنا في دار الحرب، أو في الصبا، أو في زمان متقدم.

المالكية - قالوا: إنما تصح الشهادة إذا تحمّد الزنا عندهم في صفته. من اضطجاع، أو قيام، أو قعود، أو هو فوقها، أو تحتها، في مكان كذا، في وقت كذا، ولا بد من ذكر ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد تفرقهم قبل الأداء بأمكنة، ورؤيا في وقت واحد لا متفرقين في أوقات، ولا بد أن يقولوا: أدخل الذكر في الفرج كالمروء في المكحلة ولا بد من هذه الزيادة في أداء الشهادة، زيادة في التشديد عليهم، طلبًا للمستر ما أمكن، فإن تخلخل واحد منهم في أداء الشهادة، أو لم يوافق غيره ردت شهادتهم، وحدوا للقذف.

### شهادة الأعمى على الزنا

المالكية - قالوا: تقبل شهادة المسلم العدل وإن كان أعمى في الأقوال فقط سواء تحملها قبل العمى، أم بعده، وذلك لضبطه الأقوال بسمعه، وكذلك بالحس، كما إذا تحسس على الفاعلين.

الحنفية - قالوا: لا تقبل شهادة الأعمى على الزنا؛ لأنه لا يتمكن من تمييز الزاني والزانية. والحدود لا بد فيها من التحقيق واليقين.

الحنابلة والشافعية - قالوا: إذا تحمل الشهادة قبل العمى. بأن رأى الفعل وهو مبصر ثم طرأ عليه العمى قبلت شهادته، أما إذا كانت بعد العمى فلا تقبل شهادته.

### إنكار الإحصان

إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فأنكر أنه محصن، وله زوجة قد ولدت منه، فإنه يرجم ولا يقبل قوله، لبيان كذبه، بوجود الزوجة والولد.

وإن شهد أربعة على رجل بالزنا، فأنكر الإحصان، فشهد عليه رجلان بأنه تزوج امرأة ودخل بها في نكاح صحيح، ثبت الإحصان عليه، ويرجم.

### اعتراض ما يخرج الشاهد عن أهليته للشهادة

أجمع العلماء على أنه يسقط الحد باعتراض ما يخرج الشاهد عن أهليته للشهادة. كما لو ارتد عن الإسلام- والعياذ بالله تعالى- أو عمي أحد الشهود، أو خرس، أو فسق، أو أقيم عليه حد القذف، لا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء، أو بعده قبل إقامة الحد، وكذلك موت الشهود أو موت أحدهم مسقط للحد.

### اشتراط أن يبدأ الشهود بالرجم

**الحنفية- قالوا:** يجب أن يتدعى الشهود برجم الزاني أولاً ويجبرهم الإمام على ذلك، ثم الإمام، أو نائبه، ثم الناس بعد ذلك وهذا شرط لا بد منه في إقامة الحد، حتى لو امتنع الشهود عن رجم الزاني يسقط الحد عن المشهود عليهما، ولا يحد الشهود حد القذف، لأن امتناعهم ليس صريحاً في رجوعهم، ولكنه شبهة في درأ الحد؛ لأن امتناع الشهود عن رجم الزاني دليل على الرجوع في أقوالهم، فإن الشاهد ربما يتساهل في الأداء أولاً.

ولكن عند مباشرة الفعل يتعاضم ذلك عليه، ويرق قلبه، ويرجع عن شهادته. فيرتفع الحد عن المتهمين، وفيه تثبيت وزجر، لما روى من حديث أبي بكر، أن النبي ﷺ رجم امرأة، وكان هو أول من رماها بحصاة مثل الحصاة، ثم قال: «ارموها واتقوا الوجه» (1).

روي عن عامر الشعبي قال: كان لشراحة زوج غائب بالشام، وأنها حملت فجاء بها مولاها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، فقال: إن هذه زنت واعترفت فجلدها يوم الخميس مائة، ورجمها يوم الجمعة، وحفر لها إلى السرة، وأنا شاهد، ثم قال: إن الرجم سنة سنها رسول الله ﷺ، ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرمي الشاهد، يشهد ثم يتبع شهادته حجره، ولكنها أقرت فأنا أول من رماها بحجر، ثم رمى الناس وأنا منهم، فكنت والله فيمن قتلها (2).

أبو يوسف من علماء الحنفية- قال: إن بداءة الشهود مستحبة، وليست مستحقة، فإذا امتنعوا أو غابوا، أو ماتوا- يقيم الإمام الحد، ولا يتركه، لأنه ثبت بالشهادة. فيجب إقامته.

**الشافعية- قالوا:** لا يشترط أن يبدأ الشهود برجم الزاني. اعتباراً بالجلد.

**المالكية- قالوا:** يبدأ بالرجم الإمام، أو نائبه، ولا يشترط أن يبدأ الشهود، وليس له أن يرجم نفسه؛ لأن من فعل موجب القتل لا يصح له أن يقتل نفسه- بل ذلك للإمام، أو نائبه.

**الحنابلة- قالوا:** يجوز للإمام أن يحضر رجمه وأن لا يحضر. وكذا الشهود لأن النبي ﷺ أمر برجم ماعز، ولم يحضر رجمه (3).

### رجوع الشهود ودينه

إذا شهد أربعة على رجل بالزنا بفلاتة، وأربعة غيرهم شهدوا بالزنا بامرأة أخرى، فرجم، ثم رجع

الفريقان. في شهادتهم ضمنوا دية إجتماعًا، وحدوا للقذف جميعًا، عند الإمام أبي حنيفة، وأبي يوسف. والإمام محمد بن الحسن - قال: يضمنون الدية، ولكن لا يقام عليهم حد القذف. الحنفية - قالوا: إذا رجع أحد الشهود بعد الرجم حد الرجوع وحده وغرم ربع الدية، وإذا رجع واحد منهم قبل إقامة الحد حدوا جميعًا، لأنهم نقصوا عن أربعة. الشافعية قالوا: إذا رجع واحد يجب قتله. لأنه كان سببًا في قتل المتهم ظلماً.

#### إذا تبين عدم عدالة الشهود

اختلف الفقهاء فيما إذا حكم القاضي على الزاني بالجلد فمات أو جرح ثم تبين له أن الشهود غير عدول. بل هم مجروحون. أو تبين أنهم فسقة، أو عبيد، أو غير مسلمين. أو أحدهم محدود في قذف أو أعمى: فإنهم يحدون باتفاق العلماء: أبو حنيفة - قال: لا ضمان على القاضي فيما حكم به، ولا على الشهود ولا على بيت المال، وقال الصحابان. الأرش والدية على بيت المال.

المالكية - قالوا: إن قامت البينة على فسقهم لا يضمن القاضي، وإن قامت البينة على الرق والكفر يضمن، وعليه الدية لعائلة الذي أقيم عليه الحد، لتفريطه. في التأكد من عدالة الشهود. الشافعية - والحنابلة - قالوا: يجب على القاضي ضمان الدية فيما يحصل من أثر الضرب في حالة الجلد، أو الأرش في حالة الجرح. واتفق العلماء على أنه إذا كان الحد الرجم. فرجم ثم ظهر أحد الشهود على ما ذكرنا. فديته على بيت المال، ويقام الحد على الشهود.

#### إذا مات الجاني من الجلد

المالكية قالوا: إذا سرى الموت إلى الجاني بسبب الجلد أو الضرب. إن كان الحاكم قد ظن السلامة من فعله فلا إثم ولا دية عليه. وإذا شك في السلامة ضمن ما سرى على نفسه، أو عضو، أي ضمن الدية، وهي على العاقلة وهو يدفع كواحد منهم، فإن ظن عدم السلامة، فعليه القصاص، ويعلم ظن السلامة، أو عدمها، أو الشك، من إقرار الحاكم، ومن قرائن الأحوال، وذلك في حالة التأديب على المعاصي التي ليست فيها حدود، أما المعاصي التي يجب فيها إقامة الحد مثل جلد البكر بالزنا، أو شرب الخمر، أو حد القذف، وضربه ضربًا عاديًا غير منفذ فلا يجب عليه شيء إذا مات من أثر ذلك.

فقد روي أن سيدنا عمر بن الخطاب بعث إلى امرأة في شيء بلغه عنها ففزعته منه فأسقطت فاستشار سيدنا عمر عليًا كرم الله وجهه في سقطها، فقال علي رضي الله عنه: عليه الدية للجنين الذي مات من السقط. فأمر عليًا رضي الله عنهما أن يضرب بها على قومه. ففعل.

فقد ذهب الصحابة رضوان الله عليهم إلى أن الإمام وإن كانت له الرسالة العظمى، فعليه أن لا يتلف بها أحدًا من غير إقامة حد، فإن تلفت ضمن. وكان المأثم مرفوعًا عنه. لأنه مأذون في التأديب على الذنوب التي لا حد فيها، وفي حالة إقامة الحد يكون الضرب مؤلمًا غير جارح ولا مهلك.

الحنفية قالوا: لا ضمان على الشهود لأن الواجب بشهادتهم هو الضرب غير المهلك، ولا على القاضي لأنه لم يقض بالضرب المهلك، بل يقتصر على الجلد إلا أنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح، لأنه لم يتعمده، وإذا لا يجب الضمان أصلاً.

### خطأ الإمام في إقامة الحدود

واختلف العلماء فيما إذا حصل خطأ في حكم القاضي في الحدود والقصاص. الحنفية- قالوا: أُرْسِ الخطأ والدية تكون في بيت مال المسلمين في حالة الخطأ، ولا غرامة على القاضي لأنه اجتهد فأخطأ، فلا ذنب عليه- روي أن الامام علياً كرم الله وجهه قال: ما أحد يموت في حد فأجد في نفسي منه شيئاً، لأن الحق قتله، إلا من مات في حد الخمر فإنه شيء رأيناه بعد النبي ﷺ، فمن مات فيه. فديته إما على بيت المال، وإما على الإمام- شك من الراوي(1). المالكية- قالوا: إذا مات الشخص في حد من حدود الله فدمه هدر، ولا ضمان فيه على أحد. الشافعية والحنابلة- قالوا: روايتان عنهما- إحداهما- أن الضمان في هذه الحالة على بيت المال ولا شيء على عائلة القاضي. والرواية الثانية: أن ضمان الدية تكون على القاضي وعائلته، ولا يذهب دمه هدرًا، لأن القاضي مكلف بالمحافظة على أرواح الناس في حالة إقامة الحد، مثل قطع اليد في السرقة، فيجب عليه ألا يتعدى المكان، وأن يحسم الدم بأن يغمس في الزيت المغلي، ولا يضرب المجلود ضربًا مبرحًا يقضي إلى التلف.

ولذلك يجب عليه الدية. لأن عمله أفضى إلى الموت فهو متسبب كالذي ضرب صيدًا، فأصاب إنسانًا. فتجب عليه الدية لأنه أخطأ في ضرب سهمه.

### رجوع شهود الزنا والإحصان

إذا شهد أربعة بالزنا على رجل، وشهد اثنان عليه بالإحصان، فأقام الحاكم الحد عليه ثم رجع الجميع في شهادتهم، شهود الزنا- وشهود الإحصان.

الحنفية- قالوا: تجب الدية على شهود الزنا الأربعة فقط، ولا ضمان على شهود الإحصان.

الشافعية- قالوا: الدية تجب أثلاثًا- الثلاثان على شهود الزنا، والثالث على شهود الإحصان.

الحنابلة- قالوا: الدية تجب عليهم نصفان، على شهود الزنا النصف، وعلى شاهدي الإحصان النصف الآخر؛ لأن الحد اتما ثم بشهادتهم جميعًا، فلو شهدوا بالزنا ولم يشهد عليه بالإحصان جلد، فشهادة الإحصان هي التي تسببت في قتله ظلمًا من غير وجه حق. فيضمون معًا مناصفة.

المالكية- قالوا: فيه روايتان- أظهرهما أن الدية على شهود الزنا فقط، مثل الحنفية، وفي رواية عنهما: الدية مناصفة مثل قول الحنابلة.

### فائدة

اتفقت كلمة العلماء على أن غير الإمام لا يجوز له أن يقيم الحد لقوله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] فقد أجمعت الأمة على أن المخاطب بذلك هو الإمام، ثم احتجوا بهذا على وجوب نصب الإمام؛ لأنه سبحانه أمر بإقامة الحد، وأجمعوا على أنه لا يتولى إقامته إلا الإمام، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان

مقدورًا للمكلف فهو واجب، فكان تنصيب الإمام واجبًا.  
وإذا فقد الإمام فليس لأحد الناس إقامة هذه الحدود، بل الأولى أن يعينوا واحدًا من الصالحين للحكم،  
يقوم به.

### الشهادة على الشهادة

الحنفية والمالكية والحنابلة، وفي رأى عند الشافعية- قالوا: إذا شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد لما فيها من زيادة شبهة لتحقيقها في موضعين، تحمیل الأصول، وفي نقل الفروع، وإن كان الشرع اعتبر الشهادة على الشهادة، وأزم القضاء بموجبها في المال لكنها ضعيفة، ولا يلزم من اعتبارها في الجملة، اعتبارها في كل موضع كشهادة النساء، فإنها معتبرة صحيحة في ذلك وليست معتبرة في الحدود ولزيادة شبهة فيها، فالشهادة مع زيادة مثل تلك الشبهة معتبرة إلا في الحدود، وسببه أن يحتاط في درئها. فكان الاحتياط رد ما كان كذلك ولأنها بدل، واعتبار البديل في موضع يحتاط، في إثباته، لا فيما يحتاط في إبطاله.

الشافعية- في رأى آخر- قالوا: إن الشهادة على الشهادة تقبل ويقام الحد بها، إذا تكاملت شروطها.  
مبحث رجوع أحد الشهود بعد الشهادة

الحنفية- قالوا: إذا رجع واحد من الشهود بعد القضاء، وقبل إقامة الحد حدوا جميعا حد القذف؛ لأن الإمضاء من القضاء، فكان رجوعه قبل الإمضاء كرجوعه قبل القضاء وتظهر ثمرة كون الإمضاء من القضاء، فيما إذا اعترضت أسباب المرح في الشهود، أو سقوط إحصان المقتوف، أو عزل القاضي بمتنع استيفاء حد القذف وغيره.

ولو رجع واحد من الشهود في شهادته قبل القضاء حدوا جميعًا، لأن كلامهم قذف في الأصل وإنما يصير شهادة باتصال القضاء به، ولم يتصل به؛ لأن رجوعهم منع من ذلك فبقى قذفًا، فيحدون حد القذف.

أما إذا امتنع الرابع عن أداء الشهادة فإنه يحد الثلاثة ولا يحد الرابع، ولا يكون الحد بسبب سكوت الرابع بل بقول الثلاثة إنه زنى ولا ينظر إلى سكوت الرابع، فكل واحد يؤاخذ بذنبه لا بذنب غيره، لأنهم قذفة.

### إذا كان الشهود خمسة

الحنفية والمالكية والحنابلة- قالوا: إذا كان عدد الشهود خمسة فرجع أحدهم بعد رجم الزانى المشهود عليه لأشياء عليه من الحد والغرامة، لأنه بقي بعد رجوعه من يلقى بشهادته كل الحق، وهو شهادة الأربعة.  
الشافعية- قالوا: عليه الغرامة، أى خمس الدية.

### رجوع اثنين من الشهود

الحنفية والمالكية والحنابلة- قالوا: إذا كان الشهود في حد الزنا خمسة ورجم المشهود عليه ثم رجع اثنان من الشهود حد كل منهما حد القذف وغرما ربع الدية لورثة المرحوم، أما الرجم فلأن الشهادة تنقلب قذفًا للحال، لعدم بقاء تمام الحجة من رجوع الثاني، وأما الغرامة فلأنه بقي من يلقى بشهادته ثلاثة أرباع

الحق، المعتر في قدر لزوم الغرامة، بقاء من بقي لا رجوع من رجوع.  
**الشافعية** - قالوا: إن قال الشاهدان اللذان رجعا في شهادتهما أخطأنا، وجب عليهما قسطهما من الدية، وفيه وجهان، في وجه خمساها وفي وجه آخر ربعها، كما قال الأئمة الثلاثة.  
 أما إذا قالوا: تعمدنا الكذب والشهادة فإنهما يقتلان بالرجوع، حدًا.

### رجوع المزكين للشهود

اتفق الأئمة الأربعة على أنه: إن شهد أربعة على رجل بالزنا وزكوا، بأن قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول، أما لو اقتصروا على قولهم عدول، فلا ضمان على المزكين إذا ظهروا عبيدًا، فإذا زكوا كما ذكرنا فرجم ثم ظهر بعضهم كافرًا أو عبدًا فإما أن يستمر المزكون على تزكيتهم قائلين هم أحرار مسلمون فلا شيء عليهم اتفاقًا، وإن قالوا: أخطأنا في ذلك فلا يضمنون لظهور كفر أحدهم، فرمى طرأ الكفر بعد أداء التزكية.

**الحنفية** - قالوا: إذا قال المزكون: تعمدنا فقلنا هم أحرار مسلمون مع علمنا بخلاف ذلك منهم فيضمنون، وتكون الدية على المزكين، وخالف الصحابان في ذلك فقالا على بيت المال.

**المالكية والشافعية والحنابلة** - قالوا: في هذه الصورة السابقة لا ضمان على المزكين بل الدية على بيت المال، لأنهم لو ضمنوا لكان ضمان عداون، والضمان يكون بالمباشرة أو التسبب، وعدم المباشرة ظاهر، وكذلك التسبب؛ لأن سب الإتلاف الزنا، وهم لم يشتهوه، وإنما أثنوا على الشهود خيرًا، فصار كما لو أثنوا على المشهود عليه بالإحصان فكما لا يضمن شهود الإحصان بعد رجم المشهود عليه به، إذا ظهر أنه غير محصن لأنهم لم يشتهوا السب، كذلك لا يضمن المزكون.

وحجة الإمام أبي حنيفة في وجوب الضمان عليهم، أن الشهادة بالزنا إما تصير حجة موجبة للحكم بالرجم على الحاكم، بالتزكية، فكانت التزكية في معنى علة العلة للإتلاف، وعلة العلة كالعلة في إضافة الحكم إليها، على ما عرف بخلاف الإحصان، فإنه ليس موجبًا للعقوبة، ولا لتغليظها، بل الزنا هو الموجب، فعند الإحصان يوجبها غليظة لأنه كفران نعمة الله، فلم تضاف العقوبة إلى نفس الإحصان الذي هو النعمة، بل إلى كفران النعمة، فكانت الشهادة به شهادة بثبوت علامة على استحقاق تغليظ العقوبة، والسبب هو وضع الكفران في موضع الشكر.

وقالوا: لا يسقط لفظ الشهادة في التزكية، ولا يشترط مجلس القضاء، ولا يشترط العدد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال الإمام محمد: يشترط في التزكية الاثنان في سائر الحقوق، والأربعة في الزنا، ويجوز شهادة رجل وامرأتين، في الإحصان ثم لا يحد الشهود حد القذف؛ لأنهم قذفوا حيًا فمات، ولا يورث استحقاق حد القذف، وإذا ظهروا عبيدًا ورجعوا وجب تعزيزهم بالاتفاق.

### من قتل المحكوم عليه بالرجم

**الحنفية قالوا:** إذا شهد أربعة على رجل بالزنا، فأمر القاضي بجمه فقتله الرجل عمدًا، أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل، يجب القود على القاتل في العمد، والدية في الخطأ على عاقلته وكذا إذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم، أما إذا حكم القاضي بجمه فقتله الرجل عمدًا أو خطأ، فلا شيء عليه، وإن

## مبحث الإقرار بالزنا

ومن يتتبع أحاديث الرجم الذي وقع في زمن النبي ﷺ ، وزمن الخلفاء الراشدين، فإنه يجد أن مرتكب الجريمة هو الذي كان يذهب بنفسه ويعترف بأنه زنى، وكان مع هذا يناقش مناقشة تدل على عدم الرغبة في توقيع العقوبة، فكأن هذه العقوبة لا تنفذ إلا على من أراد أن

قتله عمدًا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدًا او كفارًا، او محدودين في قذف، فالقياس أن يجب القصاص؛ لأنه قتله نفسًا محقونة الدم عمدًا لكنه لما ظهر أن الشهود عبيد تبين أن القضاء لم يصح ولم يصح مباح الدم وقد قتله بفعل لم يؤمر به، إذا المأمور به الرجم، وقد حزر رقبته، فلم يوافق أمر القاضي ليصير قتله منقولاً إليه فبقى مقصورًا عليه.

وفي الاستحسان تجب الدية لأن قضاء القاضي بالرجم نفذ من حيث الظاهر، وحين قتله كان القضاء صحيحًا. فأورث شبهة الإباحة، وهذا لأنه لو نفذ ظاهرًا وباطنًا تثبت حقيقة الإباحة، فإذا نفذ من وجه دون وجه تثبت شبهة الإباحة بخلاف ما لو قتله قبل القضاء؛ لأن الشهادة لم تصر حجة فيقتص منه في العمد، فصار كمن قتل إنسانًا على ظن أنه حربي وعليه علامتهم، ثم ظهر أنه مسلم فعليه الدية في ماله؛ لأنه عمد، والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين؛ لأنه وجب بنفس القتل وما يجب بنفس القتل لا يجب مؤجلًا كالدية، بخلاف ما وجب بالصلح عن القود حيث يجب حالًا؛ لأنه مال وجب بالعقد لا بنفس القتل، أما إذا رجمه ذلك الرجل حتى قتله رجماً ثم وجدوا أن الشهود عبيد تجب الدية في بيت المال؛ لأنه نفذ حكم القضاء.

### حكم نظر الشهود إلى فرجي الزانيين

اتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا شهد أربعة على رجل بالزنا، وقالوا: تعمدنا النظر إلى فرجيهما قبلت شهادتهما؛ لأنه لضرورة ثبوت القدرة على إقامة الحسبة، والنظر إلى العود عند الحاجة لا توجب فسقًا، كنظر القابلة والحاضنة والختان والطبيب والاحتقان والبيكاراة في العنة والرد بالعيب. والمرأة في حق المرأة أولى، وإن لم توجب ستر ما وراء موضع الضرورة.

أما إذا قال الشهود: تعمدنا النظر إلى فرجيهما للتلذذ بالنظر، فإنه لا تقبل شهادتهما بالإجماع.

### إذا كان الشهود أقل من أربعة

وإذا شهد على الزنا أقل من أربعة لا يثبت الزنا، ولا يجب إقامة الحد، واختلفوا في حد الشهود، قال بعضهم: لا يجب على الشهود حد القذف؛ لأنهم جاءوا مجيء الشهود، ولأننا لو حددنا لانسد باب الشهادة على الزنا؛ لأن كل واحد لا يأمن أن لا يوافق صاحبه فيلزمه الحد.

**الحنفية** - قالوا: يجب حد القذف على الشهود، إذا كانوا أقل من أربعة؛ لأن الشاهد الواحد لما شهد فقد قذفه ولم يأت بأربعة من الشهداء فوجب عليه الحد لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفَحْشَاءَ لَمْ يُؤْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَجَازِلُوهُمْ مُنْذِرِينَ لِمَنْ بَعْدَ﴾ [النور: ٤]، ولما روي أن المغيرة بن شعبة شهد عليه بالزنا عند عمر بن الخطاب أربعة: أبو بكر، ونافع ونفيح، وقال زياد وهو رابعهم رأيت استأنتبوا ونفسًا يعلو ورجلاها على عاتقه كأذني حمار، ولا أدري ما وراء ذلك، فجلد عمر الثلاثة ولم يسأل هل معهم شاهد آخر؛ لأنه تبين أنه كان نائمًا مع زوجته.

يظهر نفسه من هذه الفاحشة، ومن إثم الإعتداء على عرض غيره<sup>(١)</sup>.

(١) اتفق الأئمة الأربعة: على أن الزنا يثبت بالإقرار، سواء كان المقر ذكراً أم أنثى، وسواء أكان محصناً، أم غير محصن، وسواء أكان المقر حرّاً أم عبداً، بشرط أن يكون بالغاً عاقلاً مميزاً، غير مستكره على إقراره.

### اشتراط العدد في الإقرار

**الحنفية والحنابلة**، وابن أبي ليلى - قالوا: يشترط العدد في الإقرار بالزنا، ولا يثبت إلا بإقراره أربع مرات على نفسه، مرة بعد مرة، مع وجود العقل والبلوغ؛ لأن الشرع طلب التثبيت في إقامة الحدود، فإن الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه، كما أشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١] أي اترك القتل، إذا ركن أعداؤك إلى المسالمة وعدم الحرب، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢]؛ ولأن إزهاق الأرواح من الكبائر لا يصح الإقدام عليه إلا بعد التثبيت والتأكد من الأسباب الدافعة عليه.

ولأنهم اعتبروا الإقرار مثل الشهادة، فكما أوجب الشارع في الشهادة على الزنا أربعاً على خلاف المعتاد في جميع الحقوق، فكذلك يعتبر إقراره أربعاً، إنزلاً بكل إقرار بمنزلة شهادة واحدة، وقد ورد الإقرار أربعاً من حديث معاذ وغيره.

**المالكية والشافعية** - قالوا: يكفي في وجوب الحد عليه إقراره بالزنا مرة واحدة، ولا يشترط العدد، كغيره من سائر الأحكام كالقتل والسرقة وشرب الخمر وغيرهم، وبه قال داود والحسن البصري والطبري وجماعة من العلماء المحققين في الفقه، وحثتهم ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزيد بن خالد من قول النبي ﷺ في حديث العسيف: «واغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها» فغدا عليها أنيس فاعترفت فأمر النبي ﷺ بها فرجمت (1)، ولم يذكر العدد ولأن الإنسان إذا أقر على نفسه بما يوجب الجلد أو الرجم دل هذا على صدقه في قوله، فلا يحتاج إلى التكرار عدة مرات بل يكفي ولو مرة واحدة فإن هذا الاعتراف لا يقع إلا من أهل الإخلاص في اليقين، وأصحاب الإيمان الصادق وقليل ما هم. فلما رأيناه شهد على نفسه، حملناه على كمال الإيمان وصدق اليقين بالعذاب يوم القيامة، وأنه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه إلا لتحقيقه في نفسه، أنه وقع في الزنا، وخاف من عذاب الله يوم القيامة، فيقبل اعترافه، ولو مرة واحدة، ولا حاجة إلى التكرار والعدد، وإنما رد النبي ﷺ معاذ عدة مرات؛ لأنه شك في أمره، ولذلك قال له: «أبك جنون» (2)، وسأل أهله عنه.

### الإقرار في مجالس مختلفة

والذين قالوا باشتراط العدد في الإقرار اختلفوا في كونه في أربعة مجالس.

**الحنابلة** وابن أبي ليلى - قالوا: يكفي بالإقرار أربع مرات ولو في مجلس واحد.

**الحنفية** - قالوا: يشترط كون الإقرار أربع مرات في أربعة مجالس من مجالس المقر واستدلوا على مذهبهم بما روي في صحيح مسلم عن أبي بريدة رضي الله عنه أن معاذ بن مالك أتى النبي ﷺ فرده، ثم أتاه الثانية من الغد فرده، ثم أرسل إلى قومه فسألهم: «هل تعلمون بعقله بأشأ» فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا، فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضاً فأخبروه بأنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة حفر له حفرة فرجمه (3).

وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء الأسلمي نبي الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه، فأقبل في الخامسة، فقال: أنكهها؟ قال نعم، قال: حتى غاب ذلك منك في ذلك منها؟ قال: نعم، قال: كما يغيب المرود في المكحلة وكما يغيب الرشاء في البحر قال: نعم. قال: فهل تدري ما الزنا قال: نعم، أتيت منها حراماً مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً قال: فما تريد بهذا القول قال: أريد أن تطهرني. فأمر به فرجم فسمع النبي ﷺ رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب، فسكت عنهما ثم سار ساعة، حتى مر بجيفة حمار شائل برجله، فقال: «أين فلان وفلان» فقالا نحن ذان يا رسول الله ﷺ فقال: «انزلا فكلا من جيفة هذا الحمار»، فقالا: ومن يأكل من هذا يا رسول الله ﷺ فقال: «فما نلتما من عرض أخيكما أنفاً أشد من الأكل منه، والذي نفسي بيده إنه الآن لفي أنهار الجنة ينقمس فيها» (1).

فقد صرح الحديث بتعدد المحميء في مجالس متفرقة، وتعدد الإقرار كل مرة بعد رده.

ويؤيده ما روي من أحاديث أخرى بأن النبي ﷺ لم يقبل من المقر بالزنا إقراره مرة واحدة بل طلب تكرار الإقرار منه حتى يتأكد له أنه صادق في إقراره، مصر على إقامة الحد، روى البخاري رحمه الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناده يا رسول الله إني زني، يريد نفسه فأعرض عنه النبي ﷺ فتحنى لشق وجهه الذي أعرض قبله فقال: يا رسول الله إني زني، فأعرض عنه فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: «أبك جنون؟» قال: لا يا رسول الله، فقال: «أحصنت؟» قال نعم يا رسول الله، قال: «أذهبوا به فارجموه» (2).

فهذا نص صريح على تعدد الإقرار أربع مرات، عسى أن يرجع المقر عن إقراره ستر له. وروى في مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أنه قال لما عزم مالك بحضرته ﷺ: إن اعترفت الرابعة رجمك (3).

وما روي عن أبي داود والنسائي أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون أن الغامدية، وماعز بن مالك، لو رجعا عن اعترافهما لم يطلبهما بعد الرابعة (4).

وأجابوا عن حجة الشافعية والمالكية بأن ما ورد في بعض الروايات أنه أقر مرة ومرتين وثلاثاً، فهو تقصير من الراوي، ومن قصر فليس بحجة على من حفظ (5).

وأما قولهم في حديث العسيف، فإن اعترفت فارجمها، فمعناه الاعتراف المجهود في حد الزنا، بناء على أنه كان معلوماً بين الصحابة، خصوصاً لمن كان قريئاً من خاصته ﷺ، وعلم أن حكم الإقرار أربعاً مثل «أنيس» رضي الله تعالى عنه.

#### مناقشة المقر

وإذا أقر الزاني، أربع مرات، سأله القاضي عن الزنا ما هو، وكيف هو، وأين زنا، وبمن زنا، فإذا بين ذلك كله وصرح به لزمه الحد، لتمام الحجة عليه، ولم يشترط السؤال عن الزمان، كما اشترط في شهادة الشهود؛ لأن تقادم العهد يمنع قبول الشهادة دون الإقرار.

وقيل: لو سأله عن الزمان لحاز، لاحتقال أن يكون قد وقع في الزنا في صباحه، أو قبل إسلامه.

### إقرار الرجل بأنه زنا بامرأة لا يعرفها

ومن أقر أربع مرات في أنه زنى بامرأة لا يعرفها يقام عليه الحد بإجماع العلماء. وكذا إذا أقر أنه زنا بفلانة، وهي غائبة عن البلد الذي يقيم فيه، يجب عليه الحد لحديث العسيف؛ لأن النبي ﷺ أقام عليه الحد حين اعترف أمامه بالزنا ثم أرسل إلى المرأة بعد ذلك؛ ولأنه أقر بالزنا ولم يذكر ما يسقط كون فعله زنا، ولم توجد شبهة ترد عنه الحد، بل إن إقراره قد تضمن أنه لا ملك له في المرأة المزني بها؛ لأنه لو كان له ملك فيها لعرفها، ولو كان عنده شبهة لذكرها، لأن الانسان لا يجهل زوجته، أو أمته. **الإقرار بالزنا لا يتعدى صاحبه**

ومن أقر أنه زنا بفلانة، وكذبه، وقالت: لا أعرفه اختلف العلماء في حكمه. الإمام أبو حنيفة - قال: لا يقام الحد على الرجل، ولا على المرأة، لوجود شبهة تدرأ الحد، وهو الإنكار، ويقام عليه حد القرية فقط «ثمانين جلدة» وأجيب عن ذلك بأنه لا يبطل إقراره. **المالكية، والشافعية، والحنابلة، والصاحبان** - قالوا: يقام الحد على الرجل فقط وهو حد الزنا، ولا يؤخذ إقراره حجة على المرأة التي زنا بها، ولا يقام عليه حد القذف.

فقد روى الإمام أحمد في صحيحه، وأبو داود، عن سهل بن سعد رضي الله عنه، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فأقر بالزنا بامرأة سماها، فأرسل رسول الله ﷺ في طلبها، فسألها عما قال: فأنكرت، فأقام الحد عليه، وتركها، ولم يقم عليها الحد. (1)

وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أربع مرات أنه زنى بامرأة، فجلده مائة جلدة وكان بكرًا ثم سأله البيهقي عن المرأة فقالت: كذب يا رسول الله، فجلده حد القذف ثمانين» (2).

وهذا من يسر الدين الإسلامي، وسماحته ودقته في تحري الحقائق، ودرء الحدود. وقال: بعضهم: يحد الرجل حد القذف، وحد الزنا، وفاء بحق الخالق، والمخلوق. **إقرار المرأة بالزنا**

إذا أقرت المرأة بالزنا أربع مرات عند الحاكم، وقالت: مع فلان وذكرت اسمه، وكذبها الرجل. وقال: ما زينت بها، ولا أعرفها.

الإمام أبو حنيفة رحمه الله - قال: لا يقام الحد على المرأة، ولا على الرجل، وذلك لأن الحد انتفى في حق المنكر بدليل موجب للنفي عنه، فأوردت شبهة الانتفاء في حق المقررة. حيث إن الزنا فعل واحد فيما بينهما، فإن تمكنت فيه شبهة تعدت إلى طرفيه.

**المالكية، والشافعية، والحنابلة، والصاحبان** - قالوا: يقام الحد على المرأة المقررة بالزنا؛ لأن الإقرار حجة في حق المقر، وعدم ثبوت الزنا في حق الغير، لا يورث شبهة العدم في حق المقر، كما لو كان غائبًا عن البلدة وسمته، وادعت عليه، وهو الراجع.

### الإقرار على الأخرس أو الخرساء

ومن أقر بأنه زنى بامرأة خرساء، لا تنطق، أو أقرت امرأة بأنها زنت برجل أخرس.

الإمام أبو حنيفة رحمه الله - قال: لا يقام الحد على واحد منهما لوجود الشبهة التي تعدت إلى طرفه الآخر.

الأئمة الثلاثة والصاحبان - قالوا: يقام الحد على المقر، دون الأخرس، أو الخرساء وذلك لإتمام الإقرار على نفسه، فيثبت الحد عليه، دون الآخر، لعدم إقراره.

### مبحث إقرار الأخرس

اتفق الأئمة على أن الأخرس إذا أقر بالزنا بكتابة، أو إشارة، ولو كانت مفهومة، لا يقام عليه الحد، للشبهة بعدم الصراحة في الإقرار، وهي تدرأ الحد عن الزاني.

واتفقوا كذلك: على أن الشهادة على الأخرس بالزنا لا تقبل، لاحتمال أن يدعي شبهة على الشهادة بخلاف الأعمى.

فقد اتفق أهل العلماء على أنه يصح إقرار الأعمى بالزنا ويقام عليه الحد وتصح الشهادة عليه وتقبل.

### الرجوع في الإقرار

ومن أقر بالزنا ثم رجع في إقراره اختلف الأئمة في حكمه.

**الحنفية، والشافعية، والحنابلة** - قالوا: إذا رجع المقر بالزنا في قوله، يقبل رجوعه ولا يقام عليه الحد. ويترك سواء وقع عليه بعض الحد، أو لم يقع؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ قرر ما عزا، وغيره، ورده مرة بعد مرة، لعله يرجع في إقراره، ولا يعود إليه، وفي ذلك ستر عليه وهو خير، وورد أن النبي ﷺ قال: للغامدية بعد إقرارها، لعله قبلك أو كذا، وفيه إشارة إلى قبول رجوعها بعد الاعتراف، وقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه: «ادرعوا الحدود بالشبهات» (1) ورجوع المقر فيه شبهة.

وخالفهم في ذلك ابن أبي ليلى، وعثمان البتي وقالوا: لا يقبل رجوعه، ويقام عليه الحد.

**المالكية** - قالوا: إن رجع عن الإقرار بشبهة قبل رجوعه، ولا يقام عليه الحد، أما إذا رجع في إقراره من غير وجود شبهة، فلا يقبل إقراره. وقيل: يقبل وهو الراجح.

روى الخمسة والترمذي واللفظ له قال: جاء ماعز رضي الله عنه إلى النبي ﷺ فقال: إنه قد زنى فأعرض عنه، ثم جاء من شقه الآخر، فقال إنه زنى فأعرض عنه، ثم جاء من شقه الآخر، فقال: إنه قد زنى، فأمر به في الرابعة فأخرج إلى الحرة فرجم بالحجارة، فلما وجد مس الحجارة فرشتد، فلقيه رجل معه لحي جمل فضربه به، وضربه الناس حتى مات، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «هلا تركموه» (2)، وفي رواية قال له: «أبلك جنون؟» قال: لا - (3) وفي أخرى، «لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت؟» فقال: لا. قال: «أحصنت؟» قال: نعم، فأمر برجمه» (4).

وقوله: «هلا تركموه» يشير إلى سقوط الحد بالفرار، وقوله في الرواية الثالثة «لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت»، تعريض من الرسول له بالرجوع عن الاعتراف والستر على نفسه، ولكنه لم يرجع حتى قال: له تبكيتا، «هلا نكثها قال: نعم. فأمر برجمه».

فكل هذه الروايات وغيرها تفيد بأن المقر بالزنا إذا رجع في إقراره قُبِلَ منه، وكان ذلك توبة له، ولا يقام عليه الحد، حيث إن الإسلام يحب الستر، ويكره إشاعة الفاحشة.

## مبحث الشبهات في الزنا

على أنه إذا وجد مع امرأة لا زوج لها فإن له أن يدعي أنه تزوجها، وذلك شبهة تدرأ الحد في بعض المذاهب<sup>(١)</sup>.

### مبحث الشبهات في الزنا

(١) الشبهة: هي ما يشبه الثابت وليس بثابت، وقد وقع خلاف بين الفقهاء في بعض الأفعال: هي شبهة صالحة للدرء أم لا؟ وكون الحد يحتال في درئه بالاستفسار عنه حتى يتضح قصد الزاني. أخطأ في التهم أم لا، أكانت عنده شبهة الحل وقت أن وقع في الخطأ أم لا ومن المعلوم أن هذه المناقشات وهذه الاستفسارات المفيدة لقصد الاحتيال للدرء كانت بعد الثبوت، لأنه كان بعد صريح الاقرار لقوله ﷺ: «ادرءوا الحدود بالشبهات» (١).

الحنفية قالوا: الشبهة عندهم قسمان، شبهة الفعل، وهي واقعة في ثمانية مواضع وهي:

- ١- أن يطأ جارية أبيه، أو أمه، أو جده، أو جدته، وإن علا، لشبهة الملك.
- ٢- أن يطأ جارية زوجته، لشبهة أن مال الزوجة ملك للزوج.
- ٣- أن يطأ المطلقة ثلاثاً وهي في العدة، لزوال الملك المحلل من كل وجه فتكون الشبهة منطقية لقوله تعالى: ﴿إِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وإجماع الأمة على حرمة الزوجة بعد الطلاق الثلاث.
- ولكن يرفع الحد إذا قال ظننت أنها تحل له لأن الظن في موضعه حيث إن أثر الملك قائم له في حق النسب، فإن ولدها يثبت له إذا جاءت به لأقل من ستين. وله حبسها عن الخروج، ويجب عليه نفقتها، ويحرم نكاح أختها في هذه العدة، ويحرم عليه زواج أربع سواها، وتمنع شهادة كل منهما لصاحبه. فأمكن أن نقيس حل الوطء على بعض هذه الأحكام فنجعل الاشتباه عليه عذراً في سقوط الحد عنه.
- ٤- إن وطء المطلقة طلاقاً بائناً على مال. لثبوت الحرمة بالإجماع.
- ٥- إن وطأ زوجته «المنخلعة» أي التي خلعت نفسها من زوجها، وردت إليه المهر الذي دفعه لها. وذلك لوقوع الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم، في كون الخلع يكون فسحاً للعقد، أم طلاقاً بائناً.
- ٦- أن يطأ أم ولده التي أعتقها، وهي في العدة، لشبهة بقاء ملكه لها، ولثبوت نسب ولدها منه.
- ٧- أن يطأ العبد جارية مولاه؛ لأن بين العبد وبين سيده انبساطاً في الانتفاع فيظن أن من هذا الانبساط جواز الاستمتاع بجواريه. فكان شبهة.

- ٨- والمرتهن يطأ الجارية المرهونة عنده لأن عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال، فقيامه لا يورث شبهة حكمية قياساً على الإجارة، فإنها لا تفيد ملك المتعة بحال. فما أورث قيامها في المحل شبهة حكمية، وعلى هذا كان يجب عليه الحد اشتبه أو لم يشتبه، كما في الجارية المستأجرة للخدمة، إلا أنه لا يجب الحد إذا اشتبه عليه، وقال ظننت الحل، لأنه موضع اشتباه، لأن ملك المال في الجملة سبب ملك المتعة، وإن لم يكن سبباً في الرهن وقد انعقد له سبب الملك في حق المال، فيشتبه أنه هل يثبت له بهذا القدر ملك المتعة أو لا؟ بخلاف الإجارة، فإن الثابت بها ملك المنفعة، ولا يتصور أن يكون ذلك سبب ملك المتعة بحال. فقد اشتبه عليه ما لا يشتبه، فيجب عليه الحد ظن الحل أم لا.

ففي هذه المواضع وما أشبهها لا يقام الحد على الزاني إذا قال: إني فعلت ذلك الفعل. وأنا أعتقد في قرارة نفسي أنها حلال لي، ولا حرمة في هذا العمل - ولو علمت حرمة ما فعلته.

أما إذا قال: عملت هذا العمل وأنا أعلم أنها علي حرام، وأنها لا تحل لي، فيجب أن يقام عليه الحد - أما إذا ادعى أحدهما ظن الحل، والآخر لم يدع، فلا حد عليهما أيضًا حتى يقرأ معاً أنها كانا يعلمان الحرمة، وذلك لأن الشبهة إذا ثبتت من أحد الجانبين تعدت إلى الآخر بالضرورة.

والشبهة الثانية عند الأحناف - تكون في المحل - وهي ست مواضع: ١ - إذا وطأ جارية ابنه، أو ابن ابنه، وإن سفل وإن كان حيًا، وذلك لقول الرسول صلوات الله عليه وعلى آله وسلم للولد الذي شكى إليه أباه «أنت ومالك لأبيك» (1) ولأنه يثبت نسب ولد الجارية من سيدها، ومن والد سيدها وجده، وإن كان الولد الذي هو سيد الأمة حيًا.

٢ - إذا وطأ زوجته المطلقة بائناً بالكنائيات كأن قال لها: أنت خلية، أو أمرك بيدك.

فاختارت نفسها، ونحوها، ثم وطئها في العدة. وذلك لاختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في الكناية، فمذهب سيدنا عمر أن الكنائيات رجمية، وكذا مذهب ابن مسعود رضي الله عنهما. ففي مصنف عبد الرزاق، حدثنا الثوري عن منصور حدثني إبراهيم عن علقمة، والأسود، أن ابن مسعود جاء إليه رجل، فقال: كان بيني وبين امرأتي كلام فقالت: لو كان الذي بيدك من أمري بيدي لعلت كيف أصنع، قال: فقلت لها، قد جعلت أمرك بيدك. فقالت: أنا طالقة ثلاثًا، قال ابن مسعود: أراها واحدة، وأنت أحق بالرجعة. وسألنا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فقال: ماذا قلت قال: قلت أراها واحدة، وهو أحق بها قال: وأنا أرى ذلك، وزاد من طريق آخر. ولو رأيت غير ذلك لم تصب (2).

وأخرج ابن أبي شيبة عنهما في مصنفه أنهما قالوا: في البرية، والخلية، هي تطليقة واحدة، وهو أملك برجمتها (3).

ومن مذهب الإمام علي كرم الله وجهه في خلية، وبرية، أنها ثلاث. على ما أخرجه عنه ابن أبي شيبة. ٣ - والجارية المرهونة في حق المرتهن، في رواية، لأنه انعقد له فيها سبب الملك، لأنه بالهلاك يصير مستوفيًا حقه من وقت الرهن، وإذا كان كذلك فقد انعقد له فيها سبب الملك في الحال، ويحصل حقيقة الملك عند الهلاك.

٤ - إذا وطأ الجارية المشتركة بينه وبين غيره. لأنه وطأ جارية انعقد له فيها سبب الملك. لأن الشراء سبب الملك المتعة، فقد دفع له فيها شبهة تمنع عنه وجوب الحد.

٥ - إذا وطأ البائع جاريته المبيعة قبل تسليمها إلى المشتري.

٦ - إذا وطأ الجارية المعجولة مهرًا قبل أن يسلمها إلى زوجته، لأن الملك فيها لم يستقر للزوجة ولا للمشتري. والمالك كان مسلطًا على وطئها بتلك اليد مع الملك.

وملك اليد ثابت، والمالك الزائل مزلول. فهي شبهة في حقيقة الملك بحكم الشرع.

ففي جميع هذه المواضع التي ذكرناها لا يجب إقامة الحد على الواطئ، وإن قال: علمت أنها علي حرام لأن المانع من إقامة الحد هو الشبهة، وهي هنا قائمة في نفس الحكم، أي الحرمة القائمة فيها شبهة أنها ليست بثابتة نظرًا إلى دليل المحل. والزنا أمر محظور، فلا يثبت بالظن، ولا مع الشبهة القوية، بل لا بد فيه

من التحقيق، والتثبت من غير شك ولا ريب، وقد أوصانا رسول الله ﷺ بالتثبت في هذا الحكم، حتى لا تزهد الأرواح البريئة بغير حق فقال ﷺ «ادروا الحدود بالشبهات» (1) وقد قال بعض الفقهاء هذا الحديث متفق عليه، وقد تلقته الأمة بالقول.

وأسنده ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها بالشبهات (2). وهو الحرص على إقامة شعائر الإسلام. وأخرج عن معاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وعقبة بن عامر، رضي الله عنهم قالوا: إذا اشتبه عليك الحد فأدرأه (3).

وبما روي في البخاري من قول الرسول ﷺ «ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم، أو شك أن يواقع ما استبان، والمعاصي حمى الله تعالى، من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه» (4) ومعناه أن من جهل حرمة شيء وحله، فالورع أن يمسك عنه، ومن جهل وجوب أمره وعدمه، فلا يوجبه، ومن جهل أو وجب الحد أم لا؟ وجب أن يقيمه، وسواء أكان هذا قبل ثبوت الحد، أم بعد ثبوته، لأن الرسول ﷺ قال لما عجز، لما أقر عنده بالزنا: «لعلك قبلت، لعلك لمست، لعلك غمزت» كل ذلك يلقنه أن يقول: نعم بعد إقراره بالزنا بين يديه. وسؤال أهله عنه أهو عاقل أم به جنون. وسؤاله عن كيفية الفعل، حتى قال: «أنكتهما» قال نعم كما يكون الميل في المكحلة: وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها تزك، وإلا فلا فائدة، ولم يقل لم أعترف عنده بدين - لعله كان وديعة عندك فضاقت. ونحو ذلك.

وكذلك قوله للسارق الذي جيء به إليه أسرقت؟ ما أخاله سرق (5)، وقوله للغامدية حينما جاءت واعترفت له بالزنا وهي حامل. مثل ذلك، وردها من مجلسه حتى تلد (6)، عسى أن لا ترجع إليه بعد طول هذه المدة، وأن لا تطالبه بإقامة الحد عليها.

وكذلك ما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم في درء الحدود، فقد روي أن الإمام علياً كرم الله وجهه قال لشراحة: التي أقرت عنده بالزنا وظهر الحمل عليها: لعله وقع عليك، وأنت نائمة، لعله استكرهك، لعل مولاك زوجك منه، وأنت تكتمينه، إلخ (7).

وكذلك قول سيدنا عمر بن الخطاب للمرأة، التي جاءت إلى الراعي وطلبت منه لبناً. فلم يعطها حتى مكنته من نفسها، فلم يقيم عليها الحد. بل قال: دفع إليها مهرها. واعتبر ذلك شبهة تدرأ الحد عنها وعنه.

ولم يكن من سنة الرسول ﷺ أن يأخذ بالظنة، ولا يقيم الحد إلا بعد التأكد. فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ لآعن بين العجلاني وامرأته، فقال شداد بن الهاد، هي المرأة التي قال رسول الله ﷺ: لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها، قال: لا. تلك امرأة كانت قد أعلنت في الإسلام» (8) متفق عليه.

والمعنى أنها كانت تعلن بالفاحشة بين المسلمين، ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة ولا إقرار. فلم يقيم عليها الحد، بالإشاعة.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة، فقد ظهر منه الريبة في منطقتها، وهيتها، ومن يدخل عليها» (9) رواه ابن ماجه وقد احتج

به من لم يحد المرأة بنكولها عن اللعان.

وقوله ﷺ «لو كنت راجحاً أحداً بغير بينة لرجمتها» فيه دليل واضح وصريح على أنه لا يجب إقامة الحد بالتهم، لأن إقامة الحد إضرار كبير بمن لا يجوز الإضرار به، وإلحاق العار والفضيحة به وبأهله. وهذا قبيح عقلاً وشرعاً، فلا يجوز منه إلا ما أجازته الشارع الحكيم كالحدود والقصاص. وما أشبه ذلك. بعد حصول اليقين. ورفع الشك والشبهة، من قلب الحاكم، لأن مجرد الحدس والتخمين، لا ينفع في إقامة الحدود وإزهاق الأرواح. والتهمة، والشك مظنة الخطأ والغلط. وما كان كذلك فلا يستباح به إيذاء المسلم، وإلحاق الضرر به وإيلامه، وتشويه سمعته، وإهدار كرامته.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ادرووا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة» (1) رواه الترمذي، وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: ادعوا الحدود بالشبهات، وادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم (2).

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قبل عذر رجل زنى في بلاد الشام، وادعى الجهل بتحريم الزنا، ولم يقم عليه الحد لهذه الشبهة، التي يستطيع أن يتذرع بها كل أحد. وروي أيضاً عنه وعن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنهما أنهما عذرا جارية زنت وهي أعجمية، وادعت أنها لم تكن تعلم تحريمه.

وقد روى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ، لما لاعن بين هلال بن أمية وبين زوجته حين اتهمها بشريك بن سمحاء قال رسول الله ﷺ «اللهم بين» (3).

قال أنس: فوضعت شبيهاً بالذي ذكر زوجها أنه وجده عندها (4)، ومع هذا الدليل لم يقم الرسول ﷺ الحد، لأن البينة لم تقم، ولم يحصل منها اعتراف، ومجرد ظهور الحمل عليها لا يقوم دليلاً على إقامة الحد، وقد درأ الحد عنها وقال ﷺ: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن» (5). ولم يلحق الولد بالرجل الذي اتهم بأنه كان عندها.

فهذا الأمر الخطير الذي يفضي إلى هلاك النفوس لا بد فيه من البينة أو الإقرار حتى يثبت على فاعله. اتفق الأئمة الأربعة: على أن الحدود تدرأ بالشبهات. ولكنهم اختلفوا في هذه الشبهات. من وجد على فراشه امرأة فوطئها الخفية - قالوا: إذا وجد الرجل على فراشه امرأة فظن أنها امرأته فوطئها ثم تبين له أنها أجنبية عنه، يحد الرجل في هذه الحال، لأنها ليست بشبهة حيث إنه يمكن معرفة زوجته بكلامها، وجسمها، وحركتها، ولسها، ومس جسدها، فلا تكون هناك شبهة تدرأ عنه الحد، وإذا ادعى أنه ظن ذلك صدق يمينه.

وكذلك الأعمى إذا دعا زوجته إلى فراشه فأجابته امرأة أجنبية، ولم تقل له أنا فلانة ثم جامعها، وتبين له بعد ذلك أنها أجنبية عنه، يقام عليه الحد، ولا يعتبر هذا شبهة فقد يكون الأعمى، والظان فطناً، حاذقاً، لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها.

فأراد العلماء الأحناف سد هذا الباب، حتى لا يكون وسيلة إلى انتشار الفساد في المجتمع. شفقة على دين الأمة حتى لا يتجرأ المفسدون على فعل ذلك عمداً، ويزعمون أنه لا يجب عليهم الحد، لوقوع هذه

الشبهة عندهم، فمجرد وجود امرأة على فراشه لا يكون دليل الحل ليستند إلى الظن. المالكية، والشافعية، والحنابلة- قالوا: لا يقام الحد في هاتين الحالتين، لوجود شبهة لهما، وقيام العذر المحجوز للإقدام على الوطء في الجملة، لوجودها على فراشه، وإجابة طلبه وقياسه على «المزفوفة» لجامع ظن الحل في كل.

إذا وعد جاريتته فأتته غيرها الحنفية، والمالكية، والحنابلة، قالوا: إذا تواعد رجل مع جاريتته، فجاءته جارية أجنبية في المكان والموعود المحدد، فوطئها من غير أن يعلم بها، ثم ظهر له أنها أجنبية بعد جماعها. فلا يقام عليهما الحد لوقوع هذه الشبهة، حيث سبق أن ضرب لها موعداً، وحدد لها مكاناً.

الشافعية- قالوا: يقام الحد على المرأة في هذه الحال لأنها زنت وهي تعلم، وكذلك الرجل، لما روي أن رجلاً كان قد واعد جارية له مكاناً في خلاء، فعلمت جارية أخرى بذلك، فأتته فحسبها جاريتته فوطئها ثم علم بها بعد ذلك. فأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له: أتت علياً بن أبي طالب فسأل علياً كرم الله وجهه، فقال له: أرى أن تضرب الحد في خلاء، وتعتق رقبة، وعلى المرأة حد الزنا.

من زفت إليه غير امرأته اتفق الأئمة الأربعة: على أن الرجل إذا زفت إليه غير امرأته. ليلة الدخول بها، وقال له النسوة: هي امرأتك. فوطئها ثم تبين له أنها ليست زوجته، وأنه غرر به فلا يقام عليه الحد لوجود هذه الشبهة، ويجب عليه المهر، وعلى المزفوفة العدة ويثبت النسب، ولا يحد قاذفه، بذلك حكم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ولأن الرجل لا يعرف امرأته أول مرة إلا بإخبار النساء له، فقد اعتمد دليلاً شرعياً، مبيحاً للوطء، ولأن الملك ثابت له من حيث الظاهر بإخبارهن، ولأن قول الشاهد الواحد مقبول ويعمل به في المعاملات.

ظهور الحمل على امرأة لا زوج لها الحنفية- قالوا: إذا ظهر على المرأة الحرة حمل، ولا زوج لها، أو كانت أمة لا زوج لها ولا سيد. يسألونها، فإذا قالت: استكرهت على الزنا، أو وطئت بشبهة، يقبل قولها ولا يقام عليها الحد، لأنها بمنزلة من أقر ثم ادعى الاستكراه، واحتجوا على ذلك بما جاء في حديث شراحة، أن الإمام علياً رضي الله تعالى عنه قال لها: لعله استكرهك؟ قالت: لا. قال لعل رجلاً أتاك في نومك؟ وهكذا، ولأن الشرع يحب الستر في الحدود.

وروي أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعالى أنه قيل له: إن امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم وأن رجلاً استكرهها ثم تركها فمضى عنها، ولم تدر من هو بعد، فلم يقم عليها الحد، وقيل عذرها، لهذه الشبهة. ولا خلاف بين أهل الإسلام في أن المستكرهه، لا حد عليها، وإنما اختلفوا في وجوب الصداق لها. وسبب الخلاف هو: هل الصداق عوض عن البضع، أو نحلة؟ فمن قال: هو عوض عن البضع أوجب في البضع الحلال والحرام.

ومن قال: إنه نحلة خص الله به الأزواج، ولم يوجبه إلا على الزوج خاصة. الشافعية- عندهم روايتان: أظهرهما. أنها لا يجب عليها الحد، وإن لم تأت في دعوى الاستكراه بأمارة تدل على صدقها، ولم تأت في دعوى الزوجية بينة، لأن الحد لا يثبت إلا بشهود أو إقرار، ولم يثبت هنا، ولأن الحدود تسقط بالشبهات، وهذه شبهة، فمجرد الحمل لا يثبت به الحد. بل لا بد من الاعتراف، أو البينة.

المالكية- قالوا: إن كانت المرأة مقيمة بالحي، وليست طارئة، فإنه يقام عليها الحد، ولا يقبل قولها إلا أن يظهر ذلك، بأن تأتي بأمارة على استكراهها أو تقيم البينة على زواجها، أو شيء مما يظهر به صدقها، لأن الحد ثبت بالحمل، فلا يرفع إلا ببينة.

أما إذا كانت المرأة طارئة، قبل قولها، لوجود شبهة، وعدم التوثق في ثبوت حدها. زنا المحصن بغير المحصنة إذا زنا رجل محصن، حر بيكر، أو بأمة، أو بمستكرهه.

قال جمهور العلماء: على المحصن في هذا كله الرجم، لعدم وجود شبهة تدرأ الحد، وعلى المرأة البكر الجلد، مائة جلدة، وعلى الأمة، خمسون جلدة. وليس على المستكرهه شيء. إكراه السلطان ومن أكرهه السلطان حتى زنا بامرأة فلا حد عليه، لأن السبب الملجئ إلى الفعل قائم، وهو قيام السيف، وكذا المرأة المكرهه، لا تحمد بالإجماع. فإن حصل الإكراه من غير السلطان. اختلف فيه.

الحنفية- قالوا: يقام عليه الحد؛ لأن الزنا من الرجل لا يتصور إلا بعد انتشار الآلة فيه، وهذه علامة الطواعية، والرضا.

الشافعية، والمالكية، والحنابلة والصاحبان قالوا: لا يقام الحد على المكره بغير السلطان.

استكراه الرجل المرأة على الزنا الشافعية- قالوا: إذا استكره الرجل المرأة على الزنا، أقيم عليه الحد، ولا يقام عليها؛ لأنها مستكرهه، مغلوبة على أمرها، ولها مهر مثلها، حرة كانت أو أمة، ويثبت النسب منه إذا حملت المرأة. وعليها العدة، فإذا كانت الأمة نقصت الإصابة من ثمنها شيئاً، قضى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها. وأما إذا كانت حرة فجرحها جرحاً له أرض، قضى عليه بأرض الجرح. وكذلك لو ماتت من وطئه كانت عليه دية الحرة. وقيمة الأمة، والمهر.

استتجار المرأة للزنا الحنفية- قالوا: إذا استأجر الرجل امرأة للزنا فقبلت، ووطئها، فلا يقام الحد عليهما ويعزران بما يرى الإمام، وعليها إثم الزنا يوم القيامة. لما روى أن امرأة طلبت من راعي غنم في الصحراء أن يسقيها لبناً- فأبى أن يعطيها اللبن حتى تتمكن من نفسها، ونظراً لضرورتها وحاجتها إلى الطعام قبلت المرأة ووطئها الراعي ثم رفع الأمر إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فدرأ الحد عنهما وقال: ذلك مهرها، وعد هذا استتجاراً لها. ولأن الإجارة تملك المنافع، ومنفعة البضع من المنافع، فأوردت شبهة عندهما؛ ولأن الله تبارك وتعالى قد سمي المهر أجراً في كتابه العزيز فقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ أَجْرُهُمْ وَرَيْبَةً﴾ [النساء: ٢٤] فهو كمن قال: أمهرك كذا. فهو نكاح فاسد.

وسواء كان المؤجر لها، وليها، أم سيدها، أم نفسها، حرة كانت أو أمة، إذا لم تكن في عصمة رجل. ولأن عقد الإجارة عنده شبهة تدرأ الحد عنه، مع أنه يحرم الإقدام على ذلك. الصاحبان قالوا: يجب إقامة الحد عليهما؛ لأن منافع البضع لا تملك بالإجارة فأصبح وجود الإجارة وعدمها سواء، فلا تعد شبهة تدرأ الحد عنهما. وصار الرجل كأنه ووطئها من غير شرط، وذلك الرأي هو الراجح المعمول به في المذهب.

المالكية، والشافعية، والحنابلة- قالوا: يقام الحد عليهما، ولا يصير الاستتجار شبهة تدرأ الحد عنهما؛ لأن حد الإجارة لا يستباح به الفرج شرعاً، وعرفاً، فصار كما لو استأجرها، للطبخ ونحوه من

الأعمال، ثم زنى بها، فإنه يقام عليه الحد في هذه الحال. من غير خلاف من أحد من العلماء. من زنا بكراً ومحصناً الحنفية، والمالكية، والشافعية- وفي رواية عن الحنابلة- قالوا: لو زنى رجل وهو بكر، ثم زنى بعد ذلك، وهو محصن، قبل إقامة الحد عليه. فلا يجمع عليه الجلد، والرجم وإنما يجب عليه إقامة حد الرجم خاصة، لأنه لا فائدة في الجلد مع وجوب قتله ورجمه، حيث لا يحصل منه الانزجار. الحنابلة- قالوا: في رواية عنهم: أنه يجب الجمع بين الجلد أولاً، والرجم بعد ذلك تنفيذاً للحدين، حتى يكون عبرة لغيره، وحتى نأخذ لكل فعل حده.

العقد على المرأة في عدتها المالكية، والشافعية، والحنابلة- قالوا: إذا عقد رجل على امرأة وهي في عدة زوجها الأول ودخل عليها، فإنه يجب عليه إقامة الحد. فإن كان بكراً جلد مائة جلدة. وإن محصناً رجم بالحجارة. ولا يكون هذا العقد شبهة تدرأ الحد عنهما.

الحنفية- قالوا: لا يجب عليهما إقامة الحد، وإنما يجب عليهما التعزير حيث إن العقد شبهة مقبولة تدرأ الحد عنهما، والحدود تدرأ بالشبهات.

#### العقد على الخامسة

المالكية- قالوا: إذا عقد رجل على امرأة خامسة ومعه أربع نسوة. فإن كان يعلم بحرمتها أقيم عليه الحد، أما إذا أجرى العقد ولم يكن يعلم بتحريمها فلا يقام عليه الحد، ويكون عدم علمه شبهة تدرأ الحد عنه. ولا يعمل بقول الخوارج الذين قالوا: إنه يجوز العقد على تسع نسوة، مستلدين، بجمع النبي ﷺ لثمان نسوة. ولا يكون ذلك خصوصية له؛ لأنه قدوة لنا نقتدي به، ويحتجون بقوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَتَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣].

والرد عليهم، بأن الزيادة على الأربع من خصوصيات الرسول صلوات الله وسلامه عليه. وبأن حرف (الواو) في الآية بمعنى (أو) التي للتخيير لا للجمع.

وبما روي أن رجلاً أسلم وتحتة عشر نسوة. فأمره النبي ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق الباقي (1).

#### العقد على المحارم

المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف، والإمام محمد من الحنفية- قالوا: إذا عقد رجل على امرأة لا يحل له نكاحها، بأن كانت من ذوي محارمه، كأمه، وأخته، مثلاً، أو محرمة من نسب، أو رضاع. ثم وطئها في هذا العقد، وهو عالم بالتحريم، فإنه يجب عليه إقامة الحد؛ لأن هذا العقد لم يصادف محله، لأنه لا شبهة فيه عنده، ويلحق به الولد.

الإمام أبو حنيفة- قال: لا يجب عليه إقامة الحد، وإن قال: علمت أنها على حرام، لكن يجب عليه بذلك المهر، ويلحق به الولد، ويعاقب عقوبة هي أشد ما يكون من أنواع التعزير. سياسياً لا حداً مقدرًا شرعاً إذا كان عالماً بذلك فإذا كان يجهل الحكم ولم يعلم بالحرمة فلا حد ولا عقوبة تعزير والقول الراجح قول الجمهور.

وعلى هذا الخلاف كل محرمة برضاع أو مصاهرة. ومحل الخلاف إن هذا العقد يوجب شبهة أم لا؟.

فعند الجمهور لا. وعند الإمام أبي حنيفة وسفيان الثوري وزفر نعم، يوجب شبهة.

ومدار كونه يوجب شبهة على أنه ورد على ما هو محله أولاً. فعند الجمهور لم يرد على محله، لأن محل العقد لا يقبل حكمه، وحكمه الحل، وهذه من المحرمات في سائر الحالات. فكان الثابت صورة

العقد، لا انعقاده؛ لأنه لا انعقاد في غير المحل، كما لو عقد على ما ذكر مثلاً.  
والفتوى على قول الأئمة الثلاث والصاحيين؛ لأنه الراجح.  
قال العلماء: والعقد ليس شبهة وإنما هو جنابة توجب العقوبة، انضمت إلى الزنا.  
الزنا بالمحارم

ومن زنى بالمحارم سواء أكان التحريم بالمصاهرة، أو بالقرابة، أو بالرضاع، قال سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: يضرب عنقه، ويضم ماله إلى بيت المال عقوبة له على ما فعل. وزجرًا لغيره، عن الوقوع في هذه الجنابة الخطيرة، ونقل عن الإمام أحمد وإسحاق: وجوب قتله سواء أكان بكرًا أم محصنًا، إذا كانت المفعول بها امرأة أبيه، لحديث البراء رضي الله عنه حيث قال: لقيت خالي ومعه راية. فقلت له: «أين تريد فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه، أن أضرب عنقه، وأخذ ماله» (1) رواه أبو داود والترمذي. وقال حديث حسن.

وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من وقع على ذات محرم منه، فاقتلوه» (2) لأنه اعتبر مستحلًا لما حرم الله، مرتدًا عن الإسلام فحل قتله، وضم ماله إلى بيت مال المسلمين. وذلك لازم للكفر.

والحديث الشريف يشمل كل ناكح، وكل زان بمحرمه، وقد أجمع العلماء على أن من نكح محرماً، بأي نوع من أنواع المحارم المؤبدة. فإنه يقتل حيث أنه خرج عن الفطرة الإنسانية. وانحط إلى درجة الحيوان الأعظم. وأصبح ساقط المروءة. فاقد الكرامة. عديم الشرف والشعور. فيقتل جزاء هذا الفعل الشنيع الذي تنفر العقول السليمة.

وقد روي عن معاوية بن قره عن أبيه أن النبي ﷺ بعث جد (معاوية) إلى رجل عرس بامرأة ابنه. أن يضرب عنقه ويخمس ماله (3) وهذا دليل على انه استحل ذلك الفعل. فارتد بسببه عن الإسلام، ولأنه وطئ في فرج محرم، مجمع على تحريمه من غير ملك، ولا شبهة ملك. والواطئ أهل للحد، عالم بالتحريم، فيجب إقامة الحد عليه.

إذا وطئ السيد أمة المتزوجة

الحنفية، والمالكية، والشافعية- قالوا: إذا وطئ السيد أمة المتزوجة برجل آخر، فإنه لا يجب عليه إقامة الحد، لوجود شبهة الملك السابق، فيدرأ عنه الحد.

الحنابلة- قالوا: يجب إقامة الحد عليهن ولا يقبل عذره، لعدم قيام شبهة الملك.

حيث إنها تزوجت، وخرجت عن ملكه، وأصبحت في عصمة غيره، وصارت محرمة عليه ييقين، ولا قيام بشبهة عنده بعد أن خرجت من ملكه، وحرمت عليه بالإجماع من غير خلاف.

جهل الرجل بحالة المرأة الشافعية- قالوا: لو أن رجلاً أخذ مع امرأة أجنبية عنه، وكانا في خلوة. فاعترف أنه نكحها، وقال: أنه لا يعلم أن لها زوجًا، أو أنها في عدة من زوج، أو أنها قريبة له ذات محرم، أو أنها أخته من الرضاع، أو أنها أم زوجته، فإنه يحلف على ذلك فإذا حلف اليمين يدرأ عنه الحد، ولا يقام عليه لوجود هذه الشبهة التي ادعاه، ويلزمه دفع المهر وكذلك المرأة إذا ادعت الجهالة بأن لها زوجًا، أنها في عدة، حلفت. وبعد اليمين يقبل دعواها، ويدرأ عنها الحد. وإن نكلت عن حلف اليمين حدت.

أما إذا قال الرجل: أنا أعلم أن لها زوجًا، أو أنها في عدة من زوج، أو أنها ذات محرم وأعلم أنها محرمة علي، ففي هذه الحالة يجب أن يقام عليه حد الزنا، ويلزمه مهرها، وإذا اعترفت المرأة بأنها تعلم أنها متزوجة، وفي عصمة زوجها، أو أنها لم تنقض عدتها، وغير ذلك أقيم عليها حد الزنا. لعدم وجود الشبهة. المالكية- قالوا: يجب الحد عليه إذا وطىء معتدة منه بعد العدة، أو في عدة من غيره، وإذا وطىء اختًا تزوجها على أختها فإنه يؤدب إلا إذا قال: لا أعلم الحكم فإنه يعذر بجهله، واختلف في إقامة الحد عليه إذا أكره على الزنا بامرأة وكانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد، والمشهور أنه يحد إذا كان لها زوج أو سيد فإنه يحد اتفاقًا لحق الزوج والسيد.

من وطىء جارية زوجته

الحنفية- قالوا: إذا وطىء الرجل جارية زوجته بإذن منها فإن قال: ظننت أنها على حلال قبل قوله، وصار شبهة فلا يقام الحد عليه؛ لأن مال الزوجة فيه شبهة الملك للزوج خصوصًا إذا أذنت له الزوجة في نكاحها. فكأنها أعطته حق الملك.

أما إذا قال الرجل علمت التحريم، فإنه يقام عليه الحد، لعدم وجود شبهة تدرأ الحد عنه. المالكية، والشافعية- قالوا: يقام الحد عليه فيجلد إن كان غير محصن، ويرجم إن كان محصنًا، لأنه وطىء دون ملك تام، ولا شركة ملك، ولا شبهة نكاح، فوجب عليه الحد. الحنابلة- قالوا: يجلد مائة جلدة وإن كان محصنًا، ولا يرجم لوجود الشبهة، فيخفف عنه الحد ولكن لا يرفع الحد كما قال الأحناف، لما رواه أصحاب السنن بسند حسن: أن رجلًا وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير رضي الله عنه، وهو أمير على الكوفة، فقال: لأقضين فيك بقضية رسول الله ﷺ «إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة. وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك» (1).

زنا الحربي

الحنفية- قالوا: إذا زنى الحربي- غير المسلم- بذيمة، والمكره إذا زنى بمطوعة، تحم الذمية والمطوعة، ولا يحد الحربي، ولا المكره، لحديث «رفع عن أمي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه» (2) وإذا دخل الحربي دار الإسلام، فأسلم ثم زنى، وقال: ظننت أن الزنا حلال فلا يلتفت إلى قوله، ويقام عليه الحد، وإن كان قد فعله في أول يوم دخل فيه الدار؛ لأن الزنا محرم في جميع المذاهب والأديان.

زنا المجاهد إذا وطىء الجندي المسلم المجاهد جارية من إماء المغنم قبل القسمه فلا يقام عليه الحد. لوجود شبهة حيث لا يقام حد في أرض الحرب، ولا في حال الغزو، حتى لا يلحق بالعدو. وذلك إذا كان بعد الهزيمة للعدو، ليحقق الشركة، يارث نصيبه عنه، مع كثرة الغنيمة وقلة الجيش.

زنا أهل الكتاب

إذا زنى المشركان وهما ثيبان وثبت الزنا بالشهود أو الإقرار اختلف رأي الفقهاء فيه. الحنفية، والمالكية- قالوا: لا يرجم واحد منها لعدم وجود الإحصان في المشرك، وإنما يعززان. الشافعية، والحنابلة- قالوا: إذا تحاكم إلينا أهل الكتاب، وقبلوا أن نحكم بينهم في قضاياهم التي عرضوها علينا، وثبت الزنا على أحدهم يقام عليه الحد، ويرجم أن كان محصنًا، ويجلد البكر مائة جلدة، وينفى سنة كاملة بعيدًا عن وطنه مسافة قصر، فقد روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله

ﷺ انه رجم يهوديًا، ويهودية بالمدينة المنورة وقعا في الزنا ثم احتكما إليه (1) ، وهذا معنى قول الله تبارك وتعالى لنبيه ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِأَلْقِسْطٍ﴾ [المائدة: ٤٢] وقوله تعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَتَأَنَّزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] فلا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من أمور الدنيا إلا بحكم المسلمين، لأن حكم الله واحد بين عباده جميعًا لا يتغير.

### عدم العلم بحرمة الزنا

والحنفية، والشافعية، والحنابلة قالوا: يشترط في إقامة حد الزنا أن يكون الزاني عالمًا بحرمة الزنا، فلو قال المشهود عليه الزنا، وقت إقامة الحد عليه: أنه لا يعلم بتحريم الزنا، ولا علم له بحكمه، وحلف اليمين على ذلك، قبل قوله، ولا يقام الحد عليه، لوجود شبهة تدرأ الحد عنه، لما روي ان النبي ﷺ سأل الذي أقر عنده بالزنا، بقوله «فهل تدري ما الزنا» (2) .

المالكية- قالوا: من قال حين أقيم عليه الحد: لا أعلم تحريم الزنا شرعًا ولا دراية لي بحكمه وكان قريب العهد بالإسلام، أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء، لا يقام الحد عليه، لاحتمال صدقه في ذلك القول، وهو شبهة تدرأ الحد عنه.

وإن لم يكن كذلك، بأن كان قد مضى عليه زمن في الإسلام، يمكنه من التعليم، والمعرفة. أو نشأ بيادية قريبة من أهل العلم. واختلط بأهل الحضرة المسلمين وسمع منهم عليه الحد حينئذ، ولا يقبل عنده بالجهل. لظهور كذبه فيما ادعاه بعد إقراره بالزنا أمام المحاكم، أو بعد ثبوت الزنا عليه بشهادة الشهود. وطء الأجنبية فيما دون الفرج اتفق الأئمة على أن من وطئ امرأة أجنبية فيما دون الفرج بأن أولج ذكره في مغايب بطنها، ونحوه، بعيدًا عن القبل، والدبر، لا يقام عليه الحد، ولكنه يعزر، لأنه أتى فعلًا منكرًا يحرمه الشرع، وفقد حكم الإمام علي كرم الله وجهه على من وجد مع امرأة أجنبية مختلئًا بها، ولم يقع عليها، بأن يضرب مائة جلدة. تعزيرًا له، لأنه من الأسباب التي توقع في الزنا ومن زنى بامرأة ميتة لا يقام عليه الحد، وإنما يعزر حسب ما يراه الإمام رادعًا له؛ لأن النفوس البشرية تنفر منه. لبشاعته، وهي لذة ناقصة فلا يقام عليه الحد.

### إفساد المرأة على زوجها

إن الدين الإسلامي يحرم السعي بالفساد بين الزوجين، ويعتبره من أكبر الكبائر عند الله وقد اختلف الفقهاء في حكم من أفسد امرأة على زوجها حتى طلقها.

المالكية- قالوا: إن من أفسد زوجة غيره ليتزوجها بعده، تحرم عليه تحريمًا مؤبدًا، معاملة له بنقيض قصده. وقد روى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن بريدة رضي الله تعالى عنه. عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من خيب على امرئ زوجته، أو مملوكه فليس منا» (3) ومعنى خيب أي خدع، وأفسد.

الحنفية، والشافعية. قالوا: إن إفساد الزوجة على زوجها لا يحرمها على من أفسدها، بل يحل له زواجها، ولكن هذا الإنسان يكون من أفسق الفساق. وعمله يكون من أنكر أنواع العصيان، وأفسح الذنوب عند الله عز وجل يوم القيامة.

روى الطبراني في الصغير والأوسط من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من أفسد امرأة على زوجها فليس منا» (4) أي ليس على هدينا، ولا على شريعتنا. لأنه ارتكب عملاً مشينًا، لا يقره الإسلام.

## تشديد الشريعة في إثبات جريمة الزنا

ولعل قائلًا يقول: إن هذا لا يجعل للحد كبير فائدة؛ لأن إثباته منوط بأربعة شهداء، والشهود الذين يعلمون أن من ورائهم حد القذف، وهل ترى أنه إذا وجد الزوج أجنبيًا مع امرأته يتركها على هذه الحالة، ويخرج يتلمس الشهود، حتى إذا جاءوا وجدوا الرجل قد قضى وطره من المرأة، وضاع حق الزوج؟

والجواب: أن هذه الجريمة الشنيعة، والفاحشة المنكرة، لم يقتصر ضررها على الزانية والزاني وحدهما، بل يتعداهما إلى الأسرة بتمامها، فتهدم شرف قوم غافلين لا ذنب لهم ويعرضهم للمهانة والعار، وتسقطهم عن مرتبتهم المحترمة بين الناس.

فحرصًا على كرامة الأسرة وصيانة لأعراض الناس شددت الشريعة الإسلامية في إثبات هذه الجريمة، كي لا يجروا الناس على اتهام بعضهم بعضًا بدون مبالاة.

وفي الوقت نفسه جعل لها أقصى عقوبة إذا كان فاعلها محصنًا تقديرا لفظاعتها، وإشعارا للناس بأنها تساوي جريمة القتل.

وبذلك يزدجر المؤمنون الذين يخافون الله تعالى، ويخشون غضبه ويطشونه ويحسبون لغيرته على عباده حسابًا.

فالمؤمن الذي يقرأ قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

ويعلم أن حد الزنا يساوي القتل، فإنه يدرك عظم المسؤولية إذ أفلت من عقوبة الزنا. ولهذا ذهب بعض المؤمنين حقا إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه واعترف بجريمة الزنا الموجبة للقتل، لينجو من الآخرة بالحد الدنيوي<sup>(١)</sup>.

## مبحث اللعان

أما حق الزوج فإن الشارع لم يهمله في هذه الحالة بل جعل له حدًا معقولاً، يدفع عنه أذى

(١) أخرج أبو داود والنسائي وعبد الرزاق في مصنفه عن أبي هريرة رضي الله تبارك وتعالى عنه قال: جاء الأسلمي نبي الله ﷺ، فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حرامًا، أربع مرات كل ذلك يعرض عنه، فأقبل في الخامسة فقال «أنكتها» قال: نعم. قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها؟ قال: نعم. قال: كما يغيب المروء في المكحلة؟، وكما يغيب الرشء في البئر؟ قال: نعم. قال: فهل تدري ما الزنا قال: نعم. أتيت منها حرامًا مثل ما يأتي الرجل من امرأته حلالًا، قال: فما تريد بهذا القول قال: أريد أن تطهرني، فأمر به فرجم (1). وكذلك جاء إليه ماعز بن مالك واعترف بالزنا وجاءت إليه العامدية واعترفت بالزنا- وذلك يدل على خوفهم من الله تعالى ومن عذابه.

الغضب والغليظ من جهة، ويشكك الناس في أمر الزوجة فلا تتأذى أسرتها بشرها من جهة أخرى.

وبيان ذلك أن الأجنبية إذا رمى امرأة عفيفة، أو رجلاً عفيفاً بالزنا، ولم يأت بأربعة شهداء كان جزاؤه أن يحد حد القذف، ثمانين جلدة.

أما الزوج فإنه إذا ادعى أن امرأته قد زنت، فإن الشارع لم يكلفه الإثبات كالأجنبي إذ لا مصلحة للزوج العاقل في قذف زوجته واتهامها بالزنا جزافاً، فإن عار ذلك - وإن لم يلحقه هو دائماً لإمكانه أن يتخلص منها - لكنه يلحق أبناءه وبناته، فإن لم يكن له منها أبناء وبنات، فإنه يضمن بكرامته عن الامتهان بين الناس مؤقناً، ولهذا لم يسو الله عز وجل بين الزوج وبين الأجنبية، إذا اتهم زوجته، فشرع لهما في هذا الحالة (اللعان) وهو أن يقول الزوج أمام القاضي: أشهد بالله أنني صادق فيما رميتها به من الزنا، ويكرر ذلك أربع مرات، ثم يقول بعد ذلك: لعنة الله عليه، إن كان من الكاذبين.

وتقول الزوجة أشهد بالله بأنه لكاذب. فيما يرميها به من الزنا، وتكرر ذلك أربع مرات، ثم تقول أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين<sup>(١)</sup>.

(١) قال الفقهاء: يسن للإمام أن يقوم بوعظ المتلاعنين قبل اللعان تحذيراً لهما من الكذب، وتخويفاً لهما من الوقوع في المعصية، كما فعل النبي ﷺ حينما قذف هلال بن أمية زوجته بالزنا مع شريك بن السحماء، فتلا عليه آيات الله تعالى، ووعظه، وذكره بعقاب الله تعالى، وأخبره بأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فقال الرجل: لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها، ثم دعا المرأة فوعظها وخوفها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فقالت: لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، ثم تلاعنا بعد ذلك وكان هذا أول لعان وقع في الإسلام (1).

واتفق الأئمة على أن من السنة أن يبدأ الإمام بالرجل في اللعان، كما حكاه الإمام المهدي في البحر ولكنهم اختلفوا في الوجوب.

الشافعية، وأشهب من المالكية، والحنابلة - قالوا: يجب على الإمام أن يبدأ في اللعان بالرجل، ولا يصح له أن يبدأ بالمرأة؛ لأنه هو الذي اتهمها، ورفع الأمر إلى الحاكم، وطلب وقوع اللعان، فهو صاحب الدعوة. وقد بدأ الله تعالى، ذكر الزوج في آيات اللعان قبل الزوجة، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْوَجُ أَرْبَعٍ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٦﴾<sup>(١)</sup> وَالْفَخْرِيُّ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ [النور: ٦-٧] الآيات. ولأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل الذي قذفها بالزنا، كما قال رسول الله ﷺ لهلال بن أمية: «البينة وإلا حد في ظهرك» (2) فلو بدأ اللعان بالمرأة لكان دفعا لأمر لم يشب بعد.

الحنفية والمالكية وابن القاسم - قالوا: يسن الابتداء في اللعان بالرجل، ولكن لا يجب فلو وقع الابتداء بالمرأة قبل الزوج صح اللعان، واعتد به كالابتداء بالرجل، لأنه لم يترك واجباً، ولأن الله تعالى عطف آيات اللعان في القرآن بحرف الواو وهو لا يقتضي الترتيب، وصفة اللعان أن يبدأ الإمام بالزوج فيشهد أربع

شهادات بالله أنه لمن الصادقين فيما رميتك به من الزنا، ويقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا، وإن كان القذف بالزنا ونفي الولد يقول: فيما رميتك به من الزنا ونفي الولد، وإن كان اللعان بنفي الولد يقول فيما رميتك به من نفي الولد، لأنه المقصود باليمين، ثم تشهد المرأة أربع شهادات تقول في كل مرة: أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، أو من نفي الولد، وتقول في الخامسة، غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا، وفي نفي الولد تذكره كذلك.

أول لعان في الإسلام ذكر الجمهور أن قصة هلال بن أمية هي السبب في مشروعية اللعان في الدين الإسلامي لأنه أول رجل لاعن في الإسلام.

وقد حكى الماوردي أن قصة هلال بن أمية أسبق من قصة عويمر العجلاني وزوجته خولة بنت عاصم. وقال الخطيب، والنووي، وتبعها الحافظ، يحتمل أن يكون هلال قد سأل رسول الله ﷺ أولاً، ثم سأل بعده عويمر العجلاني فنزلت الآيات في شأنهما وقال ابن الصباغ في الشامل: قصة هلال بن أمية نزلت فيها الآيات الكريمة.

وأما قول الرسول ﷺ لعويمر: «إن الله أنزل فيك وفي صاحبك قرآناً» (1) فمعناه في قصة هلال بن أمية؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس.

واختلف العلماء في الوقت الذي وقع فيه اللعان، فجزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان أنه كان في شهر شعبان سنة تسع من الهجرة.

وقيل: كان في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ، لما وقع في البخاري عن سهل بن سعد أنه شهد قصة الملاعنة وهو ابن خمس عشرة سنة، وقيل: كانت القصة سنة عشر ووفاته صلوات الله وسلامه عليه كانت في سنة إحدى عشرة وروي عن ابن عمر قال: فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بن عجلان وقال: «الله يعلم أن أحكما كاذب فهل منكما من تائب ثلاثاً» (2) متفق عليه.

والمراد بقوله: أخوي - الرجل وامرأته، قال ابن منده في كتاب الصحابة: واسم الرجل عويمر من بني بكر واسم المرأة: خولة بنت قيس، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم.

تعريف اللعان اللعان في اللغة: الإبعاد، يقال: لعنة الله أي أبعده من رحمته، وهو مصدر لاعن يلاعن ملاعنة، وفي الشرع هو مختص بملاعنة تجري بين الزوجين بسبب مخصوص، بصفة مخصوصة.

واللعان شريعة من شعائر الإسلام، وهو في حقه كحد القذف، فإن كان الزوج كاذباً التحق به كالحد، حتى لا تقبل شهادته بعد اللعان أبداً، وهو في حق الزوجة كحد الزنا، ولهذا لا يثبت اللعان بالشهادة على الشهادة، ولا بكتاب القاضي ولا بشهادة النساء كالحدود سواء بسواء، ولا بد من طلبها، لأن الحق لها كما في حد القذف.

واللعان: خصلة من خصال الدين الحنيف، وحكم من أحكام الشريعة، ومن خصوصيات الأمة المحمدية، وقد كان يرمون موجب القذف الحد في الأجنبية والزوجة معاً، بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْتَدُوهُنَّ ثَلَاثِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقَبُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

ثم نسخ هذا الحكم في شان الزوجات، ونقل إلى اللعان بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحْسَنُ شَهَادَةٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٦﴾ وَلَقَدْ نَسَأَ أَنْ لَعْنَتْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٧ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٨﴾ وَلَقَدْ نَسَأَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩].

وسبب نزوله هذه الآيات الشريفة ما روي عن ابن عباس رحمهما الله تعالى أنه قال: لما نزل قول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءُ﴾ [النور: ٤] قال عاصم بن عدي الأنصاري رضي الله تعالى عنه: (إن دخل منا رجل بيته فوجد رجلاً على بطن امراته، فإن جاء بأربعة يشهدون بذلك فقد قضى الرجل حاجته وخرج، وإن قتله قتل به، وإن قال: وجدت فلاناً مع تلك المرأة ضرب، وإن سكت سكت على غيظ)، اللهم افتح وكان لعاصم هذا ابن عم يقال له: عويمر، وله امرأة يقال لها: خولة بنت قيس، فأتى عويمر عاصماً فقال لقد رأيت شريك بن سحماء على بطن امرأتي خولة، فاسترجع عاصم وأتى رسول الله ﷺ (فقال: يا رسول الله ما أسرع ما ابتليت بهذا في أهل بيتي. فقال رسول الله ﷺ: «وما ذاك فقال: أخبرني عويمر ابن عمي بأنه رأى شريك بن السحماء على بطن امراته، وكان عويمر وخولة وشريك كلهم بنو عم عاصم.

فدعا رسول الله ﷺ بهم جميعاً وقال لعويمر: «اتق الله في زوجتك وابنة عمك ولا تقذفها»، فقال: يارسول الله أقسم بالله أنني رأيت شريكاً على بطنها وأنى ما قربتها منذ أربعة أشهر، وأنها حبلى من غيري، فقال لها رسول الله ﷺ: «اتق الله ولا تخبري إلا بما صنعت»، فقالت يارسول الله إن عويمرا رجل غيور، وإنه رأى شريكاً يطيل النظر إلي ويتحدث معي، فحملته الغيرة على ما قال، فأنزل الله تعالى هذه الآية فأمر رسول الله ﷺ «حتى نودي الصلاة جامعة فصلى العصر ثم قال لعويمر قم وقل أشهد بالله أن خولة لزانة، وإني لمن الصادقين، ثم قال في الثانية: قل: أشهد بالله أنني رأيت شريكاً على بطنها، وإني لمن الصادقين، ثم قال في الثالثة: قل: أشهد بالله أنها حبلى من غيري وأني لمن الصادقين، ثم قال في الرابعة: قل: أشهد بالله أنها زانية وإني ما قربتها منذ أربعة أشهر وإني لمن الصادقين، ثم قال في الخامسة: قل: لعنة الله على عويمر - يعني نفسه - إن كان من الكاذبين فيما قال، ثم قال: اقعده، وقال لخولة: قومي فقامت وقالت: أشهد بالله ما أنا زانية، وأن زوجي عويمراً لمن الكاذبين، وقالت: في الثانية أشهد بالله ما رأى شريكاً على بطني وإنه لمن الكاذبين، وقالت في الثالثة: أشهد بالله أنني حبلى منه وأنه من الكاذبين، وقالت في الرابعة أشهد بالله ما رأي على فاحشة قط وأنه لمن الكاذبين، وقالت في الخامسة: غضب الله على خولة إن كان عويمر من الصادقين في قوله. ففرق رسول الله ﷺ بينهما» (١).

واعلم أنه إذا رمى الرجل امرأته بالزنا يجب عليه الحد وإن كانت محصنة والتعزير إن لم تكن محصنة كما في رمي الأجنبية لا يختلف موجههما، غير أنهما يختلفان في المخلص، ففي قذف الأجنبية لا يسقط الحد عن القاذف إلا بإقرار المقذوف، أو ببينة تقوم على الزنا.

وفي قذف الزوجة يسقط عنه الحد بأحد هذين الأمرين أو باللعان، وإنما اعتبر الشرع اللعان على هذه الصورة دون الأجنبية لوجهين: الأول: أنه لا مرة عليه في زنا الأجنبية والأولى له الستر عليها، أما إذا وقع الزنا على زوجته فيلحقه العار والنسب الفاسد، فلا يمكنه الصبر عليه، وتوقيفه على البينة كالمعتاد، فلا جرم خص الشرع هذه الصورة باللعان.

الثاني: أن الغالب في المتعارف من أحوال الرجل مع امرأته أنه لا يقصدها بالقذف إلا عن حقيقة، فإذا رماها نفس الرمي يشهد بكونه صادقاً، إلا أن شهادة الحال ليست بكاملة فضم إليها ما يقومها من الأيمان، كشهادة المرأة لما ضعفت قويت بزيادة العد والشاهد الواحد يتقوى باليمين على قول كثير من الفقهاء.

### إذا نكل الزوج أو الزوجة عن اللعان

الشافعية والمالكية والحنابلة - قالوا: إذا قذف الرجل زوجته، فالواجب هو الحد، ولكن المخلص منه باللعان، كما أن الواجب في قذف الأجنبية الحد، والمخلص منه بالشهود، فإذا امتنع الزوج عن اللعان يلزمه الحد للقذف، كما قال رسول الله ﷺ لهلال بن أمية حين قذف زوجته: «إما بينة وإما إقامة الحد عليك» (1) فإذا لاعن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان يلزمها حد الزنا، وإذا صدقته يقام عليها حد الزنا أيضاً، لأن الزاني يحد عندهم بالإقرار مرة واحدة، وإن القرآن الكريم ذكر أن مقتضى قذف الأجنبية الإتيان بالشهود أو الجلد، فكذا موجب الزوجات الإتيان باللعان أو الحد ولأن قوله تعالى ﴿وَيَذَرُهَا أَهْلُهَا الْغَدَابَةَ﴾ [النور: ٨] يدل على أنه الحد، وكأن المرأة تقول: إن كان الرجل صادقاً فحدوني، وإن كان كاذباً فخلوني، فما بالي والحبس وليس حبسي في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسول الله ﷺ، ولا في إجماع الأمة ولا في القياس.

ولأن الزوج قذفها ولم يات بالمرجح من شهادة غيره، أو شهاة نفسه، فوجب عليه الحد لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤] وإذا ثبت ذلك في حق الرجل ثبت في حق المرأة، لأنه لا قائل بالفرق، ولأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قال لحولة حينما رماها زوجها بالزنا: «فالرجم أهون عليك من غضب الله تعالى» (2).

الحنفية - قالوا: إذا امتنع الرجل عن اللعان حبس حتى يلاعن، لأنه وجب عليه بنص القرآن الكريم فيحبس فيه لقدرته عليه أو يكذب نفسه فيجد، لأنه إذا كذب نفسه فيما رماها به من الزنا، سقط اللعان، وإذا سقط اللعان وجب عليه الحد؛ لأن القذف لا يخلو من موجب، فإذا سقط اللعان صرنا إلى حد القذف، إذ هو الأصل في الباب.

وإذا لاعن الرجل وجب على المرأة اللعان بنص القرآن الكريم، فإذا امتنعت عن اللعان وعن الإقرار حبست حتى تلاعنه، أو تصدقه فلا حاجة إلى اللعان، ولا يجب عليها حد الزنا؛ لأن من شرطه أن يقر الزاني أربع مرات مثل الشهادة؛ ولأنها ما فعلت شيئاً سوى أنها تركت اللعان، وهذا الترك ليس بينة على الزنا، ولا إقراراً منها به، فوجب ألا يجوز رجمها لقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ إلا بإحدى ثلاث» (3) الحديث.

وإذا لم يجب الرجم إذا كانت محصنة لم يجب الجلد في غير المحصنة؛ لأنه لا قائل بالفرق، ولأن النكول ليس بصريح في الإقرار فلم يجز إثبات الحد به كاللفظ المحتمل للزنا ولغيره.

من يصح لعانه الشافعية والمالكية والحنابلة - قالوا: من صح بينه صح لعانه، فيجري اللعان بين الحرين، والعبدن، والعديلن، والفاسقين، والذميين، والمحدودين، أو أحدهما رقيقاً أو كان الزوج مسلماً والمرأة ذمية. وحجة الأئمة الثلاثة في ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] فهو يتناول الكل، ولا معنى للتخصيص ولأن القياس ظاهر من وجهين: الأول: أن المقصود من اللعان دفع العار عن النفس، ودفع ولد الزنا عن النفس، وكما يحتاج غير المحدود - أي العدل - إليه فكذلك المحدود محتاج إليه، فيجوز له اللعان.

والثاني: أجمعنا على أنه يصح لعان الفاسق والأعمى وإن لم يكونا من أهل الشهادة فكذلك القول في غيرهما، والجامع هو الحاجة إلى دفع عار الزنا.

الحنفية - قالوا: إذا لم يكن الزوج من أهل الشهادة بأن كان عبداً، أو محدوداً في قذف، أو كافر، لا يصح لعانه، وكذلك الزوجة إذا كانت ممن لا يجب على قاذفها الحد إذا كان أجنبياً، نحو أن تكون الزوجة مملوكة، أو ذمية، أو محدودة في قذف، أو صبية، أو مجنونة، أو زانية، فلا حد عليه ولا لعان؛ لأن المانع من جهتها، فصار كما إذا صدقته في قوله الذي رماها به.

وعلى الحاكم أن يعزر الزوج في هذه الحالة؛ لأنه ألحق الشين بها، ولم يجب الحد عليه لهذا العذر فوجب عليه التعزيز حسماً لهذا الباب، وحفظاً للأعراض.

وإذا لم يكن الزوج من أهل الشهادة كما ذكرنا، ورمى زوجته بالزنا، فيجب أن يقام عليه حد القذف؛ لأن اللعان امتنع من جهته فيرجع إلى الموجب الأصلي.

وإذا لم يكونا من أهل الشهادة، إن كانا محدودين في قذف حد الزوج لأن اللعان امتنع من جهته.

واحتج الأحناف بما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «أربع من النساء ليس بينهن

وبين أزواجهن ملاءنة: اليهودية والنصرانية تحت المسلم، والحرّة تحت المملوك، والمملوكة تحت الحرّة» (1)

ولأن الواجب على الذي يقذف الزوجة أو الأجنبية الحد بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾

[النور: ٤] ثم نسخ ذلك الحكم عن الأزواج، وبقي على الأجانب، وأقيم اللعان مقامه فلما كان اللعان مع

الأزواج قائماً مقام الحد في الأجنبية لم يجب اللعان على من لا يجب عليه الحد لو قذفها أجنبي.

ولأن اللعان شهادة، فوجب أن لا يصح إلا من أهل الشهادة، وإنما قال الأحناف: إن اللعان شهادة

لوجهين: الأول قوله تعالى: ﴿وَرَبِّ يَكْفُرُ لَمْ يُشْهِدْ إِلَّا أُنْفُسَهُ فَشَهَادَةُ أَحْوَجَ أَرْبَعِ شَهَدَاتٍ بِأَقْرَبِ﴾ [النور: ٦]

فسمى الله تعالى لعانهما شهادة، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

وقال تعالى ﴿فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]

الثاني: أنه عليه الصلاة والسلام حين لاعن بين زوجين أمرهما باللعان بلفظ الشهادة، ولم يقتصر على

لفظ اليمين، إذ ثبت أن اللعان شهادة وجب ألا تقبل من المحدود في القذف لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ

شَهَادَةً أَبَداً﴾ [النور: ٤] وإذا ثبت ذلك في المحدود ثبت في العبد والكافر، أما الإجماع على أنها ليسا من

أهل الشهادة أو لأنه لا قائل بالفرق فقد أجاب الشافعية بأن اللعان ليس شهادة في الحقيقة، بل هو يمين؛

لأنه لا يجوز أن يشهد الإنسان لنفسه، ولأنه لو كان اللعان شهادة كما قال الأحناف لكانت المرأة تأتي في

اللعان بشمان شهادات لأنها على النصف من الرجل؛ ولأنه يصح اللعان من الأمي والفاسق بالإجماع ولا

يجوز شهادتهما، لأنه قيل: الفاسق والفاسقة قد يتوبان قلنا وكذلك العبد قد يعتق فتجوز شهادته، ثم أكد

الشافعي رحمه الله ذلك الرأي بأن العبد إذا عتق تقبل شهادته في الحال، أما الفاسق إذا تاب فلا تقبل

شهادته في الحال، ثم ألزم أبو حنيفة رحمه الله بأن شهادة أهل الذمة مقبولة بعضهم على بعض، فينبغي أنه

يجوز اللعان بين الذمي والذمية.

الشافعية - قالوا: إن الحدود تختلف بمن وقعت له، ومعناه أن الزوج إن لم يلاعن فنصف حد القذف

عليه لرقه، وإن لاعن اختلف أحدهما بإحصانها وعدم إحصانها، وحريتها ورقها.

## وقوع الفرقة باللعان

وبذلك تبين منه مؤبداً - أي تطلق منه - وهذا المعنى يسجل غضب الله ولعنته على الكاذب حقاً<sup>(١)</sup>.

الشافعية - قالوا: يتعلق باللعان خمسة أحكام: درء الحد، ونفي الولد، والفرقة، والتحرير المؤبد، ووجوب الحد عليهما، وكلها تثبت بمجرد لعانه، ولا يفتقر فيه إلى لعان الزوجة، ولا إلى حكم الحاكم، فإن حكم الحاكم به كان تنفيذاً منه لا إيقاعاً للفرقة؛ لأن الفرقة حصلت بمجرد أن انتهى الزوج من شهادته وقسمه، ولا يتوقف ذلك على صدور حكم الحاكم بالفرقة، فكأن اللعان طلاق بائن لما رواه الجماعة عن نافع عن ابن عمر: «أن رجلاً لاعن بامرأته، وانتفى من ولدها ففرق النبي ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة» (1).

وقوع الفرقة باللعان

(١) اختلف الفقهاء في وقوع الفرقة باللعان.

الحنفية والحنابلة - قالوا: لا تقع الفرقة بفراغهما من اللعان حتى يفرق الحاكم بينهما، ولا تقع الفرقة قبل صدور الحكم.

الشافعية - قالوا: إذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبداً التعنت أو لم تلتن، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُهَا عَنِ الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٨] فدل هذا على أنه لا تأثير للعان المرأة إلا في دفع العذاب عن نفسها، وأن كل ما يجب باللعان من الأحكام فقد وقع بلعان الزوج، ولأن لعان الزوج وحده مستقل بنفي الولد، فوجب أن يكون الاعتبار بقوله في الإلحاق لا بقولها، ألا ترى أنها في لعانها تلحق الولد به ونحن ننفيه عنه فيعتبر نفي الزوج لا إلحاق المرأة ولهذا إذا أكذب الزوج نفسه ألحق به الولد، وما دام يبقى مصراً على اللعان فالولد منفي عنه وإذا ثبت أن لعانه مستقل بنفي الولد وجب أن يكون مستقلاً بوقوع الفرقة؛ لأن الفرقة لو لم تقع لم ينتف الولد لقوله ﷺ «الولد للفراش» (2) فما دام يبقى الفراش التحق به، فلما انتفى الولد عنه بمجرد لعانه وجب أن يزول الفراش بمجرد لعانه.

المالكية، والليث، وزفر - قالوا: إذا فرغا من اللعان وقعت الفرقة بعد لعانها خاصة وإن لم يفرق الحاكم بينهما، وقد احتج الحنفية على مذهبهما بما روي سهل بن سعد في قصة العجلاني، مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً، وبما روى في قصة عويمر أنهما لما فرغا «قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ﷺ إن أمسكتها، هي طالق ثلاثاً» فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ (3)، والاستدلال بهذا الخبر من وجوه: أحدهما: أنه لو وقعت الفرقة باللعان لبطل قوله «كذبت عليها إن أمسكتها» لأن إمساكها غير ممكن.

(وثانيتها): ما روى في هذا الخبر أنه طلقها ثلاث تطليقات فأنفذه رسول الله ﷺ (4) وتنفيذ الطلاق إنما يمكن إذا لم تقع الفرقة بنفس اللعان.

وثالثها: ما قال سهل بن سعد في هذا الخبر (مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً) (5) ولو كانت الفرقة واقعة باللعان استحال التفريق بعدها، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً» (6).

وقد قال أبو بكر الرازي: قول الشافعي خلاف الآية، لأنه لو وقعت الفرقة بلعان الزوج للاعت المرأة وهي أجنبية وذلك خلاف الآية؛ لأن الله تعالى إنما أوجب اللعان بين الزوجين. ولأن اللعان شهادة لا يثبت حكمه إلا عند الحاكم فوجب ألا يوجب الفرقة إلا بحكم الحاكم، كما لا يثبت المشهود به إلا بحكم الحاكم؛ ولأن اللعان تستحق به المرأة نفسها كما يستحق المدعي بالينة، فلما لم يجز أن يستحق المدعي ما ادعاه إلا بحكم الحاكم وجب مثله في استحقاق المرأة نفسها؛ ولأن اللعان لا إشعار فيه بالتحريم؛ لأن أكثر ما فيه أنها زنت، ولو قامت البينة على زناها، أو هي أقرت بذلك فذلك لا يوجب التحريم، فكذا اللعان، وإذا لم يوجد فيها دلالة على التحريم وجب ألا تقع الفرقة به، فلا بد من إحداث التفريق بين الزوجين إما من قبل الزوج أو من قبل الحاكم. وأما حجة المالكية فلأنهما لو تراضيا على البقاء على النكاح بعد اللعان لم يخليا، بل يفرق بينهما، فدل ذلك على أن اللعان قد أوجب الفرقة وإن لم يفرق الحاكم بينهما. اجتماع الزوجين بعد اللعان

الشافعية، والملكية، والحنابلة، وأبو يوسف والثوري. قالوا: المتلاعنان لا يجتمعان أبداً بعد الفرقة، وهو قول علي وعمر وابن مسعود لما روى عن النبي ﷺ أنه قال للمتلاعن بعد اللعان «لا سبيل لك عليها» (1) ولم يقل حتى تكذب نفسك ولو كان الإكذاب غاية لهذه الحرمة لردّها رسول الله ﷺ إلى هذه الغاية، كما قال في المطلقة بالثلاث «فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره». ولأن اللعان فسخ فيكون التحريم مؤبداً كالرضاع، فلا تحمل له أبداً وفي الحديث «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً» (2). ولما روي عن الإمام علي كرم الله وجهه، وعمر ابن الخطاب وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم أنهم قالوا: لا يجتمع المتلاعنان أبداً (3).

وما رواه الزهري عن سهل بن سعد في قصة العجلاني: (مضت السنة أنهما إذا تلاعنا فرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً) (4) فدلّت هذه الروايات كلها على أن تحريم الزوجة على زوجها مؤبد. الحنفية - قالوا: إذا أكذب الرجل نفسه وأقيم عليه الحد، زال تحريم العقد، وحلت له بنكاح جديد، فهو تحريم مؤقت احتجوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَجْرٌ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] وقوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] فاللعان طلاق ثلاثاً، ولا يتأبد به التحريم. إذا أتى أحدهما ببعض كلمات اللعان.

الحنفية - قالوا: أكثر كلمات اللعان تعمل عمل الكل إذا حكم به الحاكم. الشافعية - قالوا: لو أتى أحدهما ببعض كلمات اللعان لا يتعلق به الحكم فإنها لا تدرأ العذاب عن نفسها إلا بتمام ما ذكره الله تعالى.

اتفق الفقهاء: على أن اللعان كالشهادة فلا يثبت إلا عند الحاكم. وقالوا: يشترط في اللعان أن يكون من الزوج سواء دخل بها أم لا، وأن يكون بالغاً عاقلاً، مسلماً. وقالوا: يشترط حضور جماعة للعان لا تقل عن أربعة عدول ذكور، لاحتمال نكول الزوج، أو إقرارها. ويشترط أن تكون الزوجة عصمته، بنكاح صحيح، دون الفاسد أو تكون في العدة. ويصح لعان الأخرس إذا كان يحسن الكتابة، ويشترط أن يكرر الكتابة خمس مرات قبل الشهادة.

الشافعية، والحنابلة-قالوا: إن اللعان يمين.

الحنفية، والمالكية-قالوا: إن اللعان شهادة مؤكدة بالإيمان، مؤثقة باللعن، والغضب، وذلك لقول الله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦] ولقول الرسول: «فجاء هلال فشهد ثم جاءت فشهدت» (1) كما رواه ابن عباس رضي الله عنهما. وقيل: إن اللعان شهادة شائبة يمين.

### اللعان على الحمل

الشافعية والمالكية- قالوا: يصح اللعان على الحمل قبل الوضع مطلقاً، ويصح كذلك نفي الحمل. إلا أن المالكية اشترطوا أن يكون استبرأؤها بثلاث حيضات أو بحیضة واحدة على خلاف بينهم. واستدلوا بالحديث السابق، وأن اللعان وقع والزوجة حامل؛ لأن الحمل قرينة قوية يتأكد منها وجوده، ولحصول الرية بمجرد الحمل، فيصح اللعان لأجله لمبادرة للخلوص من العار الذي يلحقه من جراء ذلك. الحنفية والحنابلة-قالوا: لا يصح اللعان، والنفي قبل الوضع لعدم التيقن لاحتمال أن يكون الحمل ریحاً.

الحنفية- قالوا: لا يصح نفي الولد بعد الإقرار به؛ لأنه لو صح الرجوع بعد الإقرار لصح في كل إقرار، فلا يمكن أن يتقرر حق من الحقوق، والثاني باطل بالإجماع، وقد روى أن رجلاً اعترف بولده في بطنها ثم أنكره بعد ولادتها فجلده عمر رضي الله تعالى عنه وألحق به الولد. اتفق الفقهاء على أن المرأة المفسوخة باللعان لا تستحق في مدة العدة، نفقة ولا سكنى؛ لأن النفقة إنما تستحق في عدة الطلاق، لا في عدة الفسخ، وكذلك السكنى ومن قال أن اللعان طلاق كأبي حنيفة يقول بوجوب النفقة والسكنى.

### حكم الأخرس

الحنفية- قالوا: لا يصح قذف الأخرس، ولا لعانه، لوجود شبهة تدرأ الحد عنه. المالكية والشافعية والحنابلة-قالوا: يصح قذف الأخرس، ويصح لعانه لزوجته، إذا كانت له إشارة مفهومة توضح قصده ويعلم ما يقوله أو كان يحسن الكتابة، ويلزمه الحد في هذا الحال، لأن من كتب أو أشار إلى القذف إشارة يفهمها الناس فقد رمى المحصنة وألحق العار بها، فوجب اندراجها تحت الظاهر، وعومل معاملة الناطق.

### ولد المتلاعنين

ذكر الفقهاء أن ولد المتلاعنين ينسب إلى أمه، فيرث منها إذا ماتت، وترثه إذا مات قبلها، ولا يصح لأحد أن يرمي المرأة بالزنا، بالرجل الذي اتهمها به زوجها، ومن قذفها بالزنا يحد حد القذف؛ وذلك لأنه لم يتبين صدق ما الزوج قاله فهي محصنة، والأصل عدم الوقوع في المحرم، ومجرد وقوع اللعان لا يخرجها من العفاف، والأعراض محمية عن الثلب ما لم يحصل اليقين، ولا يصح لأحد أن يرمي ولد المتلاعنين بأنه ابن زنا، ومن دعه ولد الزنا يجلد ثمانين جلدة، وقرابة الولد المنفي قرابة أمه، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما «وقضي أنه ليس عليه قوت ولا سكنى من أجل أنهما يفترقان بغير طلاق ولا متوفى عنها» (2) وقوله «وألحق الولد بالمرأة» (3) وفي رواية (فكان الولد ينسب إلى أمه) (4) أي صيره لها وحدها

ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما، وعصبة أمة تصير عصبة له، وروي أن النبي ﷺ قال في حديث اللعان «ومن رماها به جلد ثمانين جلدة» (1) وفي رواية «وقضى أن لا يدعي ولدها لأب، ولا يرمي ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد» (2).

لا يصح للملاعن أن يسترد مهره قال الفقهاء: إذا تم اللعان فإن الزوجة يفسخ عقدها، وتستحق المال الذي صار إليها من المهر بما استحل الزوج من فرجها في المدة السابقة لللعان، فقد روي أن هلال بن أمية بعدما لاعن امرأته يا رسول الله (مالي) أي الصداق الذي سلمها إليها يريد أن يرجع به عليها فأجابته ﷺ بقوله: «لا سبيل لك عليها» (3) وأنها قد استحقت بذلك السبب وأوضح له استحقاتها له على فرض صدقه، وعلى فرض كذبه، لأنه مع الصدق قد استوفى منها ما يوجب استحقاتها له، وعلى فرض كذبه كذلك مع كونه قد ظلمها برميها بما رماها به، وهذا الرأي مجمع عليه في المدخول بها عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «للمتلاعنين «حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يارسول الله مالي، قال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها» (4) متفق عليه.

أما في الزوجة التي لم يدخل بها زوجها فذهب الجمهور إلى أنها تستحق نصف الصداق كغيرها من المطلقات قبل الدخول، وقال حماد والحكم أنها تستحق جميعه، وقال الزهري ومالك: لا شيء لها.

#### مخالفة لون الابن لأبيه

**الحنفية والمالكية - قالوا:** لا يجوز للأب أن ينفي ولده بمجرد كونه مخالفاً له في اللون.  
**الشافعية - قالوا:** إذا لم ينضم إلى المخالفة في اللون قرينة زنا لم يجز النفي، فإن اتهمها فأنت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح.

**الحنابلة - قالوا:** يجوز نفي الولد الذي جاء لونه مخالفاً للون أبيه مع القرينة مطلقاً، وأما بدون القرينة فلا. فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء رجل من بني فزارة إلى رسول الله ﷺ: فقال: ولدت امرأتي غلاماً أسود وهو حيثئذ يعرض بأن ينفيه، فقال له النبي ﷺ: «هل لك من إبل» قال: نعم، قال: فما لونها قال حمر، قال: هل فيها أورك قال إن فيها لورقا، قال فأنتي أتاها ذلك؟ قال: عسى أن يكون نزعة عرق قال: «فهذا عسى أن يكون نزعة عرق»، ولم يرخص له في الانتفاء منه (5)، رواه الجماعة. ولأبي دارود في رواية (أن امرأتي ولدت غلاماً أسود وأني أنكره) (6) وروي عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت «أن رسول الله دخل على تبرق أساير وجهه، فقال: ألم ترى أن مجزرا نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة ابن زيد فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض» (7). رواه الجماعة وذلك أن الناس كانوا قد ارتابوا في زيد بن حارثة وابنه أسامة - وكان زيد أبيض وأسامة أسود، فتكلم في ذلك بقول كان يسوء رسول الله فلما سمع قول المدلجي فرح به، وسرى عنه؛ لأنه رفع التهمة عن سيدنا زيد، وأثبت صدق نسب أسامة منه، وذلك حق، والرسول لا يظهر السرور إلا بما هو حق عنده، وأسامة قد ثبت فراش أبيه شرعاً، ولما وقعت القالة بسبب اختلاف اللون، كان قول المدلجي دافعا لمقالة السوء.

#### حكم طلاقهما بعد القذف

**الحنفية - قالوا:** لو طلق الرجل زوجته التي رماها بالزنا، بعد القذف ثلاثاً، أو باثنا فلا لعان بينهما، ولا

حد بذلك القذف، ولو قال لها: أنت طالق ثلاثا يازانية فعليه الحد دون اللعان؛ لأنه قذف امرأة أجنبية عنه ولو قال: يازانية أنت طالق ثلاثا، فلا حد ولا لعان؛ لأنه طلقها ثلاثا بعد وجود اللعان، فسقطت عنه بالبينونة. ولو قذف أربع نسوة له لاعتن مع كل زوجة منهن، ولو قذف أربع أجنبيات حد لهن حدا واحداً، والفرق في ذلك أن المقصود في المسألة الثانية الزجر، وهو يحصل بحد واحد أما الأول فالمقصود باللعان هو دفع العار عن المرأة المتهمه، وإبطال نكاحها عليه، وذلك لا يحصل بلعان واحد، ولو قال لها ليس حملك مني، فلا لعان لها، لأنه لم يتيقن بقيام الحمل، فلم يعد قاذفاً، ولو نفى ولد زوجته الحرة فصدقته، فلا حد ولا لعان، وهو ابنهما لا يصدقان على نفيه، لأن النسب حتى الولد، والأم لا تملك إسقاط حق ولدها، فلا ينتفي بتصديقها، وإنما لم يحسب الحد واللعان لتصديقها، لأنه لا يجوز لها أن تشهد أنه لمن الكاذبين بعد ذلك، وقد قالت إنه لمن الصادقين، وإذا تعذر اللعان لا ينتفي النسب ولو طلقها بعد القذف طلاقاً رجعيًا وجب اللعان لقيام الزوجية، ولو تزوجها بعد الطلاق البائن فلا لعان ولا حد بذلك القذف.

نفي الولد بعد الولادة

واتفق العلماء على أن الزوج لو نفى الولد عقب الولادة انتفى، وإذا لم ينفقه حتى طالت المدة بعد الوضع لم يكن له نفيه، لأنه قبل التهانى بالولادة وابتاع حاجات الولادة وقبل هدايا الأصدقاء، فإذا فعل ذلك، ومضت مدة عليه وهو ممسك كان فعله اعتراف ظاهر بالولد، فلا يصح نفيه بعده. وقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال «قضى عمر بن الخطاب في رجل أنكر ولد امرأته وهو في بطنها، ثم اعترف به وهو في بطنها حتى إذا ولد أنكره، فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة لفرته عليها ثم ألحق به ولدها» (1).

ورود في حديث ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ لعن بين هلال بن أمية وامرأته، وفرق بينهما، وقضى أن لا يدعي ولدها لأب، ولا يرمي ولدها، ومن رماها أورمى ولدها فعليه الحد) (2) قال عكرمة رضي الله عنه: (فكان ذلك الولد بعد ذلك أميراً على مصر من الأمصار، وما يدعى لأب) (3) رواه أحمد وإذا كان الزوج غائباً في بلد نائية، فعلم بولادة زوجته عند حضوره من سفره، فكأنها ولدت حال علمه. فيصح له نفيه عقب علمه بولادته، فإذا مكث مدة بعد العلم، فلا يصح له أن ينفيه؛ لأنه رضي به.

واتفق الفقهاء: على أنه لا ينفي نسب الحمل قبل الولادة لأنه حكم عليه ولا حكم على الجنين قبل الولادة كالإرث والوصية وإنما يؤجل الحكم عليه حتى تلد.

الحنفية - قالوا: من ولدت ولدين في بطن واحد فاعترف بالأول ونفى الثاني ثبت نسبهما، ولاعن، وإن عكس فنفي الأول، واعترف بالثاني ثبت نسبهما وأقيم عليه الحد أما ثبوت النسب فلأنهما توأمان خلقا من ماء واحد فمتى ثبت نسب أحدهما باعترافه ثبت نسب الآخر ضرورة ولأنه لما نفى الثاني لم يكن مكذباً نفسه فيلاعن ولما نفى الأول صار مكذباً نفسه باعترافه بالثاني فيحد.

من قذف زوجته برجل سماه

الحنفية والمالكية رحمهم الله - قالوا: لو قذف رجل زوجته برجل بعينه وسماه، فقال: زنى بك فلان، لاعتن للزوجة، وحد للرجل الذي قذفه إن طلب الحد، ولا يسقط حد القذف باللعان.

الشافعية في أرجح أقوالهم - قالوا: إنه يجب عليه حد واحد لهما، والرأي الثاني - لكل منهما حد عليه، فإن ذكر القذف في لعانه، سقط الحد عنه.

الحنابلة- قالوا: عليه حد واحد لهما، ويسقط بلعانها.

رؤى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه (أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سمحاء، وكان أخا البراء بن مالك لأمة، وكان أول رجل لاعن في الإسلام قال: فلاعنها، فقال رسول الله: أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطا، فضيء العينين فهو لهلال بن أمية، وإن جاءت به أكحل، جمدا، حمش الساقين، فهو لشريك بن سمحاء، قال: فأثبت أنها جاءت به أكحل، جمدا، حمش الساقين) (1) رواه أحمد، ومسلم، والنسائي والسبط- هو المسترسل من الشعر: وقوله (فضيء العينين) هو فاسد العينين- والأكحل الذي في عينيه سواد- والمجد من الشعر خلاف السبط. أو القصير منه، وقوله (حمش الساقين) أي دقيق الساقين، وفي رواية فأخبره بالذي عليه امرأته، وكان ذلك الرجل، مصفرا قليل الشعر، سبطه، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله خدلا، آدم، كثير اللحم، فقال رسول الله (اللهم بين) (2) فوضعت شيها بالذي ذكر زوجها أنه وجده عندها: فلاعن رسول الله بينهما.

حكم اللعان من غير رؤية

المالكية- قالوا: لو قال لزوجته- يازانية- وجب عليه الحد إن لم يشته، وليس له أن يلاعن حتى يدعي رؤيته بعينه؛ لأن الرؤية شرط في اللعان عندهم.

الحنفية، والشافعية- قالوا: أن للزوج أن يلاعن زوجته، ولو لم يذكر رؤيته؛ لأنها ليست بشرط عندهم.

إذا رآها في العدة تزني المالكية- قالوا: إذا بانث زوجته منه، ثم رآها تزني في أيام العدة، فله أن يلاعنها، ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه، وقال: كنت استبرأتها بحيضة. فله أن يلاعنها أيضا.

الشافعية- قالوا: إن كان هناك حمل، أو ولد: فله أن يلاعن، وإلا فلا حق له.

الحنفية، والحنابلة- قالوا: ليس له أن يلاعن أصلا؛ لأنها صارت أجنبية له بعد طلاقها.

من طلق امرأته عقب العقد وأتت بولد المالكية، والشافعية، والحنابلة- قالوا، لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد مباشرة من غير إمكان وطئها وأتت بولد لسته أشهر من العقد، لم يلحق به، كما لو أتت به لأقل من ستة أشهر، للتأكد من أنها حملت به قبل إجراء العقد.

الحنفية- قالوا: إنه يلحقه إذا عقد بحضور الحاكم، ثم طلقها عقب العقد، وأتت به لسته أشهر لا أقل، ولا أكثر منها، فإن الولد حينئذ يلحقه: لحدوثه قبل الطلاق وبعد العقد.

من تزوج بامرأة وغاب عنها الحنفية قالوا: لو تزوج رجل بامرأة، وغاب عنها سنتين، فأتاها خبير وفاته، فاعتدت منه، ثم تزوجت وأتت بأولاد من الزوج الثاني، ثم قدم الأول، فإن الأولاد يلحقون بالأول، ويتفقون من الثاني، وتطلق من الثاني، وترجع إلى الأول. وحجتهم في ذلك قول الرسول (الولد للفراش، وللعاهر الحجر) (3) رواه الجماعة. عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه. وفي لفظ للبخاري (الولد لصاحب الفراش) (4) فقد صارت فراشا له بالعقد، فالولد له بنص الشارع، إذ الأحكام يرجع وضعها إليه: ولم لم يقبلها بعض العقول، وقد اختلف العلماء في معنى (الفراش).

الشافعية، والمالكية والحنابلة- قالوا: إن الفراش في الحديث هو اسم المرأة، وقد يعبر به عن حالة الافتراش، وفي القاموس (أن الفراش زوجة الرجل) قيل ومنه (فرش مرفوعة) والجارية يفترشها الرجل. ا. هـ.

الحنفية- قالوا: إن الفراش في الحديث الشريف اسم للزوج وانشد ابن الاعرابي مستدلاً على هذا المعنى قول جرير: باتت تعانقه، وبات فراشها.

وقوله (وللعاهر الحجر) العاهر الزاني- يقال: عهر أي زنى- قيل، ويختص ذلك بالليل، ومعنى له الحجر، الخبية، أي لاشيء له في الولد، وقيل: إن المراد بالحجر أنه يرمج بالحجارة إذا زنى وكان محصناً. روى الجماعة عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن زمة إلى رسول الله، فقال سعد: يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلى أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال عبد الله بن زمة: هذا أخي يارسول الله ولد على فراش أبي: فنظر رسول الله إلى شبهه، فرأى شبهها بينا بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه ياسودة بنت زمة قال، فلم ير سودة قط) (1) رواه الجماعة، وسودة هي أم المؤمنين رضي الله عنها.

فالحنفية يثبتون النسب بمجرد العقد، وقالوا: إن مجرد المظنة كافية، بل قالوا لو أن رجلاً تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فولدت لسته أشهر كان الولد ملحقاً به، ورد بمنع حصولها بمجرد العقد، بل لا بد من امكان الوطاء، ولا شك أن اعتبار مجرد العقد في ثبوت الفراش مجرد ظاهر، وذهب ابن تيمية إلى أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق: وكيف تأتي الشريعة بالحقاق نسب من لم يبين بامرأته، ولا دخل بها، ولا اجتمع بها، بمجرد إمكان ذلك وأجاب الأحناف على ذلك بأن معرفة الوطاء المحقق متعسرة، فاعتبارها يؤدي إلى بطلان كثير من الأنساب وهو يحتاط فيها، واعتبار مجرد الإمكان يناسب ذلك الاحتياط.

الشافعية، والمالكية، والحنابلة- قالوا: في هذه المسألة أن الأولاد يكونون للزوج الثاني للتأكد من أنه تزوج المرأة ووطأها، وهي فراشه. وذلك هو المعقول.

ولابد في ثبوت الولد أن تأتي المرأة بعد مضي أقل مدة الحمل وهو ستة أشهر من وقت إمكان الوطاء في النكاح الصحيح أو الفاسد عند الأئمة الثلاثة. أو تأتي به من وقت العقد وإن لم يجتمع بها عند الأحناف، أو معرفة الوطاء المحقق عند ابن تيمية، وهذا مجمع عليه فلو ولدت قبل مضي المدة لقطعنا بأن الولد من قبل العقد، فلا يلحق بأحد وقالوا: لا يجوز لحاق الولد بأكثر من رجل واحد.

رأى الخوارج قال الخوارج: إن الزنا والقذف كفر، ورد عليهم أهل السنة بقوله تعالى: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم) الآيات واحتجوا بالآية من وجهين.

الأول- إن الرامي إن صدق فهي زانية. وإن كذب فهو قاذف فلا بد على قولهم من وقوع الكفر من أحدهما، وذلك يكون ردة. فيجب على هذا أن تقع الفرقة، ولا لعان أصلاً، وأن تكون فرقة الردة حتى لا يتعلق بذلك توارث ألبتة.

الثاني إن الكفر إذا ثبت عليها لعانه كما قالوا- فالواجب أن تقتل، لا أن تجلد، أو ترحم؛ لأن عقوبة المرتد مباينة للحد في الزنا.

وقال أهل السنة: أن الآية دالة على بطلان قول من يقول، إن وقوع الزنا يفسد النكاح. وذلك لأنه يجب إذا رماها بالزنى أن يكون قوله هذا كأنه معترف بفساد النكاح حتى يكون سبيله سبيل من يقر بأنها أخته من الرضاع، أو بأنها كافرة، ولو كان كذلك لوجب أن تقع الفرقة بنفس الرمي، من قبل اللعان، وقد ثبت بالإجماع فساد ذلك الرأي.

## مبحث حرص الشريعة على محو الرذائل الخلقية

لأن الشريعة الإسلامية حريصة على محو الرذائل الخلقية، والضرب على أيدي العابثين بالأخلاق؛ التي عليها قوام الأمم، وسعادتها. حريصة على كرامة الناس، وأنسابهم، فلم يبق أمام الأمة إلا أن تمسك بالصيانة، والحياء، ولا تجاهر بالفواحش، وإلا أوشك الله أن سلب عليها من لا يرحمها<sup>(١)</sup>.

## رأى المعتزلة

المعتزلة - قالوا: دلت آية اللعان على أن القاذف مستحق للنعى إذا كان كاذباً، وأنه قد فسق، وكذلك الزاني والزانية، يستحقان غضب الله تعالى: وعقابه، وإلا لم يحسن منهما أن يعلن أنفسهما. كما لا يجوز أن يدعو أحد ربه أن يلعن الأطفال، والمجانين، وإذا صح ذلك فقد استحق العقاب، والعقاب يكون دائماً كالثواب، ولا يجتمعان، فتوابعهما أيضاً محبط، فلا يجوز إذا لم يتوبا أن يدخل الجنة؛ لأن الأمة مجمعة على أن، من دخل الجنة من المكلفين فهو مثاب على طاعته، وذلك يدل على خلود الفساق في نار جهنم.

الأئمة - قالوا: لا نسلم أن كونه مفضوياً عليه بفسقه يتأتى كونه مرضياً عنه لجهة إيمانه. ثم لو سلمناه، لم نسلم أن الجنة لا يدخلها إلا مستحق الثواب، والإجماع ممنوع، وقيل: إنما خصت الملاعة بأن تخمس بغضب الله تغليظاً عليها؛ لأنها هي أصل الفجور: ومنبعه بخيلائها وأطماعها، ولذلك كانت مقدمة في آية الجلد.

(١) لقد نهى الشارع الحكيم عن الزنا ونفر من النكاح الحرام وجعله من الذنوب التي تحبط الأعمال وتدخل فاعلها النار فقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ بِنَتِ الْفِسَاةِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْكًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

فقد قرنه الله تعالى بالشرك وقتل النفس التي حرم الله وهما من أفحش الذنوب وأكبر الكيثر التي حرمها الله تعالى، فدل ذلك على عظم حرمة الزنا، وأنه أعظم الذنوب وأفحشها، حيث عقب الله تعالى على ذكر هذا الذنب، بأن فاعله يرتكب إثماً عظيماً، ويضاعف الله له العذاب في نار جهنم، ويمكث فيه مدة طويلة محترقاً مهاناً كأنه مخلد فيها. وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢-٣].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله (: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا ياحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس، والتارك لدينه، المفارق للجماعة) (1) رواه البخاري، ومسلم وأبو داود، والترمذي، والنسائي. رحمهم الله تعالى. وعند عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله يقول: (يا بغايا العرب! يا بغايا

العرب، إن أخوف ما أخاف عليكم الزنا، والشهوة الخفية» (1) رواه الطبراني. وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان، فكان عليه، كالظلة فإذا أقلع رجع إليه الإيمان» (2) رواه أبو داود واللفظ له. وفي رواية للبيهقي قال رسول الله: «إن الإيمان سربال يسربله الله من يشاء، فإذا زنى العبد نزع من سربال الإيمان، فإن تاب رد عليه» (3).

وروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذاب أليم، شيخ زان، ومملك كذاب، وعائل مستكبر» (4) رواه مسلم والنسائي، ورواه الطبراني في الأوسط ولفظه: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى الشيخ الزاني ولا العجوز الزانية» (5)، وروى عن بريدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن السماوات السبع، والأرضين السبع ليلعن الشيخ الزاني، وإن فروج الزناة ليؤدي أهل النار نتن ريحها» (6) رواه البزار.

#### حد العبد

اتفق الأئمة الأربعة، رحمهم الله تعالى: على أن العبد والأمة إذا زنيا، فلا يكمل حدهما، وأن حد كل واحد منهما خمسون جلدة، وأنه لا فرق بين الذكر والأنثى منهم.

واتفقوا على أنهما لا يرجمان وإن أحصنا، بل يجلدان لأنهم اشترطوا في شروط الإحصان الحرية، فإن العبد ليس بمحصن، وإن كان متزوجاً، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى «فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب» والحد لا يمكن أن ينصف.

الشافعية، والمالكية. قالوا: إن الرقيق إذا زنى يجلد خمسين جلدة، ويغرب نصف سنة، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها، فليجلدها الحد، ولا يثرب عليها، أي لا يوبخها- ثم إن زنت فليجلدها الحد، ولا يثرب عليها، ثم إن زنت الثالثة فليبعها، ولو بحبل من شعر» (7) رواه الخمسة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

وروي عن عبد بن أحمد في المسند، عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه. قال: «أرسلني رسول الله إلى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد، قال: فوجدتها في دمها، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته بذلك. فقال لي: إذا تعالت من نفاسها فاجلدها خمسين» (8).

وروي عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة الخزومي قال: «أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولائد من ولائد الإمارة خمسين خمسين في الزنا» (9) رواه الإمام مالك في كتابه الموطأ.

فالذكر من العبيد إذا زنى يجلد مائة جلدة، والأمة إذا ثبت عليها الزنا تجلد خمسين جلدة. واحتج الأئمة الأربعة على أن الأمة غير المتزوجة يقام عليها الحد بحديث أبي هريرة؛ وزيد ابن خالد الجهني رضي الله تعالى عنهم «أن النبي ﷺ مثل عن الأمة زنت؛ ولم تحصن فقال: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضمير- أي بحبل مضفور- قال ابن شهاب: لا أدري أبعاد الثالثة أم الرابعة» (10)، متفق عليه.

وقال ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبير: أن العبد والأمة إذا لم يحصنا فلا يقام عليهما الحد وإنما يجب عليهما التعزير بحسب ما يرى الحاكم. وإذا أحصنا فحدهما خمسون جلدة بالتساوي.

وسبب اختلافهم - الاشتراط الذي في اسم الإحصان في قوله تعالى ﴿فَلَا إِحْسَانَ﴾ [النساء: ٢٥] فمن فهم من الإحصان التزوج والإسلام وقال: بدليل الخطاب قال: لا يجلد غير المتزوجة، ومن فهم من لفظ الإحصان الإسلام، جعله عامًا في المتزوجة، وغير المتزوجة وهو الراجح.

الحنفية، والمالكية، والحنابلة - قالوا: لا يجب التفرغ في زنا العبد، والأمة؛ لأن العبد دنيء فلا يتأثر في التعبير من الناس مثل الحر؛ ولأن العار بعظم الشرف والنسب، والعبد مجرد منهما.

الشافعية - قالوا: في أصح أقوالهم: أن العبد والأمة إذا ثبت الزنا على واحد منهما يفرغ نصف عام؛ لأنه على النصف من الحر، في كثير من الأحكام.

حق السيد في إقامة الحد على عبده

الشافعية، والمالكية، والحنابلة - قالوا: للسيد أن يقيم الحد على عبده وأمه إذا قامت البينة عنده، أو أقر بين يديه، لا فرق في ذلك بين الزنا، والقذف، وشرب الخمر، وغير ذلك. لأن العبد معدود من مال السيد فله تفويت المنفعة فيه على نفسه، إثارًا لحق الله تعالى.

المالكية في بعض آرائهم، والحنابلة - قالوا: يستثنى من ذلك حد السرقة، فلا يجوز للسيد أن يقطع في حد السرقة بدون إذن الإمام أو نائبه.

الحنفية - قالوا: ليس للسيد إقامة الحد على أمانة في كل الأحوال التي يجب فيها الحد بل يجب أن يرد إلى الإمام؛ لأن إقامة الحدود بالأصالة من منصب الإمام الأعظم ومن خصوصياته، وإنما جعل الشارع إقامة الحدود إلى الإمام الأعظم، أو نائبه دون كل من قدر على إقامتها من المتغلبة ونحوهم، دفعًا للفساد على الأرض، وعدم إشاعة الفوضى في المجتمع، لغلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضًا حمية جاهلية، لا نصرة للإسلام والشريعة. بخلاف الإمام الأعظم، فإنه ليس له غرض عند أحد دون أحد في غالب الأحوال. لقوة إرادته. ولأنه يقدر على تنفيذ حكمه في غيره، ولا عكس، فإذا قتل الإمام شخصًا في حد، ولو ظلمًا فلا يقدر عصبته أن يقتلوا الإمام لأجله عادة؛ لأنه متحصن بالقانون؛ ولأن قوة الجند والشرطة في يده.

#### حد الذمي

الشافعية، والحنابلة - قالوا: إذا زنى الذمي يقام عليه الحد مثل المسلم.

المالكية - قالوا: لا يقام الحد عليه؛ لأنه غير محصن؛ لأن الإحصان شرف يختص به المسلم فقط.

حد اليهودي

الشافعية، والحنابلة، قالوا: يقام الحد على اليهودي كغيره من النصارى والذميين والمستأمنين؛ وذلك لأنهم مخاطبون بفروع الشريعة خصوصًا إذا رفعت دعواهم إلينا؛ ولأن إقامة الحد يخفف عنهم العذاب يوم القيامة؛ ولأن السنة أثبتت أن النبي ﷺ قد أقام حد الزنى على اليهودي واليهودية التي رفع يهود المدينة أمرها إليه صلوات الله وسلامه عليه. فقد روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا، فقال: «ما تجدون في كتابكم قالوا: تسخم وجوههما - أي تسود ويخزيان. قال: كذبتم: (إن فيهما الرجم فأتوا التوراة فأتوا فأتوها إن كنتم صادقين) فجاءوا بالتوراة،

وجاؤا بقارىء لهم فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه، فقبل له: ارفع يدك فرفع يده فإذا هي تلوح فقال، أو قالوا: يا محمد إن فيها الرجم ولكننا كنا نتكاثم بيننا فأمر بهما رسول الله فرجما، قال: فلقد رأيت يجنأ عليها ويقيها الحجارة بنفسه (1) ومعنى يجنأ (ينحني).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «رجم رسول الله رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود وامرأة (2) . وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال (مر على النبي ﷺ يهودي محمم مجلود فدعاه فقال: (أهكذا تجدون حد الزنا في كتابكم قالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم فقال: أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزنا في كتابكم. قال: لا، ولولا أنك أنشدتني بهذا لم أخبرك بحد الرجل، ولكن كثر في أشرفنا، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أمعنا عليه الحد، فقلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحريم والجلد مكان الرجم.

فقال النبي ﷺ : اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه»، فأمر به فرجم فأنزل الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الرِّسْوُ لَا يَحْرُنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَاهِمَ﴾ إلى قوله ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١] . يقولون اتوا محمداً فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه، وإن أتاكم بالرجم فاحذروا، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ النَّاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] قال: (هي في الكفار كلها) (3) رواه أحمد ومسلم، وأبو داود، فهذه الأحاديث تدل على أنه يحسد الذمي كما يحسد المسلم.

الحنفية والمالكية - قالوا: لا يقام الحد على اليهودي، ولا المسيحي، ولا الذمي، ولا المستأمن لأنهم اشتروا في الإحصان، الإسلام فغير المسلم لا يكون محصناً فلا يرجم وإنما يجلد ولأن الرجم تطهير من الذنب. والذمي وغير المسلم ليس من أهل التطهير بل لا يطهر أبداً إلا بحرقه بنار جهنم، ولأنه ليس مخاطباً بفروع الشريعة، بل هم مخاطبون بأصولها أولاً وقبل كل شيء وما روي من حديث بن عمر مرفوعاً، وموقوفاً (ومن أشرك بالله فليس بمحصن) (4) ورجح الدارقطني وغيره الوقوف، وأخرجه أسحاق بن راهوية في مسنده على الوجهين.

وقد أجاب الحنفية والمالكية، عن الأحاديث التي تدل على جواز رجم غير المسلم بأنه ﷺ إنما أمضى حكم التوراة على أهلها، ولم يحكم عليهم بحكم الإسلام. وقد كان ذلك عند مقدمة المدينة، وكان إذ ذاك مأموراً باتباع حكم التوراة ثم فسح ذلك الحكم بقوله تعالى: ﴿وَأَلَّتْ يَأْتِينَ الفَدْحَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] فقد شرع الله هذا الحكم الوارد في الآية الشريفة بالنسبة إلى نساء المسلمين فقط.

قال الشوكاني: - ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف، ونصب فعله في مقابلة أحاديث الباب من الغرائب، وكونه فعل ذلك عند مقدمة المدينة لا ينافي ثبوت الشرعية، فإن هذا حكم شرعه الله لأهل الكتاب، وقرره رسول الله ، ولا طريق لنا إلى ثبوت الأحكام التي توافق أحكام الإسلام إلا بمثل هذا الطريق، ولم يتعقب ذلك في شرعنا ما يطله، ولا سيما وهو مأموراً بأن يحكم بينهم بما أنزل الله. ومنهني عن اتباع أهوائهم كما صرح بذلك القرآن الكريم، وقد أتوه يسألونه عن الحكم، ولم يسألوه ليعرفهم شرعهم فحكم بينهم بشرعه ونيهمم على أن ذلك ثابت في شرعهم كثبوتهم في شرعه، ولا يجوز أن يقال:

أنه حكم بينهم بشرعهم مع مخالفته لشرعه؛ لأن الحكم منه عليهم بما هو منسوخ عنده لا يجوز على مثله، وإنما أراد إلزامهم بالحجة).

### غيرة المسلم على عرضه

إن الإسلام قد حارب الزنا من أول وهلة فدعا الناس إلى العفاف والتمسك بالطهر والفضيلة وقال رسول الله (عفوا تعف نساؤكم) (1) ورغب في التزوج بالنساء المصونات الصالحات العفيفات الحافظات لفروجهن فقال تعالى: (فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) وقال تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) وقال ﷺ: «خير النساء الودود الولود التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في مالك وعرضها» (2).

ولما ظهرت حادثة الإفك واتهم الناس السيدة عائشة رضي الله عنها وهي الطاهرة البريئة أنزل الله تبارك وتعالى براءتها في القرآن الكريم ودافع عنها بخمسة عشرة آية في سورة النور حتى يظهر ساحتها ويظهر للعالم براءتها من هذه الفاحشة المنكرة (3)، ودافع الله عز وجل عن السيدة مريم أم سيدنا عيسى من تهمة الزنا في عدة آيات من كتاب الله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحریم: ١٢] وقال تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ زُوجِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] وقال تعالى: ﴿يَسْمِعُ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَيْنِكَ وَطَهَّرَكَ وَاصْطَفَيْنِكَ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢] ودافع الله تعالى عن التهمة التي قالها بنو إسرائيل على سيدنا موسى فقال تعالى: ﴿فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾ [الأحزاب: ٦٩] حتى تظل ساحتها طاهرة وشرفه محفوظا أمام قومه.

وقد نهى النبي ﷺ عن السكوت عن المنكر إذا علم به المرء في زوجته أو أهل بيته أو شك في سلوكهم فإن السكوت عن المنكر من أفظع الأمور التي تضعف كرامة المرء في الدنيا وتوجب العقاب الشديد في الآخرة. قال رسول الله ﷺ: (لا يدخل الجنة ذيوت) (4) والذيوث: هو الذي انعدمت شهامته وغيرته على عرضه فأصبح لا يبالي بمن يدخل على أهل بيته ومن يخرج ولا يهمه سلوك نسائه وبناته بل يسكت على المهانة ويرضى بالدون ويقر الخطيئة في أهله فهذا من أبغض الناس عند الله يوم القيامة ولن تنفمه عبادة، ولا طاعة ولا قرابة يتقرب بها إلى الله مادام به هذا الداء الخطير.

وروى الإمام أحمد واللفظ له والنسائي والحاكم وقال صحيح الإسناد أن الرسول ﷺ قال: «ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة، مدمن الخمر، والعاق لوالديه، والذيوث الذي يقر في أهله الخبث» (5) وروى الطبراني في سند صحيح قال الحافظ المنذرى لا أعلم فيه مجروحاً أن الرسول قال: «ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً الذيوث والرجلة من النساء ومدمن الخمر فقالوا: يارسول الله أما مدمن الخمر فقد عرفناه فما الذيوث؟ قال: الذي لا يبالي بمن يدخل على أهله. قيل: فما الرجلة من النساء قال: التي تشبه بالرجال» (6).

كل هذه القضايا التي ذكرناها في هذا الباب والتي تركناها ولم نذكرها خوفاً من الإطالة والملل لنقيم الدليل على أن جريمة الزنا من أفحش الأمور ومن أخطر الجرائم على الأفراد والأسر والجماعات، وعلى أنها سبب في ضياع الأموال وانتشار الخمر وقتل الأنفس وفساد المجتمع، وأنها توقع العداوة والبغضاء بين صفوف المسلمين وتوهن من قوتهم وتضعف من عزيمتهم وتسلبهم العزة والكرامة والمروعة والشهامة وتغرس في نفوسهم الذلة والدناءة، والضعف والجبن والخور وتحرمهم من لذة الحرية والاستقلال، وإن شئت

فقل إن هذه الجريمة سبب كل فساد، وعنوان كل خطيئة ومعلول لهدم المجتمع كله وتقويض أركانه، فلا تتعجب من اهتمام الشارع بهذه الجنائية وتحريم مقدماتها من النظرة المريية ولمس المرأة الأجنبية وسماع صوتها، والخلوة بها وغير ذلك حتى يسد الباب عن الوقوع في الزنا.

ولا تتعجب من سن الشارع هذا الحد الرادع من جلد البكر مائة جلدة، وضرب المحصن بالحجارة حتى يموت، وعدم الشفقة والرحمة بهم، وتشريع اللعان وتحريم القذف، واقامة الحد على القاذف، حتى تحفظ على الناس أعراضهم ويبقى المجتمع في أمن وسلام وسعادة واطمئنان، ولا تنس أن أول جنائية قتل حصلت في الوجود بعد أن خلق الله الأرض وعمرها سيدنا آدم إنما هي من جراء شهوة الفرج ومن أجل النساء وهي قضية قايل وهابيل.

### فائدة

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢] قال المفسرون: يحتمل أن يكون المراد أن لا تأخذكم رأفة بأن يعطل الحد أو ينقص منه، والمعنى لا تعطلوا حدود الله، ولا تتركوا إقامتها للشفقة والرحمة، وهذا قول مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير.

وقيل: يحتمل أن لا تأخذكم رأفة بأن يخفف الجلد، ويحتمل كلا الأمرين والأول أولى لأن الذي تقدم ذكره في الآية الشريفة الأمر بنفس الجلد ولم يذكر صفته، فما يعقبه يجب أن يكون راجعا إليه، وكفى برسول الله ﷺ أسوة في ذلك حيث قال: «لو سرت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها» (1). وبنه بقوله ﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢] على أن الدين إذا أوجب أمرا لم يصح استعمال الرأفة في خلافه.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النور: ٢] فهو من باب التهيج والتهاب الغضب لله تعالى ولدينه. قال الجبائي تقدير الآية: إن كنتم مؤمنين فلا تتركوا إقامة الحدود، وهذا يدل على أن الاشتغال بأداء الواجبات من الإيمان بخلاف ما تقوله المرجئة. والجواب عليهم أن الرأفة لا تحصل إلا إذا حكم الإنسان بطبعه أن الأولى ألا تقام تلك الحدود- كما ظن بعض الجهلة- وخينثذ يكون منكرا للدين فيخرج عن الإيمان بهذا الفهم الخاطي، ورد في الحديث «يؤتى بوال نقص من الحد سوطا، فيقال له: لما فعلت ذلك؟ فيقول: رحمة لعبادك، فيقال له أنت أرحم بهم مني، فيؤمر به إلى النار، ويؤتى بمن زاد سوطا، فيقال له لِمَ فعلت ذلك فيقول: لينتهوا عن معاصيك، فيقول: أنت أحكم بهم مني، فيؤمر به إلى النار» (2).

### وجوب الستر على من وقع في هذه الجريمة

اتفقت كلمة العلماء على أن الجريمة التي لم يصل خبرها إلى الحاكم، لا يقام من أجلها حد، وأن الجريمة التي علم بها الحاكم، ولم تثبت لديه بالإقرار، أو بشهادة الشهود لا يقام الحد عليها، لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ «لو كنت راجما أحداً بغير بينة رجمت فلانة، فقد ظهر منها الرية في منطقتها وهيبتها، ومن يدخل عليها» (3) رواه ابن ماجه، ومعنى (ظهر منه الرية) أي أنها كانت تعلن بالفاحشة، ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة أو اقرار.

وفي قصة هلال بن أمية حين لاعن زوجته قال رسول الله ﷺ: «إن أتت به على الصفة الفلانية فهو لشريك بن سمحاء، وإن أتت به على الصفة الفلانية، فهو لزوجها هلال بن أمية» (4) ولما أتت بالولد على الوجه المكروه قال ﷺ «لولا الإيمان لكان لي، ولها شأن» (5).

وأتفقت كلمة الأئمة على أن من أقر بحد من الحدود أمام الحاكم، ولم يفسره، فلا يطالب بتفسيره ويأبى ولا يقام عليه الحد، إن لم يثبت ويتعين، لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: «كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله إنني أصبت حدا فأقمه علي، فلم يسأله، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ قام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله إنني أصبت حدا، فأقم في كتاب الله قال: أليس قد صليت معنا؟ فقال: نعم. قال: فإن الله قد غفر لك ذنبك، أو حلك» (1) قال النووي في شرح مسلم، هذا الحديث معناه أنه فعل معصية من المعاصي الموجبة للتعزير، وهي هنا من الصغائر؛ لأنها كفرتها الصلاة، ولولا أنها موجبة الحد أو غيره لم تسقط بالصلاة، فقد أجمع العلماء على أن المعاصي الموجبة للحدود، لا تسقط حدودها بالصلاة.

وحكى القاضي عياض عن بعضهم أن المراد الحد المعروف قال: وإنما لم يحده؛ لأنه لم يفسر موجب الحد ولم يستفسره النبي ﷺ إشاراً للستر، بل استحباب تلقين الرجل صريحاً.

لأن الإسلام أمر بالستر على الأعراض حتى لا تشيع الفاحشة بين المجتمع لقول الرسول ﷺ: «من ستر عورة مسلم، ستر الله عورته يوم القيامة» (2) وقال: «من رأى عورة فسترها كان كمن أحمأ مؤودة» (3) رواه ابو داود. وقد جاء ما عزى إلى النبي ﷺ فأقر عنده بالزنا، واعترف بجنايته «فرده النبي ﷺ أربع مرات عسى أن يتوب، ويستتر نفسه، ولا يرجع إليه» (4).

وروي عن سعيد ابن المسيب رضي الله تعالى عنه أنه قال: بلغني أن رسول الله قال لرجل من أسلم يقال له: هزال- وقد جاء يشكو رجلاً بالزنا- وذلك قبل نزول حد القذف- «يا هزال لو سترته بردائك كان خيراً لك» (5) وذلك كناية عن عدم إذاعة هذه الفاحشة، فإن الرسول يقول ﷺ: «ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» (6).

أخرج الحاكم والبيهقي في صحيحهما: أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه، ارتحل من المدينة المنورة إلى عقبة بن عامر- أمير مصر- في ذلك الوقت، فخرج إليه فعانقه، ثم قال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على عورة ستره الله يوم القيامة» (7) فقال له أبو أيوب: صدقت، ثم قفل راجعاً إلى المدينة.

والشاهد إذا الجريمة بعينه فهو مخير في أداء الشهادة حسبة الله تعالى وغيره على حدوده، ومحارمه أن تنتهك فقد ورد في الحديث الشريف «لحد يقام في الأرض خير لأهل الأرض من أن يهبطوا أربعين صباحاً» (8) أو ترك الشهادة رغبة في الستر على أخيه المؤمن وعدم إشاعة الفاحشة. لقول الرسول ﷺ «ومن ستر على أخيه المسلم ستر الله عليه في الآخرة» (9) ؛ ولأن الله يحب الستر على عباده، ويكره إشاعة الفاحشة وفضيحة المسلمين، بل نفر من شيوخ خبرها والحديث عنها، والميل إلى إشاعتها، فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

#### ستر المسلم على نفسه

إن الإسلام قد أوجب على المسلم إذا وقع في ذنب من هذه الكبائر، أن يقلع عن الذنب ويتوب إلى الله تعالى، ويستتر على نفسه، ولا يفضحها بالتحديث بالذنب أمام الناس، والتجاهر بالمعصية.

وقد روي عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال: «أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله، من أصاب شيئاً من هذه القاذورات فليستر بستر الله، فإنه من يد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله تعالى» (1) وذلك لأن المجاهرة بهذه الفاحشة تبجح في عصيان الله تعالى، واستهتار بمحارمه، ودليل على انهيار المجتمع وانحلاله، وضياع الحياء من أفرادها لأن المخطئ لا بد أن يكون عنده بقية من حياء يمنعه من الإعلان عن خطئه بين الناس، ويحجبه عن المجاهرة بذنبه في المجتمع الذي يعيش فيه، وخلع برقع الحياء مع الله عز وجل، فالإنسان إذا فقد الحياء من الله وأمام الرأي العام كان خطراً على نفسه وعلى الناس جميعاً؛ لأنه فقد أعز شيء لديه؛ ولأن في المجاهرة بالمعصية إشاعة للفساد وتحريضاً عليه، وحملاً للغير على اقترافه، كالمرضى الذي يخالط الصحيح، فلا شك أن يعديه وينقل أثر المرض إليه، ولهذا ندبنا الشارع الحكيم، وعلمنا رسوله الأمين صلوات الله وسلامه عليه أن الواحد منا إذا وقع في معصية أن يكتف على الخبر، ويعتصم بالستر، ويطلب من الله المغفرة، ولا يحدث أحداً عما وقع منه، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أتى من هذه القاذورات (المنكرات) فليستر بستر الله عز وجل» (2) وقد شدد الإسلام النكير على المتجاهرين بالمعصية، وجعلهم من المحرومين من مغفرة الله وعفوه ورحمته.

قال رسول الله ﷺ: «كل أمتي معافي إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل العبد عملاً بالليل ثم يصبح وقد ستره الله تعالى فيقول: يا فلان عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره الله عز وجل، ويصبح يكشف ستر الله عليه عنه» (3).

أما أرباب الحياء والأدب من الله تعالى الذين يتركون الذنوب ويكتفون على أنفسهم، ولا يحدثون الناس بهفواتهم ويندمون عما حدث منهم من المعاصي «إن الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره من الناس ويقرره بذنوبه فيقول: أتعرف ذنب كذا، أتعرف ذنب كذا؟ فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه قد هلك قال: فإني سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم» (4) رواه الإمام أحمد.

### الحدود كفارات لأصحابها

اتفقت كلمة العلماء على أن الحدود كفارات لأربابها؛ لأن في إقامتها كسرًا لشوكة الظالمين وإخافة لأهل الشر والمفسدين، وحفظًا للمجتمع من الدمار والهلاك، والفساد، والضياع.

لما روي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استحللت أمتي خمسا فعليهم الدمار، إذا ظهر التلاعن، وشربوا الخمر، ولبسوا الحرير، واتخذوا القيان، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء» (5) رواه الترمذي، والبيهقي.

فإقامة الحدود على من وقع فيها تكفر ذنبه وترفع عنه العقاب في الدار الآخرة؛ لأن الله تعالى لا يجمع على عبده عقابين على ذنب واحد، فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال في شأن المرأة الغامدية التي وقعت في الزنا ثم ندمت واعترفت بين يديه، وأقيم الحد عليها: «لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سمعتهم، وهل وجدت أفضل من أنها جادت بنفسها لله تعالى» (6)، وكما روي عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه أقسم على ماعز بن مالك الأسلمي الذي أقر بالزنا وندم على ذنبه، وأقيم عليه الحد ورجم بالحجارة، بأن الله غفر له ذنبه، وأدخله الجنة، وتاب عليه توبة صادقة، وأن إقامة الحد عليه كان كفارة له فقال لمن اعتراض عليه: «والذي نفسي بيده إنه الآن لفي أنهار الجنة ينغمس فيها» (7)

وروي عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه أنه قال: كنا مع النبي ﷺ في مجلس فقال: «بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب شيئاً من ذلك، فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب شيئاً ومن ذلك فستره الله عليه، فأمره إلى الله إن شاء عفى عنه، وإن شاء عذبه». زاد في رواية «فبايعناه على ذلك» (1) رواه الخمسة إلا أبو داود.

فقول النبي ﷺ: «فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له» صريح في أن الحدود كفارات للذنوب، وجواب للمحدود لا زاجرات فقط، وقد ورد في رواية للترمذي رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال: «من أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فالله أكرم من أن يشي العقوبة على عبده في الآخرة» (2) قال الإمام الشافعي رحمه الله: لم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا، وقد روي عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال: «وما يدريك لعل الحدود نزلت كفارة للذنوب» (3) فهذه الرواية تشبه الحديث السابق وتؤيده في معناه. فإقامة الحدود مطهرات للنفوس من الذنوب والخطايا وللمجتمع من الفساد والضياع، وهذا هو رأي جمهور العلماء من السلف، وعليه الأئمة الأربعة رحمهم الله تبارك وتعالى. وذهب بعضهم إلى أن الحدود زواجر فقط، وعليه العقاب يوم القيامة ولكن الراجح هو الرأي الأول وهو اللائق بالكرم الإلهي، والفيض الرباني وهو الذي أخبر به الحبيب المصطفى ﷺ.

### التحريم بالمصاهرة

الحنفية - قالوا: إن حرمة المصاهرة تثبت بواحد من الأمور الآتية وهي:

١ - العقد الصحيح.

٢ - الوطء الصحيح.

٣ - الوطء بالنكاح الفاسد، وكذا الوطء بشبهه.

٤ - اللمس بينهما بشهوة.

٥ - النظر إلى فرج المرأة بشهوة، ولا يثبت التحريم بالنظر إلى سائر الأعضاء، أو الشعر ولو بشهوة.

٦ - وثبت الحرمة بالزنا، أو اللمس، أو النظر بشهوة بدون نكاح، والمراد بالشهوة هو أن يشتبه بقلبه، ويعرف ذلك بإقراره، وقيل: يصحب ذلك تحرك الآلة وانتشارها والدليل على ذلك ما روي عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال: «من نظر إلى فرج امرأة لم تحل أمها ولا بنتها» (4) وفي رواية: «حرمت عليه أمها وبنتها» (5).

وبما روي عن الرسول ﷺ أنه قال: «ملعون ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها» (6) فمن زنا بامرأة أو وطأها بشبهة حرمت عليه أصولها، وفروعها، وتحرم الموطوعة، على أصول الواطأ وفروعه، وكذلك اللمس بشهوة من الجانبين والنظر إلى الفرج من الجانبين، والمعتبر إما هو النظر إلى فرجها الباطن، دون الظاهر، والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] والحمل على الوطء أولى، وقول الرسول ﷺ: «من نظر إلى فرج امرأة بشهوة أو لمسها بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها، وحرمت على ابنه وأبيه» (7) وحرمة ماء الزنى كحرمة الماء الحلال سواء بسواء في النكاح.

المالكية - قالوا: في حكم وطء الزنا ثلاثة أقوال:

(١) فقيل - لا تنشر الحرمة كقول الشافعية.

(٢) وقيل: تنشر الحرمة كمذهب الحنفية. وإليه رجع الإمام مالك كما في الموطأ، وأفتى به إلى أن

مات رضي الله عنه.

والقول الثالث: إنه ينشر الكراهية فقط وهو ضعيف.

**الشافعية- قالوا:** إن الزنا بالبنت لا يحرم أمها على الزاني، كما أن الزنا في الأم لا يحرم ابنتها عليه، والبنت المخلوقة من ماء الزنا، لا تحرم على من خلقت من مائه، ولا على أصوله وفروعه، سواء كانت أمها المزني بها مطاوعة، أم كرهاً، وسواء تحقق الرجل أنها من مائه، أم لا، فهي أجنبية عنه، ولا حرمة لماء الزنا، ولكن يكره للزاني أن يتزوجها من باب الاحتياط فقط، وتحرم الحلال في النكاح، وإنجاب الذرية الصالحة. **الحنابلة- قالوا:** إن الوطء الحرام كالوطء الحلال كلاهما تثبت به حرمة المصاهرة، فمن زنا بامرأة حرمت على أبويه وحرمت عليه أمها وبناتها ولو وطأ أم امرأته حرمت عليه ابنتها، ووجب مفارقتها، وكذلك لو وطأ بنت زوجته حرمت عليه أمها (وهي زوجته) وقالوا: بحرمة نكاح الرجل ابنته من الزنا مثل الحنفية. روي أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن امرأة كان زنى بها في الجاهلية: أينكح الآن ابنتها؟ فقال: لا أرى ذلك ولا يصلح لك أن تنكح امرأة تتطلع على ابنتها على ما اطلمت عليه منها، (1) فقد حرم الرسول ﷺ عليه زواجها وهذا نص في الباب.

### أحكام بنت الزنا

**قال العلماء:** البنت المتولدة من الزنا أجنبية عن الزاني، فلا ترثه إن مات قبلها، ولا تنسب إليه، ولا يجب عليه الإنفاق عليها، ولا يجوز له أن يختلي بها، ولا يملك عليها ولاية التزوج، أي لا يكون ولياً عليها، ولا يصح له أن يرثها إن ماتت قبله وتركت مالا، فهي في المحرمات والميراث أجنبية عنه وفي حكم الزواج والمصاهرة، قريبة منه، لا يصح زواجها ولا مصاهرتها، ولا نكاحها أصولها وفروعها، ولا يصح لها أن تتزوج منه ولا من أصوله وفروعه، وذلك هو القول الراجح، وسواء تأكد أنها من مائه، أو شك في ذلك ما دام قد زنا بأمها، وجاء الحمل بها في أثناء الاتصال بالزنا، فترجح كفة أنها خلقت من ماء الزنا.

### أضرار الزنا

لقد لخص العلماء أضرار الزنا بعد فهم الآيات والأحاديث الواردة في هذا الشأن بما يأتي: أولاً: أن الزنا يذهب نور الإيمان من قلب الزاني (حين يزني)، ومات ولم يتب من ذنبه. ثانياً: أن فاحشة الزنا أشد من القتل والسرقة وغيرهما، ولذلك أبيض قتل مرتكبها إن كان محصناً. ثالثاً: الزنا نذير الرعب والفرع- ولا يستجيب الله دعاء الزاني المدمن على الزنا. رابعاً: تشتعل نار جهنم في وجهه يوم القيامة عقوبة له. خامساً: يرمي الله الزاني في داخل فرن مشتعلة في وسط نار جهنم يصهر جسمه ويحرق بدنه. سادساً: رائحته في نار جهنم تكون ننتة قدرة مثل المراحيض- حتى يتأذى منها أهل النار. سابعاً: يمحو الله اسم الزاني من سجل الطاهرين الأبرار، ويطرده من حظيرة المؤمنين الأخيار. ثامناً: لا ينظر الله عز وجل يوم القيامة إلى الزناة نظرة رحمة ورضا، وإنما ينظر إليهم نظرة غضب. تاسعاً: يحرم الله الجنة على الزاني الذي استحل الزنا ومرن عليه، واستمرأه ولم يتب منه، فلا يشم رائحة الجنة.

عاشراً: انتشار الزنا بسبب وجود ذرية فاسدة مخزية تؤذي المجتمع وتهدمه وتجلب له الدمار.  
الحادي عشر: إذا ظهر الزنا في قرية فإن الله تعالى أنذرهم بالخراب والهلاك والدمار كما فعل بقوم لوط.  
الثاني عشر: الزنا يكون سبباً في الفضيحة والعار في الدنيا والآخرة.  
الثالث عشر: الممتنع عن الزنا خوفاً من عذاب الله تعالى، يظله الله في ظله يوم القيامة، ويعفو عنه ويسامحه، وينجيهِ من الأهوال.

الرابع عشر: البعد عن ارتكاب فاحشة الزنا، خشية من الله تعالى، يزيد في الرزق، ويجلب الخير، ويجعل في وجه المؤمن مهابة، وبهاء، ونوراً، والله تعالى أعلم.  
حكم المخنث

المخنث: هو الذي يشبه في كلامه النساء تكسراً وتعطفاً، أو الذي يتشبه بالنساء في ثيابهن وزيتنهن، كما يفعل بعض الشبان في هذا العصر، من ترك الشعور وإرخاء السوالم، وليس حلي النساء، وبعض ثيابهن، وترقيق أصواتهم في التحدث وغير ذلك، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن المخنث يجب نفيه من بلاد المسلمين إلى مناطق نائية مسيرة قصر، عقاباً لهم حتى يشمر الواحد بالوحشة والحسرة لبعده عن أهله وقرناء السوء، فقد قال العلماء: لا ينفي إلا ثلاثة، بكر زان، ومخنث، ومحارب.

أما إذا كان المخنث يؤتى من الخلف فإنه يحد رجماً بالحجارة حتى يموت، ولا ينفع فيه النفي إذا ثبت عليه، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لعن النبي ﷺ المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم». وأخرج فلاناً. وأخرج عمر بن الخطاب فلاناً (1). رواه البخاري رحمه الله.

وأتى النبي ﷺ بمخنث قد خضب يديه بالحناء فقال النبي ﷺ: «ما بال هذا؟» فقالوا: يا رسول الله يتشبه بالنساء. فأمر به فغفي إلى البقيع قالوا: يا رسول الله ألا نقتله؟ قال: «إني نهيت عن قتل المسلمين» (2). رواه أبو داود.

فقال العلماء: يجوز للإمام أن يعزر المخنث بما يراه رادعاً له وزاجراً عن الوقوع في الذنب ويجوز له نفيه إلى بلد آخر مسيرة سفر، وذلك إذ لم يثبت عليه اللواط باعترا، أو شهادة شهود، كما ثبت في الحديث النبوي الشريف.

وروي أن خالد بن الوليد، رضي الله عنه، كتب إلي أبي بكر أنني وجدت رجلاً في بعض نواحي العرب ينكح كما تنكح المرأة، فجمع أبو بكر رضي الله عنه الصحابة رضوان الله عليهم وسألهم في هذا الشأن فكان من أشدهم في ذلك قولاً سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه. فقال: هذا ذنب لم يعص به إلا أمة واحدة، صنع الله بها ما علمتم، نرى أن نحرقه بالنار. فاجتمع رأي الصحابة على ذلك فأمر سيدنا أبو بكر خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار وذلك بعد رجحه بإقامة الحد عليه، وموته، لأن التحريق بالنار لا يجوز لمخلوق حي؛ لأنه لا يعذب بالنار إلا الله عز وجل.

والنبي ﷺ حرم التعذيب بالنار حتى في الحيوان الأعجم، روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال: «إن وجدتم فلاناً وفلاناً لرجلين من قريش سماهما، فأحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله حين أردنا الخروج: إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً، وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا الله فإن

وجدتموهما فاقتلوهما» (1) . رواه البخاري رحمه الله.

### حكم نكاح الزانية

**الجنفية، والشافعية-** قالوا: إذا زنا رجل بامرأة يجوز له أن يتزوجها، بعد ذلك بعقد صحيح وذلك لأن ماء الزنا لاحرمة له، ولما روي أن رجلا زنا بامرأة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. فجلدهما مائة جلدة؛ لأنهما كانا غير محصنين، ثم زوج أحدهما من الآخر ونفاهما سنة (2)، وروى مثل ذلك عن عمر وابن مسعود، وجابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم، وقال ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الحكم: أوله سفاح، وآخره نكاح والنكاح مباح فلا يحرم السفاح النكاح (3)، ذلك مثل رجل سرق من حائط ثمرة ثم أتى صاحب البستان فاشتري منه ثمرة، فما سرق حرام، وما اشترى حلال.

**المالكية- قالوا:** إذا زنا الرجل بالمرأة فلا يصح له أن ينكحها حتى يستبرئها من مائه الفاسد، لأن النكاح له حرمة ومن حرمة أبا يصب على ماء السفاح، فيختلط الحلال بالحرام ويمتزج ماء المهانة، بماء العزة، ولأن الله تعالى يقول: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ [النور: 3] ثم قال: ﴿وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 3].

وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (إذا زنا الرجل بالمرأة ثم نكحها بعد ذلك فهما زانيان أبدًا) (4).

فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْتَفْهِينَ﴾ [النساء: 24] فأباح نكاح غير المسافحين وأبطل نكاح غيرهم. واتفقوا على أنه إذا عقد عليها ولم يدخل بها حتى استبرأها من مائه الحرام فإن ذلك جائز، وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن رجل زنا بامرأة ثم تزوجها، فكرهته.

### الحكم إذا زنت الزوجة أو الزوج

احتج جماعة من العلماء بقول الله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: 3].

فقالوا: من زنا ففسد النكاح بينه وبين زوجته، وإذا زنت الزوجة ففسد النكاح بينها وبين زوجها. ووجب عليه أن يفارقها.

وقال بعضهم: لا يفسد النكاح بذلك ولا يفسخ العقد بالزنا من أحدهما. ولكن يؤمر الرجل بطلاقها إذا وقعت الزوجة في الزنا، ولو أمسكها أتم، ولا يجوز التزوج بالزانية التي اشتهرت بذلك ولا يجوز التزوج من الزانية الذي يتظاهر بالفاحشة، واشتهر بها، إلا إذا ظهرت التوبة الصادقة عليه.

وقالوا: من كان معروفًا بالزنا أو بغيره من الفسوق معلنًا به، مستهترًا بمحارم الإسلام، فتزوج من أهل بيت محافظين، وغرهم من نفسه، ثم علموا بذلك. فلهم الخيار في البقاء معه أو فراقه، وأصبح ذلك كعيب من العيوب التي تفسخ العقد، واحتجوا بقوله ﷺ: «لا ينكح الزانية المجلود إلا مثله» (5) أما من لم يشتهر بالفسق فلا يصح أن يفرق بينه وبين زوجته.

وقال بعضهم: إذا زنت زوجة الرجل لم يفسد النكاح، وإذا زنا الرجل لم يفسد نكاحه مع زوجته. وقالوا: إن الآية منسوخة- وروي أن رجل سأل رسول الله ﷺ فقال: إن امرأتي لا ترد يد لامس، فقال

## مبحث حد اللواط

أما اللواط فإنه من الجرائم الخلقية التي لا تليق بالنوع الإنساني، وفطرته التي فطره الله عليها. فاللواط فيه عدوان ظاهر على الإنسانية، وخروج عن سنن الله الطبيعية، ولهذا سماه الله فاحشة كالزنا، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]. فمن ارتكب هذا الفعل الشائن فقد اختلفت فيه آراء الأئمة: فمنهم من قال: إنه يعاقب عقوبة الزاني وهي الإعدام. إن كان محصنًا، أما الموطوء فعقوبته الجلد كالبكر؛ لأنه لا يتصور فيه إحصان. ومنهم من يقول: إن عقاب اللواط من باب التعزير، لا من باب الحد، فعلى القاضي أن يجلسه، أو يجلده، بما يراه رادعًا له عن الجريمة، فإذا تكررت منه، ولم يزدجر عزز بالإعدام<sup>(١)</sup>.

﴿١﴾: «طلقها»، فقال: «إني أحبها فقال: «أمسكها» (1).

## حكم نكاح المتعة

المتعة- كما في كتب الإمامية- هي النكاح المؤقت بأمد معلوم، أو مجهول، وغايته إلى خمسة وأربعين يومًا، ويرتفع النكاح بالانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض وبحيضتين في الحائض، وبأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها زوجها، وحكمه: إنه لا يثبت لها مهر غير المشروط ولا يثبت لها نفقة ولا توارث ولا عدة إلا الاستبراء بما ذكر، ولا يثبت به نسب، إلا أن يشترط وتحرم بسببه المصاهرة.

وقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن النبي ﷺ رخص في نكاح المتعة في صدر الإسلام للضرورة ثم نهى عنها واستمر النهي، ونسخ الرخصة وإلى نسخها ذهب الجماهير من السلف والخلف.

قال النووي: الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين، فكانت المتعة مباحة قبل خيبر ثم حرمت فيها، ثم أبيحت عام الفتح، وهو عام أو طاس، ثم حرمت تحريمًا مؤبدًا، وإلى هذا التحريم ذهب أكثر الأمة.

روي عن سلمة بن الأكوع: رضي الله عنه قال: «رخص رسول الله ﷺ عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها» (2) رواه مسلم وعن علي رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خيبر» (3) متفق عليه.

قال الإمام البخاري: بين علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه منسوخ، وأخرج ابن ماجه عن عمر بإسناد صحيح أنه خطب فقال: (إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثًا ثم حرّمها، والله لا أعلم أحدًا تمتع وهو

محصن إلا رجسته بالحجارة (4)، وقال ابن عمر: «نهانا عنها رسول الله ﷺ وما كنا مسافحين» (5) [إسناده قوي].

وقال الصنعاني: والقول بأن إباحتها قطعي، ونسخها ظني غير صحيح، لأن الراوي لإباحتها، روى نسخها، وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعًا وفي نهاية المجتهد إنها تواترت الأخبار بالتحريم اهـ.

## مبحث حد اللواط

(١) اتفق الأئمة عليهم رضوان الله تعالى، على تحريم اللواط في نظر الشرع، وعلى أنه من الفواحش العظام، بل إنه أفحش من جريمة الزنا، وإنه كبيرة من الكبائر، وذلك للأحاديث المتواترة في تحريمه، ولعن

فاعله. ولكنهم اختلفوا في تحديد البينة على إثبات جريمته.

**المالكية، والشافعية، والحنابلة** - قالوا: إن البينة على اللواط مثل البينة على إثبات الزنا، فلا يثبت إلا بشهادة أربعة من الرجال العدول، ليس فيهم امرأة، يرون المرود في المكحلة.

**الحنفية** - قالوا: إن بينة اللواط غير بينة الزنا، لأن ضرره أخف منه، وجنابته أقل من جنابته، حيث لا يترتب على اللواط اختلاط الأنساب، ولا هتك الأعراض.. فتثبت البينة بشاهدين، فقط، فلا يلحق بالزنا إلا بدليل، ولم يوجد دليل من الكتاب ولا من السنة فبقي الحكم على الأصل. مثل باقي الأحكام والشهادات.

واختلف الأئمة في اللواط هل يوجب الحد أم التعزير؟.

**المالكية، والحنابلة، والشافعية** - قالوا: إن اللواط إذا ثبت يوجب الحد لكنهم اختلفوا في صفة الحد، قياساً على حكم الزنا، بجامع إيلاج فرج محرم، في فرج محرم.

**المالكية والحنابلة، وفي رواية عند الشافعية** - قالوا: إن حد اللواط الرجم بالحجارة حتى يموت، الفاعل والمفعول به، بكرًا كان أو ثيبًا، ولا يعتد فيه بالإحصان وشرائطه المذكورة في حد الزنا أو يقتلان بالسيف حدًا واحتجوا على رأيهم بأن التلوط نوع من أنواع الزنا لأنه إيلاج فرج في فرج بشهوة ولذة، فيكون اللواط والمطلوب به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحصن والبكر الزاني.

ولقول الرسول ﷺ: «اقتلوا الفاعل والمفعول به» (1) وقوله ﷺ: «اقتلوا الأعلى والأسفل» (2) وبما أخرجه البيهقي من حديث سعيد بن جبير، ومجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهم أنه سئل عن البكر يوجد في اللواط، قال: (يرجم) (3) وقال ﷺ: «اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنًا أم لم يحصن» (4) رواه أبو هريرة رضي الله عنه، وروى حماد بن إبراهيم، عن إبراهيم - يعني النخعي - قال: لو كان يستقيم أن يرحم مرتين لرحم اللوطي (5)، وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتى الرجل الرجل فهم زانيان، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان» (6).

وقالوا: إن هذا الفعل زنا، يتعلق به حد الزنا بالنص، فأما من حيث الاسم فلأن الزنا فاحشة، وهذا الفعل فاحشة بنص القرآن الكريم قال الله تعالى في شأن قوم لوط: ﴿أَتَأْتُونَ الفَنَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحْوَابِكُمُ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] ومن حيث المعنى - إن الزنا فعل معنوي له غرض، وهو إيلاج الفرج على وجه محظور لاشبهه فيه، لقصد اللذة، وسفح الماء، وقد وجد ذلك كله في اللواط، فإن القبل والدبر كل واحد منهما فرج يجب ستره شرعًا، وهو عورة في الصلاة وخارجها، ويحرم النظر إلى واحد منهما، وكل واحد منهما مشتبه طبعًا، متلذذ بلمسه ورؤيته ونكاحه حتى إن من لا يعرف الشرع لا يفصل بينهما.

وقد نشرت الجرائد في العام الماضي أن مجلس الشيوخ الإنجليزي أصدر قانونًا يجيز زواج الرجل بالرجل، وإجراء العقد عليه، ومعاشرته معاشرته الزوجية، ونشرت صورة تثبت عقدًا أُجري في الكنيسة لذلك. وهذا من سخرية القدر وانحطاط النفوس - والعياذ بالله تعالى -.

والحل إنما يصير مشتبه طلبًا لمعنى الحرارة واللين، وذلك لا يختلف بالقبل والدبر، ولهذا أوجب الشارع الاغتسال بنفس الإيلاج في الموضوعين، ولاشبهه في تمحيص الحرمة هنا، لأن المحل باعتبار الملك، ويتصور هذا الفعل مملوكًا في القبل، ولا يتصور الملك في الدبر، فكان تمحيص الحرمة هنا أبين وأظهر، حيث لا

توجد شبهة ملك بحال، وكذلك معنى سفح الماء هنا أبلغ منه في قبل المرأة، لأن المحل هناك ينبت الولد، فيتوهم أن يكون الفعل حرثاً، وإن لم يقصد الزاني ذلك، ولا توهم في اللوطة، فكان تضييع الماء هنا أبين، وليس هذا القول على سبيل القياس، فالحد في القياس لا يثبت، ولكن هذا لإيجاب الحد بالنص، وما كان اختلاف اسم المحل إلا كاختلاف اسم الفاعل.

**الشافعية** في رواية أخرى - قالوا: حده مثل حد الزنا فيعتبر فيه الإحصان، وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وقتاده والنخعي، والثوري والأوزاعي، وأبو طالب، والإمام يحيى، رحمهم الله قالوا: يجلد البكر ويغرب، ويرجم المحصن منهما حتى يموت لأنه نوع من الزنا.

**الحنفية** - قالوا: لا حد في اللواط، ولكن يجب التعزير حسب ما يراه الإمام رادعاً للمجرم، فإذا تكرر منه الفعل، ولم يرتدع، أعدم بالسيف تعزيراً، لا حداً.

حيث لم يرد فيه نص صريح، قال الشوكاني رحمه الله في التعليق على هذا الرأي: ولا يخفى ما في هذا المذهب من المخالفة للأدلة المذكورة، في خصوص اللواط، والأدلة الواردة في الزاني، على العموم، من الآيات والأحاديث المتواترة في ذلك.

أبو يوسف، والإمام محمد من الحنفية - خالفوا الإمام الأعظم في هذا الرأي، فقالوا: إن اللوطة قضاء للشهوة. وربما وصلت عند بعض الرجال إلى شهوة النساء من غير تفريق، فهي شهوة في محل مشتبه على وجه الكمال. لذلك يجب إقامة حد الزنا عليهما فيجلد البكر، ويرجم الثيب المحصن المستوفي لشروط الإحصان، ولأن الله تعالى سمي قوم لوط لارتكابهم هذه الفعلة الشنيعة (مفسدين) والمفسد عقابه القتل والعذاب الأليم، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنْصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٠].

قال الصحابان: اتفق الصحابة رضوان الله عليهم أنه لا يسلم لهما أنفسهما، وإنما اختلفوا في كيفية تغليظ عقوبتهما، فأخذنا بقولهم فيما اتفقوا عليه، ورجحنا قول الإمام على رضي الله عنه، بما يوجب عليهما من الحد.

### رأى الصحابة في عقوبة اللواط

لقد اختلف أصحاب رسول الله في كيفية حد اللواط. بعد اتفاهم على إقامته.

أبو بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه - قال: يقتلان بالسيف حداً. ثم يحرقان بالنار، زجراً لهما، وتخويفاً لغيرهما، وهو رأى الإمام علي كرم الله وجهه، وكثير من الصحابة رضي الله عنهم.

قال الحافظ المنذري: حرق اللوطية بالنار أبو بكر، وعلي وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهم، وهشام بن عبد الملك، وذلك بعد قتلها بالسيف أو الرجم بالحجارة.

وما أحق مرتكب هذه الجريمة، ومقارف هذه الرذيلة الذميمة، بأن يعاقب عقوبة يصير بها عبرة للمعتبرين، ويعذب تعذيباً يكسر شهوة الفسقة المتمردين، فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من العالمين أن يصلى من العقوبة بما يكون في الشدة، والشناعة مشابهاً لعقوبتهم، وقد خسف الله بهم القرى وجعل عاليها سافلها، وأمطر عليهم حجارة من سجيل، واستأصل بذلك العذاب بكرهم ومحسنهم، وصغيرهم، وكبيرهم، ونساءهم ورجالهم جزاء ارتكابهم هذه الفاحشة وسماهم القرآن ظلمة، ظلموا أنفسهم وظلموا الإنسانية كلها بهذا العمل الشنيع، فقال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قَلْبًا جَاءَ

أَمْرًا جَعَلْنَا عَلَيْهَا سَاقِلَهَا وَأَمَطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنْضُودٍ ﴿٨٢﴾ سُوءَ مَا عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ  
مِنَ الَّذِينَ يَبْعِدُونَ ﴿هود: ٨٢-٨٣﴾.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ينكسان من مكان مرتفع مثل جبل شاهق، أو بناء مرتفع ويهدم عليهما الجدار، ويتبعان بالأحجار حتى يموتا، كما حصل لقوم لوط.

وروي عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه أنه قال: يجبسان في أنتن المواضع حتى يموتا نقتًا. ولكن الراجح من هذه الآراء أن حده الرجم مطلقًا، بكرًا أو ثيبًا. فإن الله تعالى شرع فيه الرجم على الأمم السابقة فقال تعالى في شأن قوم لوط: ﴿لِيُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾ [الذاريات: ٣٣] ولأن القرآن الكريم سماهم فسقة خارجين عن حدود الدين، وتعاليم الشارع الحكيم فقال تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١] وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا مُنَزِّلُونَكَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْرًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] ولأن الرسول ﷺ لعن اللائط، وأخبر عنه بأنه مطرود من رحمة الله تعالى فقد روي النسائي رحمه الله تعالى في صحيحه أن رسول الله قال: «لعن الله من عمل عمل قوم لوط»، واللعن هو الطرد من رحمته، ولأن هذا المنكر من الفواحش التي تقوض دعائم الأمم، وتهلك المجتمع، وتفسد شبابه ونسائه، ولهذا كان الحد فيه مشددًا عن غيره فقال رسول الله ﷺ: «ما نقض قوم العهد إلا كان القتل بينهم، ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا سلط الله عليهم الموت» (1) وروي الترمذي بسند صحيح أن النبي ﷺ قال: «أخوف ما أخافه على أمتي عمل قوم لوط» (2) ورواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن غريب. وروي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استحللت أمتي خمسا، فعليهم الدمار: إذا ظهر التلاعن، وشربوا الخمر، ولبسوا الحرير، واتخذوا القيان، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء» (3) رواه البيهقي في صحيحه، ومثل هذا الحد ينطبق على من أتى امرأة أجنبية في دبرها روى أبو هريرة رضي الله تبارك وتعالى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الذي عمل عمل قوم لوط فارجموا الأعلى، والأسفل، وارجمهما، جميعًا» (4).

ولأن الله تعالى بين في قوم لوط أنهم خرجوا عن مقتضى الفطرة الإنسانية، وما اشتملت عليه من الغريزة الجنسية، من الحكمة التي يقصدها الإنسان العاقل، والحيوان الأعجم، فسجل عليهم أنهم يتفون من عملهم هذا الشهوة، ويقصدون اللذة وحدها، بل إنهم أخس درجة من العجماءات، وأضل سبيلا، فإن ذكورها تطلب إنائها بدافع الشهوة لأجل النسل الذي يحفظ به نوع كل منها، فهو قصد شريف فإذا حملت الأنثى فلا يقربها، ولا ينزو الذكر على الذكر أبداً.

ولهذا وصفهم الله تعالى بأنهم مسرفون، وأنهم مجرمون، وأنهم ظالمون، وأنهم مرتدوا على عمل السيئات، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رِزْقًا مِّنْ أَرْزَاقِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٥-١٦٦] وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ ﴿٣٠﴾ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلًا مِنْ إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٠-٣١] وقال تعالى: ﴿إِنَّا مُنَزِّلُونَكَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْرًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] وقال تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٨١﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ الْنِسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨٢﴾ وَمَا

كَانَ جَوَابَ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرَجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ ﴿٨٧﴾ فَأَجَبْنَاهُ وَأَهْلَهُ  
إِلَّا أَمْرَاتَهُ كَانَتْ مِنَ الْفَجِيرِينَ ﴿٨٨﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا قَانظُرًا كَيْفَ كَانَتْ عَذَابَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴿٨٩﴾  
[الأعراف: ٨٠-٨٤].

فإن عقابة المجرمين لا تكون إلا وبالا عليهم، ويستحقون أشد العذاب جزاء ما ارتكبوا هذه الفاحشة  
الشيعة، روى الطبراني في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا ظلم أهل الذمة، كانت الدولة دولة  
العدو، وإذا كثرت الزنا، كثرت السباء، وإذا كثرت اللواط رفع الله يده عن الخلق فلا يبالي في أي واد هلكوا» (1)  
رواه جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.

فاللواط من الأسباب التي تؤدي بالأمم، وتهلك الشعوب، وتجعل أهلها محرومين من معونة الله وعنايته،  
لأنه يدعمهم إلى أنفسهم ويتركهم في شهواتهم يعمهون، ويرفع عنهم ولايته ومعونته، وتأييده ونصره.  
وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله عز وجل إلى  
رجل أتى رجلاً، أو امرأة في دبرها» رواه النسائي.

وروى الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة  
لا تقبل لهم شهادة أن لا إله إلا الله: الراكب والمركوب، والراكبة والمركوبة، والإمام الجائر» (2).

### اللواط يستوجب لعنة الله

حقاً إن اللواط يستوجب لعنة الله وغضبه، ولعنة الملائكة، والناس أجمعين لأنه فعل شاذ يتنافى مع  
العقل السليم، والذوق المستقيم ويدل على أن صاحبه قد خلع جلاب الحياء والروعة، وتخلى عن سائر  
صفات أهل الشهامة، وتجرد حتى من عادات البهائم، بل أقبح وأفظع من العجماوات، فناهيك برذيلة  
تتعف عنها الكلاب والحمر والخنازير، فكيف يليق فعلها ممن هو في صورة كبير، أو غني أو عظيم، كلا،  
بل هو أسفل من قدره، وأشأم من خبره وأنتن من الحيفة القذرة، وأحق بالشرور، وأولى بالفضيحة من غيره،  
وأهل للخزي والعار، فإن القاتل، والسارق، والزاني، لا يكون في نظر المجتمع مثل اللائط بل يكونون أحسن  
منه حالاً، وأشرف بالنسبة له. لأنه خائن لعهد الله تعالى وما له من الأمانة فبعداً وسحقاً، وهلاكاً في جهنم  
وبئس المصير، ولهذا شدد علماء الإسلام في البعد عن هذه الجريمة، من إطالة النظر إلى الغلام الأمرد  
ولاسيما إن كان صاحب صورة جميلة، وبعضهم اشترط في تحريمها أن تكون بشهوة لأنها ذريعة  
الفاحشة، ومهيبة للشهوة الكامنة.

فمن الحسن بن ذكوان رحمه الله أنه قال: لا تجالسوا أولاد الأغنياء، فإن لهم صوراً جميلة كصورة  
النساء، وهم أشد فتنة من النساء.

وعن النجيب بن السدي رحمه الله أنه قال: كان يقال لا يبيت الرجل في بيت مع المرء وعن ابن سهل  
أنه قال: سيكون في هذه الأمة قوم يقال لهم اللوطيون، وهم على ثلاثة أصناف: صنف ينظرون، وصنف  
يصافحون، وصنف يعملون ذلك العمل.

وعن مجاهد أنه قال: لو أن الذي يعمل ذلك العمل (يعني عمل قوم لوط) اغتسل بكل قطرة نزلت من  
السماء، وكل قطرة في باطن الأرض، لم يزل نجساً حتى يتوب من ذنبه.  
وجاء رجل إلى مجلس الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. ومعه صبي حسن الوجه، جميل الصورة،

فقال له الإمام، من هذا منك؟ قال: ابن أختي، قال له: لا تجئ به هنا مرة ثانية، ولا تمش معه في الطريق لئلا يظن بك من لا يعرفك، ويعرفه.

ودخل سفيان الثوري رحمه الله، الحمام العام، فدخل عليه صبي حسن الوجه، عاري الجسد، فصرخ وأغمض عينيه وقال: أخرجوه عني أخرجوه، فإني أرى مع كل امرأة شيطاناً وأرى مع كل صبي أمرد بضعة عشر شيطاناً.

وذلك كله لأن ضرر هذه الفعلة الشنيعة من أخطر الأضرار على الرجال والنساء بل على الفرد والمجتمع، والإنسانية، كلها فنسأل الله الحفظ والعصمة إنه سميع الدعاء.

### حرمة المصاهرة باللواط

الحنفية، والشافعية، والمالكية- قالوا: بعدم تحريم المصاهرة بسبب اللواط.

الحنابلة- قالوا: تثبت حرمة المصاهرة باللواط مثل الزنا، فمن لاط بولد يطبق الجماع، أو لاط برجل، حرم كل منهما على أم الآخر وابنته نصاً. لأنه وطء في فرج مشتبه ينشر الحرمة كوطء المرأة فتثبت حرمة المصاهرة عقاباً لهما.

وقد لخص العلماء مضار اللواط فيما يأتي: أولاً- جناية على الفطرة البشرية السليمة، لأن النفوس السليمة تستفحشه وتراه أقبح من الزنا لقذارة المحل.

ثانياً- مفسدة للشبان بالإسراف في الشهوة، لأنها تنال بسهولة.

ثالثاً- تذلل الرجال بما تحدثه فيهم من داء- الأبنة- ولا يستطيع أن يرفع رأسه بعد أن وضع نفسه. رابعاً- تفسد النساء اللواتي تنصرف أزواجهن عنهن. بسبب حبهن للواط، فيقصروا فيما يجب عليهم من إحصانهم، وإشباع شهواتهن، فيعرضهن ذلك للتهاون في أعراضهن.

خامساً- قلة النسل، بانتشار هذه الفاحشة، لأن من لوازمها الرغبة عن الزواج والإعراض عن النساء. سادساً: الرغبة في إتيان النساء في أديارهن، وفي ذلك الفساد كل الفساد.

سابعاً- من يعود هذه الفاحشة يميل إلى استمئاء اليد، وإتيان البهائم، وهما جريمتان قبيحتان، شديدتا الضرر في الأبدان، مفسدتان للأخلاق، مضيعتان للصحة البدنية. وهما محرمتان كاللواط، والزنا، في جميع الملل والأديان. لما لهما من الأضرار الخطيرة المهلكة.

ثامناً- إفساد الحياة الزوجية، وتفكك العائلات والأسر، وغرس العداوة والبغضاء.

تاسعاً- يحمل الشبان على الإضراب عن الزواج وتحمل مسؤولية الأسرة، وفي ذلك ما فيه من المفساد المقوض لدعائم المجتمع، لأن الحياة الزوجية فيها إحصان كل من الزوجين.

عاشراً- تسبب أضراراً خطيرة للفاعل مثل مرض الزهري والسيلان وغيرهما، وأضراراً للمفعول به، فتنزول منه الأشياء الكريهة من غير أن يستطيع إمساكها.

وعلى العموم فإن أضرار هذه الفاحشة لا نستطيع حصرها لكثرتها وشاعتها، وعمومها وخطورتها على الفرد والمجتمع.

فإنها نذير الرعب وداعي الخيبة، ودليل السقوط، وسبب الدناءة، وفقدان الشهامة، والنجدة، وتدعو إلى انتشار الأوبئة، والأمراض الخبيثة الفتاكة، وتجلب السل والصفرة.

وترفع رحمة الله، وتحمل غضبه، وتوجب اللعنة والعقاب على الفاعلين والمفعولين، وتوجد الصغار في نفس اللائط، وترفع الحياء من الوجوه، وترد شهادة الفاعل والمفعول به، وتوجب عليهما أشد العقاب في الدنيا والدار الآخرة. ولهذا أمر النبي ﷺ بنفي الخنث من المدينة (1) حتى لا يفسد مجتمعها واهتم الشارع الحكيم بالنهاي عنها، وفرض العقاب الرادع لها.

ووردت الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ تنفر المسلمين من الوقوع فيها. وتحذرهم من عواقبها الوخيمة، وتهول من شاعتها وتبين لهم فظاعتها وخطورها الجسيم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله سبعة من خلقه من فوق سبع سمواته، وردد اللعنة على كل واحد منهم ثلاثاً، ولعن كل واحد منهم لعنة تكفيه، قال: ملعون من غمّل قوم لوط، ملعون من ذبح لغير الله، ملعون من أتى شيئاً من البهائم، ملعون من عق والدية، ملعون من جمع بين امرأة وابنتها، ملعون من غير حدود الأرض، ملعون من ادعى إلى غير مواليه» (2).

### حرمة إتيان النساء في أدبارهن

اتفقت كلمة علماء المسلمين على أن من أتى امرأته، أو أمته، في دبرها وترك القبل فلا يقام عليه حد، حيث لم يرد من الشارع الحكيم، حد في هذه الحالات. ولكنهم قالوا: بأن من يعمل هذا العمل الشنيع يكون أثماً، مستوجباً للعقاب الأخروي حيث ارتكب فعلاً ممنوعاً شرعاً، غير مسموح به، بل منهي عن الوقوع فيه والاتجاء إليه، فقد وردت أحاديث كثيرة عن الرسول المصوم صلوات الله وسلامه عليه تحرم إتيان النساء في أدبارهن، روى خزيمة بن ثابت، وأبو هريرة، وعلي بن طلق زحمهم الله تعالى كلهم عن رسول الله ﷺ: «لا تأتوا النساء في أدبارهن» (3). وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «هي اللواط الصغرى» (4) يعني إتيان النساء في أدبارهن.

وروى حماد بن سلمة عن حكيم بن الأثرم عن أبي تميم، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم أن رسول الله ﷺ قال: «من أتى حائضاً، أو امرأة في دبرها. أو كاهنا فصدقه، فقد كفر بما نزل على محمد» (5) رواه الترمذي والإمام أحمد.

وحدد القرآن مكان النكاح وهو القبل لأنه محل الحرث، والمكان الذي ينبت منه الولد، وحرّم غيره. روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن اليهود قالوا للمسلمين فيمن أتى امرأة وهي مدبرة - في قبلها. جاء ولده أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ فَأَقُوهُ رَبَّكُمْ أَنَّ شَيْئَكُمْ وَقَدِمُوا لِأَفْئِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُهُ وَبَشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. فقال رسول الله ﷺ: «مقبلة ومدبرة ما كان في المخرج» (6).

وقد وردت الأحاديث المروية من طرق متعددة بالزجر عن فعله وتعاطيه. فقد روي عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «استحيوا إن الله لا يستحي من الحق، لا يحل لكم أن تأتوا النساء في حشوشهن» (7) وروى الإمام أحمد عن خزيمة بن ثابت أن رسول الله نهى أن يأتي الرجل امرأته في دبرها (8) ومن طريق أخرى أن رسول الله ﷺ قال: «استحيوا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في

أعجازهن» (1) رواه النسائي وابن ماجه من طريق خزيمه وروى الترمذي والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً، أو امرأة في الدبر» (2) ثم قال الترمذي هذا حديث حسن غريب وقال عبد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن طاووس عن أبيه أن رجلاً سأل ابن عباس عن إتيان المرأة في دبرها قال: تسألني عن الكفر (3) إسناده صحيح وكذا رواه النسائي عن طريق ابن المبارك عن معمر به نحوه- وقال عبد أيضاً في تفسيره: حدثنا ابراهيم عن الحاكم عن أبيه عن عكرمة. قال، جاء رجل إلى ابن عباس وقال: كنت أتى أهلي في دبرها وسمعت قول الله تعالى: ﴿نِسَاءكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أُنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فظننت أن ذلك لي حلال فقال يا وكيع إنما قوله: ﴿فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أُنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] قائمة، وقاعدة، ومقبلة، ومدبرة في أقبالهن لاتعدو ذلك إلى غيره، وروى الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا همام حدثنا قتاده، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «الذي يأتي امرأته في دبرها هي اللواط الصغرى» (4).

وروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم، ويقول: ادخلوا النار مع الداخلين: الفاعل، والمفعول به، والناكح يده، وناكح البيهية، وناكح المرأة في دبرها، وجامع بين امرأة وابنتها، والزاني بحليلة جاره، ومؤذي جاره حتى يلغنه» (5). وروى الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أن الذي يأتي امرأته في دبرها لا ينظر الله إليه» (6) وروى النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ملعون من أتى امرأته في دبرها» (7) وفي رواية أخرى: «ملعون من أتى النساء في أدبارهن» (8).

قال النسائي حدثنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة قال: إتيان الرجال النساء في أدبارهن كفر (9) ثم رواه عن بندار عن عبد الرحمن به قال: من أتى امرأة في دبرها وقد كفر (10) هكذا رواه النسائي من طريق الثوري عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من أتى شيئاً من الرجال والنساء في أدبارهن فقد كفر» (11) والمراد بالكفر في الحديث إنما هو كفر النعمة وهي النساء اللاتي أحلهن الله عز وجل.

وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «محاش النساء حرام» (12). وقال الثوري عن الصلت بن بهرام عن أبي المعتمر عن أبي جويرية قال: سأل رجل علياً عن إتيان المرأة في دبرها فقال: سفلت سفل الله بك ألم تسمع قول الله عز وجل ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] قال الإمام ابن كثير في تفسيره: وقد تقدم قول ابن عباس، وابن مسعود وأبي الدرداء، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو في تحريم ذلك، وهو الثابت بلا شك عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أنه يحرمه، فقد روى أنه سُئِلَ عن ذلك فقال: وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين؟ وروى أن رجلاً سأل الإمام مالك بن أنس: ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن؟ قال: ما أنتم إلا قوم عرب هل يكون الحرث إلا موضع الزرع؟ لا تعدوا الفرج قال يا أبا عبد الله إنهم يقولون إنك تقول ذلك، قال يكذبون عليّ، يكذبون عليّ فهذا هو الثابت عنه رحمه الله تعالى.

فقد اتفقت كلمة الأئمة جميعاً- الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والمالكية من غير خلاف منهم- على

تحريم هذا الفعل وشناعته وعدم جوازہ بحال من الأحوال في الزوجة والأمة وغيرهما، وهو قول سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وعكرمة، وطاوس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصري وغيرهم من السلف جميعاً أنكروا ذلك الفعل أشد الإنكار ومنهم من يطلق على فعله الكفر، وهو مذهب جمهور العلماء، وما يدل على تحريم هذا العمل قول الله تعالى: ﴿وَقَدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فإن معناه من فعل الطاعات مع امثال ما أنهاكم عنه من ترك المحرمات التي نهيتكم عنها. لذلك قال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ مُلْكُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي اتقوا الله في إتيان نسائكم، فلا تأتوهن إلا في موضع الحث وهو الفرج فهو سيحاسبكم على أعمالكم جميعاً ومن جملتها هذا العمل المشين، وقول الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي المطيعين لله تعالى فيما أمرهم، التاركين ما عنه زجرهم.

فإن قيل: قول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ⑤ ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥-٦] يقتضي إباحة وطء النساء في أدبارهن، لورود الإباحة المطلقة غير مقيدة بشيء، ولا مخصوصة بمكان دون آخر.

فالجواب على ذلك: أنه قال الله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ثم قال تعالى: ﴿فَأَتُوا حُرْمَتَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فأبانت هذه الآية الموضوع المأمور به شرعاً، وهو موضع الحث الذي يأتي منه الولد ولم يرد إطلاق الوطء بعد حظره إلا في موضع الولد، فهو مقصور عليه، دون غيره، وهو قاض مع ذلك على قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] كما كان حظر وطء الحائض قاضياً على قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٦] فكانت هذه الآية مرتبة على ما ذكر من حكم الحائض، فالآية التي في البقرة تدل على أن إباحة الوطء مقصورة على الجماع الجائز في الفرج دون غيره، لأنه موضع الحث الذي نصت عليه الآية الكريمة حيث قال: ﴿فَأَتُوا حُرْمَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وهو موضع الولد، قال أبو بكر الرازي الجصاص في كتابه (أحكام القرآن) عند ذكر إتيان النساء في أدبارهن: كان أصحابنا يحرمون ذلك، وينهون عنه، أشد النهي.

وعن علي بن طلق رحمه الله أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تأتوا النساء في أستانهن، فإن الله لا يستحي من الحق» (١) رواه الإمام أحمد والترمذي وقال: حديث حسن.

من هذا يتضح أن إتيان النساء في أدبارهن عمل شنيع، وجرم فظيع، لا يقره شرع، ولا يرضى به عاقل. ومفاسده لا تعد، ولا تحصى، بل ربما كان أخطر على الفرد والأسر، والجماعات من أي جناية أخرى غيرها من أنواع المحرمات، فليقت الله هؤلاء السفلة الذين يأتون نساءهم في أدبارهن. ويعملون عمل قوم لوط، ويظنون أنه جائز في الإسلام.

نسأل الله تعالى الحفظ والعصمة عن الزلل.

### حرمة وطء البهيمة

اختلف الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم في حد وطء البهيمة، بعد اتفاقهم على حرمتها وشناعتها. الحنفية - قالوا: لا حد في هذه الفاحشة حيث إنه لم يرد شيء عن ذلك في كتاب الله تعالى. ولا في سنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه. ولم يثبت أن الرسول ﷺ أقام الحد على من وقع في هذه الفاحشة.

ولكن يجب عليه التعزير بما يراه الحاكم، من الحبس أو الضرب أو التويخ أو غير ذلك مما يكون زاجراً له ولغيره، عن ارتكابه.

**المالكية- قالوا:** إن حده كحد الزنا، فيجلد البكر، ويرجم المحصن، وذلك لأنه نكاح فرج محرم شرعاً، مشتبه طبعاً، مثل القبل، والدبر، فأوجب الحد كالزنا.

**الشافعية-** عندهم ثلاثة آراء: أظهرها، الحد كما قال المالكية، فحكمه مثل الزنا.

**القول الثاني:** إنه يقتل بكراً، أو ثيباً، وذلك لما روي عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أنه قال: «من وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة» (1) رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي عن ابن عباس. وقد روى هذا الحديث ابن ماجه في سنته، من حديث إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة» (2).

**القول الثالث:** إنه يعزر، ولا حد فيه، حسب ما يراه الإمام موافقة لمذهب الحنفية.

**الحنابلة** قالوا يجب عليه الحد وفي صفة الحد عندهم روايتان إحداهما كاللواط، وثانيتها أنه يعزر وهو الراجح عندهم مثل قول الحنفية ولعل هذه الأحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين، والورع كمالاً، ونقصاً، وشباباً، وكهولة، فيخفف عن الأراذل والشبان، ويشدد العقاب على أشرف الناس وكبارهم، بالحد، أو القتل، على قاعدة- كل من عظمت مرتبته، عظمت صغيرته، وزاد عقابه جزاء فعله؛ لأن حسنات الأبرار، سيئات المقربين.

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أربعة يصبحون في غضب الله ويمسون في سخط الله»، قلت: من هم يا رسول الله؟ قال: «المتشبهون من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، والذي يأتي البهيمة، والذي يأتي الرجال» (3) رواه الطبراني رحمه الله.

### حكم البهيمة الموطوءة

واختلف الأئمة في حكم البهيمة الموطوءة المالكية- قالوا: لا يجب قتلها سواء أكانت ممن يؤكل لحمها، أم لا، وذلك لأنه لم يرد في الشرع شيء صريح في الأمر بذبحها وما ورد في رواية ابن عباس في الأمر بقتلها رواية ضعيفة ولا يعمل بها.

**الحنفية- قالوا:** إن كانت البهيمة ملكة يجب قتلها، وذلك حتى لا يتكلم الناس عليه كلما رأوها ذاهبة، وراجعة، فيقولون هذه التي فعل بها فلان، فيقعون في إثم الغيبة، وتسقط مكانة الفاعل عندهم، وربما يكون قد تاب من ذنبه، ولأن الرجل إذا رآها ربما يميل إلى موارعتها مرة ثانية، فكان من الأحوط قتلها. ولما أخرجه البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الرسول ﷺ أنه قال: «ملعون من وقع على بهيمة» (4) وقال في رواية أخرى: «اقتلوه واقتلوا معها، لا يقال هذه التي فعل بها كذا وكذا» (5) ومال البيهقي إلى تصحيحه. لما رواه أبو يوسف بإسناده إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، أنه أتى برجل وقع على بهيمة، فعزره بالضرب، وأمر بالبهيمة فذبحت، وأحرقت بالنار وإنما قتلها حتى لا تأتي بولد مشوه، ولا تؤكل بعد ذبحها لأن لحمها قد تنجس منه. وقد روي أن راعياً أتى بهيمة فولدت حيواناً مشوه الخلق. أما إذا كانت البهيمة ملكاً لغيره فلا يجب ذبحها.

**الشافعية** - عندهم روايتان - إحداهما: إن كانت البهيمة مما يؤكل لحمها ذبحت، وإلا فلا، لأن في قتلها إتلاف المال من غير فائدة، وذلك أمر منهي عنه.  
والرواية الثانية عندهم: أن البهيمة تعدم مطلقًا، سواء أكانت مما يؤكل لحمها أم لا، وذلك قطعًا للإشاعات، وسترا للفضيحة، لأن الله تعالى أمر بالستر على المسلم، فمن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة.

**الحنابلة** - قالوا: يجب ذبح البهيمة سواء أكانت ملكه أم لا، وسواء أكانت يؤكل لحمها أم لا، ويجب عليه ضمان قيمتها فيما إذا كانت البهيمة ملكًا لغيره، لأنه تسبب في إتلافها، ومن أتلف شيئًا فعليه ثمنه، عقوبة له. وذلك خيفة الفضيحة على صاحب البهيمة، وعلى الفاعل فيها، لأنه كلما رأوها ذكرتهم بهذه الفعل الشنيعة.

### حكم البهيمة بعد ذبحها

واختلف الأئمة في جواز أكل لحم البهيمة الموطوءة بعد ذبحها.  
**الحنفية، والحنابلة** - قالوا: إن البهيمة إن كانت مما يؤكل لحمها، تحرق بالنار ولا يجوز أكلها.  
**المالكية** - قالوا: يجوز الأكل منها بعد ذبحها. فيأكل منها هو وغيره، من غير تحرج؛ لأنه لم يرد في الشرع دليل يحرم أكلها، فيبقى الحكم على الأصل، وهو الجواز.  
**الشافعية** - عندهم روايتان: إحداهما جواز الأكل منها هو وغيره موافقة للمالكية رحمهم الله تعالى. الرواية الثانية عندهم: أنه يحرم أكلها عليه، وعلى غيره موافقة للحنفية والحنابلة وعلى الفاعل أن يضمن قيمتها لصاحبها إن كانت ملكًا للغير تأديبًا له، وعقوبة على فعله المذموم شرعًا، وعقلًا.

### الاستمناء باليد

ومن نكح يده وتلذذ بها، أو إذا أتت المرأة المرأة. وهو السحاق، فلا يقام حد في هذه الصور بإجماع العلماء، لأنها لذة ناقصة، وإن كانت محرمة، والواجب التعزير على الفاعل حسب ما يراه الإمام زاجرًا له عن المنكر.

والاستمناء باليد ذنب كبير، وإثم عظيم نهى عنه الشارع، وحذر منه الرسول ﷺ لما يترتب عليه من الأمراض الصحية والاجتماعية، وقد ورد أن صاحبه يأتي يوم القيامة ويده جلي، إذا مات ولم يتب من ذنبه.

قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَرْؤُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ [المؤمنون: ٥-٦] فهذا بيان في ذكر حفظهم لأزواجهم إلا على أزواجهم، أو ما ملكت أيانهم من الإماء، وهذا يفيد تحريم ما سوى الأزواج وما ملكت الأيمان، وبين الله تعالى أن نكاح الأزواج وما ملكت اليمين من شأن الآدمي، دون البهائم، ثم أكد ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاطِرُونَ ﴿٧﴾ [المؤمنون: ٧] فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين، ولا يحل الاستمناء؛ لأنه تعدي على الفطرة فهذا يفيد حرمة الاستمناء باليد؛ لأنه من شأن العادين على حدود الله تعالى الخارجين عن الفطرة الإنسانية، وقال تعالى: ﴿وَلَسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ